الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

الأكاديمية العربية الدولية

المقررات الجامعية

www.aiacademy.info | care@aiacademy.info

التجـــارة الدوليـــة

دكتـــورة

ميراندا زغلول رزق

كلية التجارة ببنها - جامعة الزقازيق

عام

٢٠١٠

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفهـــــرس

	الصفحة
تصـــــدير	أ ، ب
مقـــــدمة	١
الباب الأول : نظريات التجارة الدولية	٧
الفصل الأول : نظرية النفقات المطلقة (آدم سميث)	٩
• مدرسة التجاريين (الفكر الماركنتالى)	١٠
• الفكر الكلاسيكى فى مواجهة الفكر المركنتالى	١٤
• نظرية النفقات المطلقة (آدم سميث)	١٧
الفصل الثانى : نظرية النفقات النسبية (ديفيد ريكاردو)	٢٥
• الافتراضات الأساسية التى يقوم عليها تحليل ريكاردو	٢٦
• مكاسب التجارة القائمة على التخصص وفقاً لنظريـــة المزايـــا النسبية	٣١
• النفقات النسبية وتكلفة الفرصة البديلة	٣٦
الفصل الثالث : نظرية التجارة الدولية (لهكشر - أولـــين – الهبـــات النسبية)	٣٧
• الافتراضات التى تقوم عليها نظرية (هكشر – أولين)	٣٨
أولاً : نظرية هبات عناصر الانتاج	٤٣
ثانياً : نظرية تعادل عوائد عناصـــر الانتـــاج (هكـــشر – أولـــين – ساموسلن)	٥٠

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- انتقاد نظرية هكشر – أولين ٥٢
- اختبار النظرية (لغز ليونتيف) ٥٥

الباب الثانى : المدفوعات الدولية ٥٩

الفصل الأول : ميزان المدفوعات ٦١

- تعريف ميزان المدفوعات ٦٣
- تركيب ميزان المدفوعات ٦٧

أولاً : الميزان التجارى ٦٩

ثانياً : الحساب الجارى ٧١

ثالثاً : حساب المعاملات الرأسمالية ٧٣

رابعاً : صافى الاحتياطيات الدولية من الـذهب النقـدى والأصـول السائلة ٧٩

- استخدام الأرصدة الدولية فى عملية تسوية العجز أو الفـائض فى ميزان المدفوعات ٨١
- قياس العجز الفائض فى ميزان المدفوعات ٨٤
- معايير تقدير حجم الاختلال فى ميزان المدفوعات ٨٥
- التوازن السوقى لميزان المدفوعات ٩١

الفصل الثانى : اختلال ميزان المدفوعات ٩٣

- طبيعة اختلال ميزان المدفوعات ٩٤
- أسباب اختلال التوازن الاقتصادى الخارجى ١٠٤
- سياسات ميزان المدفوعات ١٠٨

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- ميزان المدفوعات ومراحل التطور الاقتصادى ١١٥

الفصل الثالث : سعر الصرف ١١٩

- تعرف سعر الصرف ١١٩
- سوق الصرف الأجنبى ١٢٠
- أنواع سوق الصرف الأجنبى ١٣٠
- العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات ١٣٦
- نظم الصرف المختلفة ١٣٩

الباب الثالث: المنظمات الاقتصادية الدولية فى ضوء المتغيرات العالمية الراهنة ١٥٧

الفصل الأول : ماهيه المنظمات الدولية تعريفها وأنواعها ١٥٨

أولاً : تعريف المنظمات الدولية ١٥٩

ثانياً : أنواع المنظمات الدولية ١٦٤

الفصل الثانى : صندوق النقد الدولى ١٧٣

- نشأة صندوق النقد الدولى ١٧٥
- أهداف الصندوق ١٧٥
- وظائف الصندوق الأساسية والتسهيلات المقدمة ١٨١
- التسهيلات المقدمة من الصندوق ١٨٤
- دور صندوق النقد الدولى فى اختيار الدول الناميـــة لـــسياسة الصرف الأجنبى ١٨٨

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث: البنك الدولى ١٩٥
- أهداف البنك ١٩٦
- القواعد التى تحم عمليات البنك ٢٠٠
- تقييم نشاط البنك الدولى ومؤسساته ٢٠٣

الفصل الرابع : منظمة التجارة العالمية ٢٠٩
- المبادئ التى تقوم عليها اتفاقية الجات ٢١٠
- جولات المفاوضات ٢١٤
- وظائف منظمة التجارة العالمية WTO ٢٢٢
- مشاركة مصر فى جولة أوروجواى ٢٢٤

أولاً : الالتزامات التى قدمتها مصر فى إطار نتائج مفاوضات جولة أوروجواى ٢٢٦

ثانياً : المزايا التى حصلت عليها مصر من مفاوضات جولة أوروجواى ٢٣٠

قائمة المراجع ٢٣٥
- المراجع العربية ٢٣٧
- المراجع الأجنبية ٢٤١

فهرس الكتاب ٢٤٣

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مقـــــدمة

إن التعاون الاقتصادى بين الأفراد و الشعوب المختلفة، قد أصبح سمة أساسية من سمات العصر الحديث، و إذا تطورت إلى ما يستهلكه الفرد العادى من سلع وخدمات يتبين لنا بوضوح أن رفاهية الفرد مهما كان موقعه انما تتوقف على الظروف الاقتصادية وفى كل موقع من مواقع العالم كله و هكذا الحال إذا ما نظرنا إلى اى سلعة من السلع، فإننا نجد ان هذه السلعة لم يقم بإنتاجها بمفرده ولا أفراد مجتمعة فقط، و إنما ساهم فى ذلك آلاف الأفراد و جهات متفرقة من العالم سواء بطريق مباشر أو غير مباشر؛ و من ناحية أخرى، فإذا رغبت فى السفر الى الخارج للسياحة أو التعليم أو العلاج أو لاى سبب آخر، سوف تجد انك مضطر للذهاب إلى سوق الصرف الأجنبى لكى تحصل عل العملات الأجنبية اللازمة سواء كان دولار أمريكى، مارك المانى، فرنك فرنسى أو جنيه استرلينى، و فى المقابل يجب ان تقدم الجنيه المصرى، و لمعرفة ما يلزم تدبيره من جنيهات مصرية للحصول مثلا على ١٠٠٠ دولار يجب عليك معرفة سعر الصرف السائد فى السوق الآن أو سعر الصرف الحاضر، فان عليك مراقبة المتغيرات الدولية من حولك فى تلك الفترة لأنه من الجائز أن تنهار أحد البورصات مثل ما حدث فى دول جنوب شرق آسيا، فيتسبب ذلك فى تزايد الطلب على الدولار عالميا، فيرتفع سعره فى مقابل مختلف العملات و منها الجنية المصرى.

ثم هناك الأخبار الاقتصادية التى تقرؤها فى الجرائد اليومية أو تسمعها أو تشاهدها فى وسائل الإعلام المختلفة عن المنازعات التجارية بين

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مصر و باقى دول العالم شركائها فى التجارة فتؤثر على صادراتنا و على الصعيد الآخر، فإن إعلان الحكومة المصرية على مجموعة معينة من الواردات ولتكن السيارات أو أجهزة الكمبيوتر ،فان مثل هذه القرارات الهامة قد تسبب فى تخفيض أسعار تلك السلع مما يؤثر ايجابيا على مستوى معيشتك .

الآن لا تستطيع أن تنكر أن دراسة الاقتصاد الدولى هامة بالنسبة لك و للمجتمع ،فالتنمية الاقتصادية لأى مجتمع نامى و ما تتطلبه من توفر مستوى معين من المعرفة الفنية و من رأس مال عينى لا يمكن أن تنجح إلا عن طريق التعاون و التبادل الدولى فالمعرفة الفنية فى الوقت الحاضر أصبحت متاحة للجميع، فتستطيع الدول النامية أن تحصل عليها من الدول المتقدمة، أما باستيراد خدمات الخبراء الأجانب مباشرة أو إرسال مواطنيها لاكتساب هذه الخبرات من الخارج .كما أن راس المال، سواء فى صورته النقدية أو العينية قد أصبح بدوره متاحا للدول النامية، إما عن طريق خلق فائض فى ميزان المدفوعات يمكن استخدامه لتمويل عملية التنمية الاقتصادية ، أو عن طريق الاقتراض من الدول الأخرى ، أو المؤسسات الدولية أو عن طريق الاستثمار المباشر للفائض الذى تحققه الدول المتقدمة فى ميزان مدفوعاتها فى الدول المتخلفة التى تعانى العجز فى هذا الميزان.

من ذلك نرى أن الارتفاع بمستوى الرفاهية الاقتصادية التى يتمتع بها أى فرد أو أى مجتمع ، إنما يتطلب بالضرورة وجود تعاون وثيق بين الأفراد المختلفين، سواء فى داخل المجتمع الواحد أو بين أعضاء المجتمعات المختلفة، سواء فى مجال الانتاج أو فى مجال تبادل السلع أو

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تبادل الخبرات. وقد كان هذا التبادل فى بداية الأمر، قاصراً على عدد محدود من السلع ذات الطبيعة الخاصة ، وعلى وجه التحديد السلع التى تتسم بصغر وزنها وحجمها من ناحية ، وارتفاع قيمتها من ناحية أخرى، كما كان قاصراً على عدد محدود من الدول المتقاربة من الناحية الجغرافية بسبب صعوبة المواصلات وتعرضها لأخطار تعوق التجارة الدولية. ولكن بمرور الوقت وتحسن وسائل المواصلات، امتدت التجارة الدولية وتوسعت لتشمل العديد من السلع كما أن التقدم الذى حدث فى الفن الانتاجى وظهور الإنتاج الكبير Large – Scale Production وما صاحب ذلك من إمكانية إنتاج كميات من السلع تفوق الحاجات المحلية ، ورغبة المنتجين فى البحث عن أسواق جديدة يصرفون فيها الفائض من إنتاجهم.

هكذا بدأت دراسة موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية فى احتلال مكان متميز فى الأدب الاقتصادى منذ بداية تكون علم الاقتصاد على يد كتاب المذهب التجارى فى القرن السابع عشر ، فقد اهتم هؤلاء الكتاب بالتجارة الخارجية للدولة وبسياستها اهتماماً كبيراً . ومن بعد هذا درج الكتاب الاقتصاديون التقليديون الإنجليز فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وأواسطه، آدم سميث وديفيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل فى معالجة موضوع التجارة الخارجية ، أو التجارة الدولية كما أصبحت تسمى فى وقت لاحق . أما فى العصر الحديث فقد تخصصت مؤلفات بأكملها لمعالجة موضوع الاقتصاد الدولى أو العلاقات الاقتصادية الدولية وأصبح هذا الموضوع محل الدراسة فى منهج مستقل بذاته فى المعاهد العلمية الجامعية فى كافة الدول بلا استثناء.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولقد شهد القرن العشرون تطورات على جانب كبير من الأهمية فى العلاقات الاقتصادية الدولية، سواء من حيث طبيعة العلاقات التى تربط بين الدول وبعضها البعض، أو من حيث ظهور المؤسسات والمنظمات الاقتصادية التى تعمل على تدعيم التجارة بين الدول. فمن حيث حجم التبادل ، نجد أن التجارة الدولية قد زاد حجمها زيادة ملحوظة على الرغم من العوائق الكثيرة التى توضع فى سبيلها ، ويكفى للتعبير عن هذه الزيادة أن قيمة صادرات مصر من السلع المنظورة فى مطلع القرن التاسع عشر كانت لا تتعدى مبلغ ٠,٣ مليون جنيه، ارتفعت إلى ١٧,٣ مليون جنيه فى مطلع القرن العشرين وبلغت ٣٣١ مليون جنيه عام ١٩٧٠[١]. أما من حيث نوعية السلع التى يشملها التبادل الدولى، فنجد أن التجارة بين الدول قد اتسعت لتشمل كل أنواع السلع والخدمات، بغض النظر عن حجمها أو قيمتها ، أما من حيث طبيعة العلاقات التى تربط بين الدول فنجد أنها قد تشابكت وتعددت للدرجة التى أصبح فيها أى تغير فى أى مكان من العالم يؤثر على بقية الدول، بحث يمكن القول أن الدول ، وخصوصاً المتقدمة منها، أصبحت تصدر أزماتها ورخائها إلى الدول الأخرى كما تصدر السلع والخدمات.

أما من حيث المؤسسات الاقتصادية الدولية ، فنجد أن القرن العشرين، وخصوصاً النصف الثانى منه، قد شهد ظهور مجموعة من المؤسسات والمنظمات الدولية التى تكونت لمعالجة ما قد يعترض العلاقات

[١] البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية ، المجلد الحادى عشر ، عام١٩٧١.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الاقتصادية الدولية من مشاكل والعمل على توسيع وتيسير التبادل التجارى بين الدول وكمثال لهذه المنظمات صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير والمنظمة العالمية للتجارة .

كذلك يهتم علم الاقتصاد الدولى بدراسة ظاهرة الاعتماد المتبادل بين دول العالم، وذلك من خلال تحليل تدفق السلع والخدمات والمدفوعات بين أحد الدول وباقى دول العالم، كذلك يهتم علم الاقتصاد الدولى بدراسة السياسات التى تستهدف تنظيم ورقابة هذه التدفقات وتأثيرها على رفاهية أفراد المجتمع ، ويتعامل مع نظريات التجارة الدولية ، السياسات التجارية، ميزان المدفوعات الدولية، أسواق الصرف الأجنبى إلى جانب المنظمات والهيئات الاقتصادية الدولية.

وبالنسبة لنظريات التجارة الدولية فإننا نهتم بتحليل الأسس التى تقوم عليها التجارة والإجابة على لماذا تقوم التجارة بين الدول؟ ومن ثم نتناول كافة النظريات التى حاولت الإجابة على هذا التساؤل. أما السؤال المنطقى الثانى ما هو المكسب من قيام التجارة الدولية وكيفية توزيع هذا المكسب على الدول أطراف التبادل التجارى وبالتالى دراسة كيفية تحديد معدل التبادل الدولى.

من ناحية أخرى ندرس السياسة التجارية التى تتعرض للأسباب التى تدفع الدول إلى فرض القيود على معاملاتها الاقتصادية الدولية مثل فرض الرسوم الجمركية ، حصص الاستيراد وآثارها على رفاهية أفراد المجتمع . ونهتم أيضاً بالاتجاه العالمى للحماية والتقييد وأثره على اقتصاديات دول العالم خاصة الدول النامية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويمكننا النظر إلى كل من نظريات التجارة والسياسات التجارية على أنها تمثل الجانب الجزئى Micro economics فى علم الاقتصاد الدولى، حيث يتم التعامل مع الدول بصورة منفصلة وفردية كوحدات مستقلة وأيضاً يتم دراسة السلع الداخلة فى التجارة وأسعارها النسبية على نفس النحو. أما الجزء الثانى فيمكن النظر إليه على أنه يمثل الجانب الكلى Macro economics فيبدأ بدراسة ميزان المدفوعات الدولية والذى يهتم بقياس إجمالى إيرادات ومدفوعات إحدى الدول والتى تنتج عن معاملاتها الاقتصادية مع باقى دول العالم ، ثم أسواق الصرف الأجنبى التى تفرض الاطار الذى يتم فيه مبادلة العملة الوطنية لأحد الدول مقابل العملات الأخرى ، وأخيراً يتم دراسة الاقتصاد المفتوح Open Economy من خلال آلية التوازن فى ميزان المدفوعات فى ظل أنظمة المدفوعات الدولية المختلفة وهى موضوعات تنتمى إلى الاقتصاد الكلى ويساعدنا دراسة المنظمات الاقتصادية الدولية التى ترسم الاطار المؤسسى لبيئة المدفوعات الدولية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تصـــدير

بعد الحرب العالمية الثانية حدثت تطورات هامـــة علـــى المـــستوى الدولى ، فقد دخل العالم فى عصر التعاون الاقتصادى بأشـــكاله المختلفـــة ودرجاته العديدة من اتفاقيات تجارية إلى اتحادات جمركية وأسواق مشتركة الى مشروعات للتكامل الاقتصادى.

كذلك ظهرت مؤسسات دولية جديدة تعمل فى مجالات النقد والتمويل وتقديم المساعدات الاقتصادية والفنية فى ميدان التنمية الاقتصادية ، وعلى رأسها البنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى.

وبرزت العديد من المشاكل النقدية التى ظهرت على المستوى الدولى وآثارها على العلاقات الاقتصادية الدولية بين الـــدول المتقدمـــة والناميـــة واشتدت الرغبة من قبل الجميع فى العثور على نظام نقدى دولـــى أكثـــر استقراراً .

وهذا المؤلف "الاقتـــصاديات الدوليـــة " يتعـــرض لهـــذه المـــشاكل الاقتصادية المعاصرة ، ليعين الطالب الجامعى على دراسة وفهم طبيعة هذه المشاكل ، أسبابها وإمكانيات علاجها.

ولقد رأينا تقسيم هذه الدراسة إلة ثلاثة أجزاء رئيسية :

يتناول الجزء الأول نظريات التجارة الدولية وفقـــاً لتطـــور الفكـــر الاقتصادى ثم الانتقادات الموجهة إليها . أمـــا الجـــزء الثـــانى يتعـــرض

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

للمدفوعات الدولية ، من خلال دراسة ميزان المدفوعات ومفهوم الاختلال والتوازن الخاص به ، ثم بعد ذلك تعرضنا لسعر الصرف الأجنبى ومحدداته . ثم جاء الجزء الثالث والخاص بالمنظمات الدولية الاقتصادية ، من خلال دراسة دور صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى مساعدة الدول النامية فى العلاقات الدولية ، ثم منظمة التجارة العالمية وتقييم للآثار الاقتصادية الايجابية والسلبية لاتفاقية الجات على الدول النامية .

وأرجو من الله أن يكون هذا الكتاب مفيداً لدراسة الاقتصاد الدولى من المبادئ النظرية وحتى الواقع العملى للمعاملات الاقتصادية الدولية أيضاً .

والله ولى التوفيق..

المؤلف

د/ ميراندا زغلول رزق

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الباب الأول

نظريات التجارة الدولية

الفصل الأول : نظرية النفقات المطلقة (آدم سميث)

الفصل الثانى: نظرية النفقات النسبية (ديفيد ريكاردو)

الفصل الثالث: نظرية التجارة الدولية لهكشر-اولين (الهبـــــــات النسبية)

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول

نظرية النفقات المطلقة

(آدم سميث)

تمهيد :

إن الغرض الأساسى من أى نظرية هو التفسير والتنبؤ بشأن الظواهر المختلفة ، ولأن الظواهر الاقتصادية تتميز بالتعقيد، فإن واضعى النظريات الاقتصادية يلجئون إلى التجريد من أجل عزل المتغيرات الاقتصادية مركز الاهتمام والتى من وجهة نظرهم تؤثر مباشرة فى الظاهرة محل البحث. ولعل عملية التجريد تبدأ بافتراضات غير واقعية الغرض منها فقط تبسيط الواقع لكى يسهل التعامل معه وبعد أن يتم التعرف على طبيعة العلاقات التى تربط بين المتغيرات التى تخص الظاهرة، فإننا نستطيع مرة أخرى الاقتراب من الواقع من خلال التخلى عن الافتراضات غير الواقعية بالتدريج.

وغالباً فى نظريات الاقتصاد الدولى ما نتعرض لتفسير سبب قيام التجارة بين الدول ونفترض العديد من الافتراضات التى تخلق عالم غير واقعى ولكن بغرض تبسيط الواقع، فعلى سبيل المثال نفترض:

١ - العالم يتكون من دولتين فقط.

٢ -الانتاج يتكون من سلعتين فقط .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٢- عناصر الانتاج تنحصر فى نوعين فقط من عناصر الانتاج (العمل، رأس المال).
٣- سيادة الحرية التجارية.
٤- سيادة المنافسة الكاملة سواء فى أسواق السلع أو أسواق خدمات عناصر الانتاج.
٥- غياب تكلفة النقل الدولى.

ويعد هذا الأسلوب ضرورياً لكى يتم التوصل إلى نتائج محددة بشأن سلوك المتغيرات التى تحكم التجارة الدولية ، والأمر الأكثر أهمية هو أن أغلب النتائج التى يتم التوصل إليها تظل كما هى ولا تتأثر بتغيير الافتراضات المبسطة لإضفاء مزيد من الواقعية ، كأن نعير الافتراض الخاص بعدد الدول من خلال السماح بوجود أكثر من دولتين أو نعير عدد السلع أو نفترض وجود العديد من السياسات والإجراءات التى تعمل على تقييد التجارة، أو نسمح بتغيير نظام السوق لكى يظهر قدراً من المنافسة الاحتكارية ، أو ندخل تكلفة العمل وتأثيرها على حجم التجارة.

وهكذا فإننا نهتم بتحليل الأسس التى تقوم عليها التجارة ومن ثم نتناول كافة النظريات التى حاولت الإجابة على هذا التساؤل ، أما السؤال المنطقى الثانى ما هو المكسب من قيام التجارة وكيفيه توزيع هذا المكسب على الدول أطراف التبادل التجارى ونتعرض لكيفية تحديد معدل التبادل الدولى.

مدرسة التجاريين (الفكر المركنتالى)

يعرف هذا الفكر بأنه مجموعة المعتقدات الاقتصادية التى سادت أوروبا خلال الفترة من ١٥٠٠ إلى ١٧٥٠ ميلادياً ، حيث لا تعتبر هذه

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المعتقدات مدرسة نوعية ولكنها مجموعة من السياسات الاقتصادية التى استهدفت التحكم فى النشطة الاقتصادية المحلية والمعاملات التجارية الدولية، غرضها الأساسى تركيم الثروة للدولة[١] ، ولعل الظروف التى سادت أوروبا فى تلك الفترة قد ساعدت على خلق هذه الأفكار من خلال الاستكشافات الجغرافية لتدفقات المعادن النفيسة من العالم الجديد إلى أوروبا، هذا إلى جانب النمو السكانى وتزايد طبقة التجاريين أهمية على حساب الطبقة الاقتطاعية.

فقد نظر التجاريون للمعادن النفيسة ، الذهب والفضة ، باعتبار أنها أعلى مراتب الثروة لأنها لا تفنى مع الاستعمال وأنه يمكن للدولة أن تحصل على ما تريد باستخدام تلك المعادن وأن الوسيلة الوحيدة للدولة التى لا تمتلك مناجم لهذه المعادن هى التجارة الخارجية[٢]، أى أن تعمل الدولة على الحصول على ميزان تجارى موافق يحقق فائضاً فى الصادرات ويجعل الدولة دائنة للدول الأخرى ، وبالتالى الحصول على الذهب والفضة ثمناً لفائض الصادرات من العالم الخارجى . وفى ظل ظروف غير مستقرة سياسياً فإن تركيم المعادن النفيسة يعد أمراً هاماً لتحقيق قوة الدولة وإنشاء جيش وأسطول قوى.

يرى المركنتاليين أن النظام الاقتصادى يتكون من ثلاثة قطاعات رئيسية هى القطاع الانتاجى، القطاع الأولى ، والقطاع الخارجى، وأن طبقة

---

[١] د. محمد سيد عابد ، التجارة الدولية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية عام ٢٠٠١، ص ص ١٧-٢١.

[٢] Viner, J., Studies in The Theory of international Trade, London , 1927, pp. 1-118.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التجاريين هى الطبقة الهامة فى عملية النمو الاقتصادى، وقد نادى التجاريين بضرورة تدخل الدولة وخاصة فى مجال التجارة وذلك لتحقيق الأهداف بخصوص ميزان تجارى موافق مع العالم الخارجى.

الافتراضات الخاصة بالفكر المركنتالى

يفترض هذا الفكر أن عنصر العمل هو أهم عناصر الانتاج فى عملية النمو ، ولهذا استخدم التجاريين نظرية القيمة فى العمل Labor theory of value بمعنى أن قيمة السلع يتم تحديدها بما بذل فى انتاجها من ساعات عمل ، ولهذا فهو لا يؤمن بمبدأ الحرية الاقتصادية وضرورة تدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادى.

إن الهدف الأساسى من السياسة الاقتصادية المركنتالية هو تحقيق فائض فى الصادرات عن الواردات حيث يكون الرصيد ايجابى فى الميزان التجارى للدولة Favourable balance of Trade ، وتتدفق العملات الأجنبية أو المعادن النفيسة من الخارج لكى يدفع الأجانب مقابل هذا الفائض (من الذهب، الفضة)، لأنها هامة بالنسبة للدول التى تعانى من نقص فى الموارد المالية من أجل توسيع النشاط الاقتصادى بها. ويفترض أيضاً أن الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من العمالة الكاملة، بمعنى أن موارد عاطلة ، يحفزها زيادة العرض النقدى من خلال التدفق النقدى من الخارج ، فيزيد الانتاج والتوظف حتى لا ينعكس فى ارتفاع مستوى الأسعار . وبطبيعة الحال فإن عجز الميزان التجارى يخلق آثاراً سلبية على الاقتصاد حيث يتسبب فى تدفق العملات والمعادن النفيسة إلى الخارج مما يتضمن انخفاض فى العرض النقدى ، فيؤدى إلى تقلص النشاط الانتاجى.

ولا شك أن الدولة تلعب دوراً هاماً فى هذا الفكر حيث تقوم برقابة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تبادل العملات أو المعادن النفيسة ، حيث عرف هذا النظام " إدارة السبائك" وفيه لا تسمح الدولة للأفراد بتصدير الذهب أو الفضة إلى الخارج إلا فى ظروف محددة وبعد موافقة الحكومة على ذلك. كما قامت الدولة بتكوين احتكارات ضخمة فى مجال النقل والتجارة مثل إنشاء الشركة الهولندية للهند الشرقية لتحقيق أرباح احتكارية ضخمة تساهم فى الرصيد الايجابى للميزان التجارى. استمرت حتى القرن التاسع عشر مع اتخاذ الحكومات فى أوروبا العديد من السياسات لتحقيق فائض مستمر فى الصادرات منها دعم الصادرات وفرض الحصص الكمية على الواردات ، فضلاً عن فرض رسوم جمركية عالية على واردات السلع الاستهلاكية وتكت الواردات من المواد الخام اللازمة لعملية الانتاج والتصدير دون قيود. كما ركزت السياسة الحكومية على تعظيم التدفق من المعادن النفيسة للداخل مقابل خدمة النقل البحرى، فعلى سبيل المثال أصدرت انجلترا قوانين للملاحة حُرمت السفن الأجنبية من الاستخدام فى التجارة فى السواحل البريطانية ، تلك السياسة لم تختفى حتى يومنا هذا، حيث أن السفن غير الأمريكية لا يحق لها حمل البضائع بين الموانى الأمريكية .

وعلى هذا فإن الحكومة فى ظل فكر مدرسة التجاريين تتخذ الإجراءات والقوانين الكفيلة بتحسين مستوى الجودة بالنسبة للسلع المنتجة محلياً والموجهة للتصدير ، من خلال الاهتمام بعنصر العمل ومهارته لتأثيره المباشر على تحسين الجودة ، وبالتالى تزايد القدرة التنافسية لها فى الأسواق الأجنبية ، لكن على الجانب الآخر ، فإن أجور العمال يجب أن تكون منخفضة لعدم تزايد تكلفة الانتاج وأسعار المنتجات .فكانت الأجور بصورة تحكمية بحيث تتناسب مع وضع طبقة العمال فى السلم الاجتماعى .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهكذا رأينا أن السياسات الحكومية تتوائم مع تعريف ثروة الأمة على أنها تراكم مستمر للأرصدة الدولية من المعادن النفيسة فى إطار نظرة ساكنة للثروة الكلية فى العالم ، بمعنى زيادة ثروة دولة يجب أن تكون على حساب باقى دول العالم، كذلك يكون على حساب التضحية بمستويات الاستهلاك والرفاهية لأفراد ذلك المجتمع بمعنى وجود دول غنية ذات شعوب فقيرة.

الفكر الكلاسيكى فى مواجهة الفكر المركنتالى :

فى بداية القرن الثامن عشر أصبحت الأفكار المركنتالية تبدو غير مناسبة، حيث تسببت حروب الفلاحين فى انتهاء عهود الاقطاع إلى مركزية الملكية وبدأ النظام السوقى ينمو ويتطور فى نفس الوقت الذى تناقص فيه حجم الاحتكارات الحكومية ، ولعل أفكار عصر النهضة الايطالية قد شجع على تغيير الأفكار الاقتصادية بالنسبة للتجارة الدولية ، حيث بدأ المفكرين الكلاسيكيين الأوائل مثل " ديفيد هيوم وآدم سميث" فى تحدى الأسس التى بنى عليها الفكر المركنتالى وتقديم بديلاً له. ووضعا بهذا الأسس السياسة التقليدية المنادية بمبدأ " دعه يعمل دعه يمر".

١-آلية الأسعار – النقود – التدفق السلعى"لديفيد هيوم"

من أهم وأول الهجمات التى شنها الفكر الكلاسيكى هو ما قدمه "هيوم " فى كتابه Political Discourses فى عام ١٧٥٢ من خلال آليه توسط بين مستوى الأسعار وتدفق المعادن النفيسة (الذهب النقدى) من ناحية ومستوى الأسعار والتدفق السلعى فى صورة صادرات و واردات من ناحية أخرى[١] .

[١] Hume, David , Political Discourses, London , 1752.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويتلخص تحليل "هيوم" فى أن تراكم المعادن النفيسة (الذهب) كنتيجة لاستمرار الفائض فى الميزان التجارى ، يمكن أن يتسبب فى زيادة العرض النقدى المحلى، مما يتسبب فى ارتفاع كل من الأسعار والأجور ، وهذا بدوره يتسبب فى انخفاض القدرة التنافسية للصادرات ، مع افتراض أن تغيرات العرض النقدى تؤثر على الأسعار فقط دون الناتج الحقيقى أو التوظف ، وذلك لأن "هيوم" يفترض ظروف التوظف الكامل لعناصر الإنتاج، وهذا يتعارض تماماً مع الافتراض الأساسى للفكر المركنتالى ، ومن ناحية أخرى فإن تناقض الذهب النقدى بالنسبة للدول التى تعانى من العجز فى الميزان التجارى سوف يقلل العرض النقدى المحلى وبالتالى يخفض الأسعار والأجور المحلية مما يزيد من القدرة التنافسية للصادرات . ووفقاً لتحليل هيوم قال إنه من المستحيل على أى دولة أن تستمر فى تراكم الأرصدة الدولية إلى الأبد ، والسبب يرجع إلى أن العجز التجارى يخلق بذاته آليه تعمل على إلغاء العجز بصورة تلقائية، سواء على المستوى المحلى فى صورة تغيرات فى العرض النقدى والأسعار والأجور أو على المستوى الدولى تظهر فى تغيرات فى الصادرات والواردات حتى يتم استعاده التوازن فى الميزان التجارى .

ويمكن توضيح هذه الآلية بصورة مبسطة كما فى الشكل التالى [1]:

[1] د.محمد سيد عابد ، التجارة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٥-٢٧.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويمكن توضيح هذه الآلية بصورة مبسطة كما فى الشكل التالى [١]:

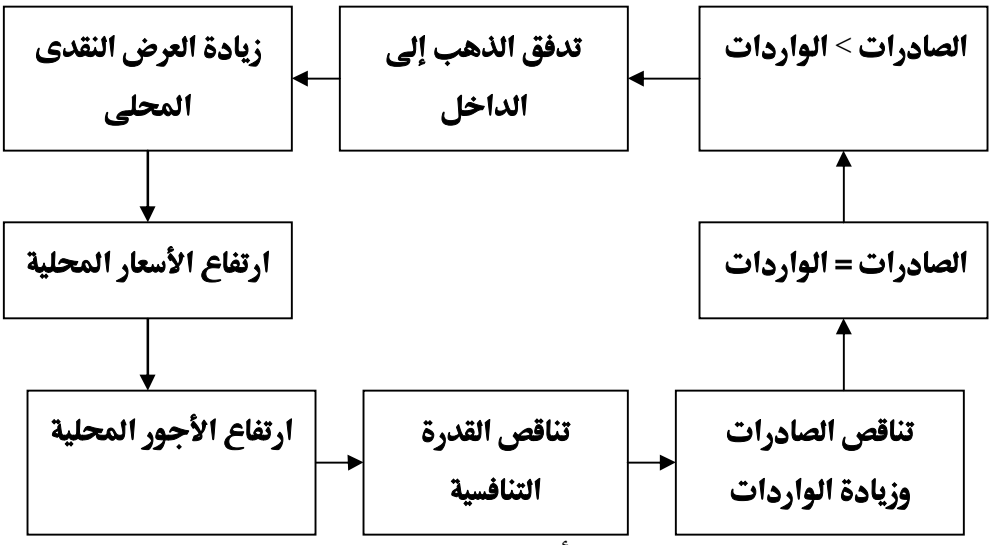

الجزء الأول من الشكل رقم (١)
آلية استعادة التوازن فى الميزان التجارى (عند حدوث فائض)

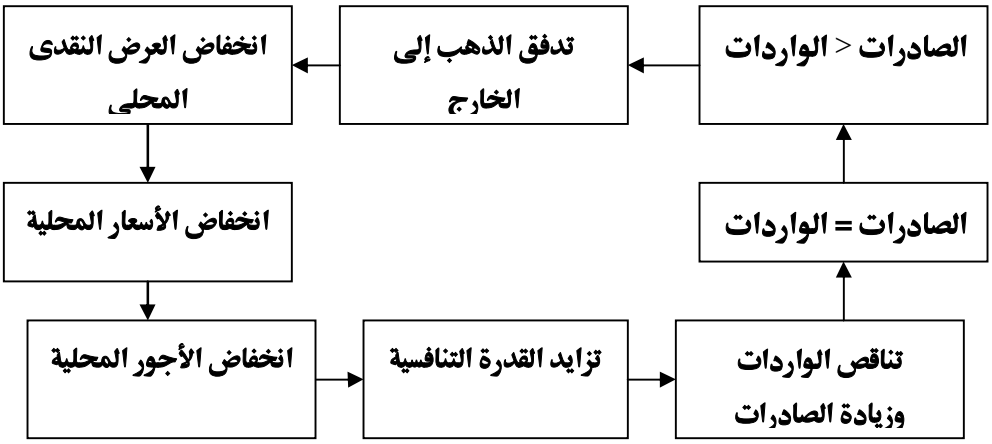

الجزء الثانى من الشكل رقم (١):
آلية استعادة التوازن فى حالة عجز فى الميزان التجارى

[١] د.محمد سيد عابد ، التجارة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٥-٢٧.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهكذا فإن هيوم قد أثبت أنه من المستحيل أن تستمر أى دولة فى تحقيق فائض مستمر فى الميزان التجارى حيث أن ما يتراكم لديها من ذهب نقدى ينعكس سلبياً على قدرتها التنافسية ويفقدها تدريجياً هذا الفائض وليس كما ادعى فكر مدرسة التجاريين.

نظرية النفقات المطلقة (آدم سميث)

على الرغم من أن قليلاً فقط مما كتبه سميث يتعلق بالتجارة الدولية، فقد كان لكتاب " ثروة الأمم" ، تأثير أكبر مما كان لأى كتاب آخر فى القضاء على قيود التجارة الدولية ومباشرة حرية هذه التجارة فى أوروبا الغربية فى القرن التاسع عشر . حيث بدأ بتعريف ثروة الأمة على أنها انعكاس لقدرتها الإنتاجية وليس قدرتها على تراكم الأرصدة الدولية والمعادن النفيسة . ولقد اعتقد "سميث " ان ظروف الحرية الاقتصادية هى الأكثر ملائمة لزيادة الطاقة الانتاجية ، حيث يصبح الأفراد أحرار فى اتخاذ الأنشطة التى تحقق لهم مصالحهم . هذا الدافع وحدة- وهو تحقيق المصلحة الفردية يدفع الأفراد إلى التخصص فى النشطة التى تتناسب مع قدراتهم الخاصة ، هكذا يتم تقسيم العمل بما يحقق أعلى انتاجية ممكنة فى ظل المنافسة الكاملة.

وعلى هذا لم يؤمن "سميث" بأهمية دور الدولة فى التدخل فى النشاط الاقتصادى كما نادى المركنتاليين، بل على العكس اعتقد "سميث" فى وجود يد خفية تسعى إلى تحقيق مصلحة المجتمع ككل عندما يكون الأفراد أحراراً فى اختيار الأنشطة الاقتصادية التى تحقق مصلحتهم الشخصية، فى إطار القانون والحفاظ على حقوق الملكية الخاصة ، وربما الدور الوحيد الذى

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يمكن أن تلعبه الحكومة من وجهة نظر سميث يتلخص فى الحفاظ على كفاءة عمل الأسواق بصورة تناقصية دون أى شوائب احتكارية.

فقد بين أن الاكتفاء الذاتى وعدم تقسيم العمل بين الأفراد والتخصص فى العمل يؤدى إلى انخفاض فى الانتاج والدخل ومستوى المعيشة[١]، والنتيجة خسارة الدول كلها . ولذلك نادى بالحرية الاقتصادية عموماً ، وكذلك فى مجال التجارة الخارجية وإزالة جميع القيود التى نادى بها التجاريون لتنظيم التجارة الخارجية ، والذى يعتبره آدم سميث الأساس الأول والعامل الفعال فى وفرة الانتاج وزيادة ثروات الأمم.

وأساس دعوى آدم سميث للتخصص وتقسيم العمل الدوليين ، هو أن الانتاج من سلعة معينة فى دولة ما إذا تمتع بميزة مطلقة أى نفقة مطلقة أقل، فإن هذا كافياً لقيام التجارة الخارجية بين تلك الدولة والدول الأخرى التى تتمتع بميزات مطلقة أخرى أو نفقة مطلقة أقل فى إنتاج سلع أخرى فيحدث التبادل بينهما. ولقد طبق سميث أفكاره الخاصة عن مزايا التخصص وتقسيم العمل على المعاملات التى تتم بين أحد الدول وباقى دول العالم ، فقد استنتج سميث أن الدول مثل الأفراد يجب أن يتخصصوا فى إنتاج وتصدير السلع التى تتمتع فى انتاجها بميزة مطلقة واستيراد السلع التى تتمتع فيها الدول الأخرى شركاء التجارة بميزة مطلقة. بمعنى آخر فإن كل دولة يجب أن تصدر السلع التى تنتجها بكفاءة مقاسة بوحدات العمل التى تحتاجها الوحدة الواحدة من السلعة مقارنة بشركائها فى التجارة .

---

[١] Smith , A., An Inquiry into The Nature and Causes of the wealth of Nations , London,1776.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نلاحظ أن سميث شأنه شأن المركنتاليين قد اعتمد على نظرية القيمة فى العمل فى تقييم تكلفة الانتاج .

ولتوضيح فكرة المزايا المطلقة ورأى آدم سميث يمكننا الاستعانة بالمثال الرقمى ، مفترضين أن لدينا دولتين هما انجلترا والبرتغال و أنهما ينتجان سلعتين هما القماش والنبيذ، كذلك نفترض أن تكلفة الإنتاج تقدر بساعات العمل المبذول فى إنتاج السلعتين كالتالى :

	المنسوجات	النبيذ
انجلترا	١ ساعة /الوحدة	٤ ساعة /الوحدة
البرتغال	٢ساعة /الوحدة	٣ ساعة /الوحدة

وعلى هذا فإن انجلترا تحتاج إلى ساعة عمل واحدة لإنتاج الياردة من المنسوجات ولكن تحتاج إلى ٤ ساعات عمل لإنتاج الجالون الواحد من النبيذ ، بمعنى أن الجالون الواحد من النبيذ يتكلف ما يعادل تكلفة ٤ زيادة من المنسوجات . ويعرف ذلك بالسعر النسبى بين السلعتين . ففى غياب النقود، فإن أى فرد يستطيع مقايضة جالون واحد من النبيذ مقابل ٤ ياردة من المنسوجات فى أسواق انجلترا، أو معادلة الياردة الواحدة من المنسوجات مقابل ٤/١ جالون من النبيذ[١].

---

[١] لمزيد من التفصيل انظر:

د.محمد سيد عابد ، مرجع سبق ذكره، د.كامل بكرى، الاقتصاد الدولى ، التجارة والتمويل، الدار الجامعة ، جامعة الإسكندرية ، عام ١٩٩٥، ص ص ١٣-١٦.

د. أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، عام ١٩٧٩، ص ص ١٥-١٧.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبالمثل فإن البرتغال تحتاج إلى ساعتين عمل لإنتاج الياردة من المنسوجات وثلاثة ساعات عمل لإنتاج الجالون الواحد من النبيذ، معنى ذلك أن الجالون الواحد من النبيذ يتكلف ما يعادل تكلفة ٢/٣ ياردة من المنسوجات، ويستطيع أى فرد فى البرتغال مقايضة جالون واحد من النبيذ مقابل ١,٥ياردة من المنسوجات . أما إذا أراد مقايضة ياردة واحدة من المنسوجات فإنه يحصل فى المقابل على ٣/٢ جالون من النبيذ.

ولهذا فإن انجلترا تتمتع بميزة مطلقة Absolute Advantage فى إنتاج المنسوجات، حيث أن الياردة من المنسوجات فى انجلترا تحتاج إلى عدد أقل من ساعات العمل مقارنة بالبرتغال.

التكلفة فى انجلترا < التكلفة فى البرتغال

١ ساعة /ياردة ٢ساعة /ياردة

ومن ناحية أخرى ، فإن البرتغال تتمتع بميزة مطلقة فى إنتاج النبيذ حيث يحتاج الجالون الواحد من النبيذ فى البرتغال إلى عدد أقل من ساعات العمل مقارنة بانجلترا.

التكلفة فى انجلترا > التكلفة فى البرتغال

٤ ساعة /جالون > ٣ساعة /جالون

وهكذا فإن هناك فرص لقيام التجارة بين الدولتين نظراً لاختلاف المزايا المطلقة بينهما، ووفقاً لآدم سميث فإن كل دولة يجب أن تتخصص فى إنتاج وتصدير السلعة التى تتمتع فيها بميزة مطلقة ، أى التى تنتجها بتكلفة مطلقة أقل (مقدرة بساعات العمل). معنى ذلك أن انجلترا تتخصص فى إنتاج وتصدير المنسوجات والبرتغال تتخصص فى إنتاج وتصدير النبيذ

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فقد اعتقد آدم سميث أنه يتعين على كل دولة أن تنتج تلك السلع التى تتمتع فى إنتاجها بميزة أكبر من تلك التى تتمتع بها غيرها من الدول سواء كانت هذه الميزة راجعه إلى عوامل طبيعية من مناخ وخصوبة فى الأرض وتوافر المواد الأولية أم كانت راجعة إلى عوامل مكتسبة من مهارة وإتقان للعمل. ولهذا تفترض حجه سميث أن تكون صناعة التصدير قادرة على أن تنتج كمية من الإنتاج أكبر مما تنتجه الصناعة المماثلة فى الخارج وذلك بالقدر نفسه من عوامل الإنتاج من عمل وموارد طبيعية ورأس مال ، ذلك أنه قد برهن فى الواقع على أنه يمكن لدولتين أن تستفيد من التخصص فى الإنتاج إذا ما كانت الأولى أكثر كفاءة من الثانية فى إنتاج السلعة المنسوجات ولكنها أقل كفاءة منها فى إنتاج السلعة النبيذ وذلك إذا ما انصرفت الدولة الأولى إلى إنتاج السلعة المنسوجات وحدها والدولة الثانية إلى إنتاج السلعة النبيذ وعمدت كل منهما إلى استيراد حاجتها من السلعة التى لا تنتجها من الدولة الأخرى . والتخصص المقصود فى هذه الحالة هو التخصص الكامل والذى يرتبط بظروف ثبات تكلفة الإنتاج وأنه من غير الممكن تحقيقه إذا كانت نفقه الإنتاج متزايدة ، بمعنى أن انجلترا تقوم توجيه كافة عناصر الانتاج المتاحة لديها لإنتاج المنسوجات وتعتمد فى استهلاكها للنبيذ على الاستيراد من البرتغال . وفى نفس الوقت توجه البرتغال كل الموارد المتاحه لديها لإنتاج النبيذ فقط، وتعتمد بصورة كاملة على الاستيراد من انجلترا فى استهلاكها من المنسوجات.

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن ما هو المكسب من وراء التخصص وفقاً للمزايا المطلقة؟ لهذا يجب علينا معرفة ما هو معدل التبادل الذى يتم به التعامل بين الدولتين ويكون فى نفس الوقت مقبولاً بالنسبة لهما. وعلى

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

هذا فإن المعدل الدولى بالنسبة للدولتين لابد أن يقع بين المعدلين الداخليين، حيث أن انجلترا لا يمكن أن تقبل بأى حال من الأحوال استيراد الجالون من النبيذ من البرتغال مقابل تصدير ٤ ياردة من المنسوجات ذلك لأن هذا المعدل لا يحقق أى مكاسب بالنسبة لانجلترا لأنه يمثل معدلها الداخلى للتبادل. ومن ناحية أخرى فإن البرتغال لا يمكن أن تقبل بأى حال من الأحوال تصدير الجالون من النبيذ مقابل ١,٥ ياردة من المنسوجات الإنجليزية لأن هذا المعدل لا يحقق لها أى مكاسب بالنسبة لها لأنه يمثل المعدل الداخلى قبل قيام التجارة .

نخلص من ذلك أن المعدل الداخلى لا يصلح أن يكون معدلاً مقبولاً للدولتين فى نفس الوقت. أما إذا كان المعدل الدولى يقع بين المعدلين الداخليين للدولتين ، فإنه يضمن تحقيق مكاسب للدولتين .

- المعدل الداخلى فى انجلترا : ١جالون من النبيذ = ٤ ياردة من المنسوجات
- المعـــدل الدولـــى : ١ جالون من النبيذ = ٣ ياردة من المنسوجات
- المعدل الداخلى فى البرتغال: ١ جالون من النبيذ = ١,٥ياردة من المنسوجات

وعلى هذا فإن انجلترا تحقق توفير قدره ياردة واحدة من المنسوجات هذا من وجهة نظر انجلترا ، أما بالنسبة للبرتغال فإنها تتمتع بميزة نسبية فى إنتاج النبيذ ، ووفقاً للمعدل الدولى فهى تحقق مكسب قدره ١,٥ ياردة من المنسوجات كما لاحظنا فإن المكسب الذى حققته انجلترا لم يكن على حساب خسائر تتحملها البرتغال كما يدعى الفكر المركنتالى.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهكذا فإن آدم سميث قد اثبت أن التبادل الدولى القائم على التخصص وتقسيم العمل وفقاً للمزايا المطلقة يحقق مكاسب لأطراف التبادل ، والسبب فى اختلاف المزايا المطلقة من وجهة نظر آدم سميث يرجع إى اختلاف الموارد الطبيعية ولكنه لم يستبعد إمكانية تأثير المهارات المكتسبة من الاستيراد من الخارج – وسوف نتعرض لسبب اختلاف المزايا المطلقة فيما بعد عند دراسة هكشر –أولين.

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو ماذا يحدث عندما لا تتمتع أحد الدول بأى ميزة مطلقة فى إنتاج أى سلعة . هل من الممكن أن تحقق هذه الدولة مكاسب من التجارة الدولية؟ وفقاً لتحليل آدم سميث فإن الدولة التى لا تتمتع بأى ميزة مطلقة لا تستطيع الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل . ويمكن توضيح هذه الفكرة فى المثال التالى الذى يوضح تكلفة إنتاج الوحدة من النبيذ والمنسوجات فى كل من فرنسا وألمانيا .

تكلفة إنتاج السلعتين مقاسه بساعات العمل

	المنسوجات	النبيذ
فرنســـا	٢ ساعة /ياردة	١ ساعة /جالون
ألمـــــانيا	٣ساعة / ياردة	٤ ساعة /جالون

نجد أن فرنسا تتمتع بميزة مطلقة فى إنتاج كل من النبيذ والمنسوجات بينما لا تتمتع ألمانيا بأى ميزة مطلقة فى إنتاج السلعتين حيث يتكلف انتاج الجالون من النبيذ ساعة عمل واحدة فقط فى فرنسا بينما يتكلف ٤ ساعات فى ألمانيا ، أما بالنسبة للمنسوجات فإن الياردة الواحدة تتكلف ساعتين فقط فى فرنسا بينما نفس الوحدة تتكلف ثلاثة ساعات فى ألمانيا .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولهذا وفقاً لتحليل آدم سميث فإن ألمانيا لا تستطيع الاستفادة من مزايا التخصيص وتقسيم العمل نظراً لعدم تمتعها بأى ميزة مطلقة، على الرغم من ذلك فإن تحليل ديفيد ريكاردو للمزايا النسبية قد أثبت أنه من الممكن لدولة مثل ألمانيا فى المثال السابق أن تحقق مكاسب من التخصص وفقاً للمزايا النسبية وليس للمزايا المطلقة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثانى

نظرية النفقات النسبية

(ديفيد ريكاردو)

لقد تعين الانتظار مدة واحد وأربعين عاماً حتى يأتى "ديفيد ريكاردو" بالإجابة على السؤال الهام الذى لا تستطيع نظرية "آدم سميث" أن تجيب عليه ومن ثم دعت الحاجة إلى ظهور نظرية التكاليف النسبية وهو، ما هو الوضع لدولة دخلت معترك الحياة الدولية التجارية حديثاً ، أى لا تتمتع بالميزة المطلقة؟ هل تعمد إلى الانزواء جانباً؟ أم تعمد على العكس إلى مباشرة حرية التجارة معها مع ما يترتب على هذا حتماً من تعريض صناعاتها إلى منافسة مدمرة من قبل الدولة الثانية؟

فى كتابه مبادئ الاقتصاد السياسى والضرائب Principles of Political Economy and Taxation الذى نُشر فى عام ١٨١٧، قدم ريكاردو نظريته عن النفقات النسبية[١] . أثارت الطبعة الأولى من هذا المؤلف اهتماماً كبيراً للشهرة التى نالها بسبب كتاباته ومقالاته السابقة وبسبب نجاحه الكبير فى بورصة الأوراق المالية فى لندن، وفيه يعالج ريكاردو موضوع القيمة والتوزيع معالجة نظرية متناولاً موضوع العلاقات

[١] Ricardo, David, The Principles of Political Economy and Taxation , London , 1817.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الاقتصادية الخارجية فى جزء صغير منه، ويتمثل الاسهام الكبير لـــه فـــى نظرية النفقات النسبية أو النفقات المقارنة.

الافتراضات الأساسية التى يقوم عليها تحليل ريكاردو:

افترض ريكاردو فى تحليله نفس الافتراضات التى اعتمد عليهـــا آدم سميث من قبل وهى وجود دولتين وسلعتين ونوعين من عناصـــر الانتـــاج وحرية التجارة والمنافسة الكاملة ، بالإضافة إلى الاعتماد علـــى نظريـــة القيمة فى العمل عند قياس تكلفة انتـــاج الـــسلع ، مـــع افتـــراض بـــاقى الافتراضات الأخرى طبقاً للتحليل الكلاسيكى منها:

١- أن الموارد الاقتصادية لكل دولة تظل كما هى ثابتة ، وأن كل نـــوع من أنواع تلك الموارد متماثل تماماً، بمعنى أن عنصر العمل يتكـــون من وحدات متجانسة لا تختلف فى مستوى المهارة أو التـــدريب ، أو أن عنصر الأرض يتكون من وحدات متجانسة لا تختلف فى درجـــة الخصوبة أو الجودة وهكذا.

٢- أن عناصر الانتاج المختلفة (عنصر العمل، رأس المـــال ، الأرض ..الخ) تتحرك بسهولة تامة من نشاط إلى آخر على المستوى المحلى وفقاً للعوائد الحدية للأنشطة المختلفة ولكـــن لا يمكـــن أن تتحـــرك عناصر الانتاج من دولة إلى أخرى .

٣- ثبات مستوى المعرفة الفنية كما هى داخل كل دولـــة مـــع إمكانيـــة اختلاف هذا المستوى من دولة إلى أخرى .

٤- إن تكلفة الانتاج ثابتة ، بمعنى أن عدد الساعات اللازمة للعمل لانتاج الوحدة الواحدة من السلعة تظل كا هى بصرف النظر عـــن الكميـــة المنتجة منها، وهذا الأمر يجعل منحنى عرض السلعة يأخـــذ الخـــط

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأفقى لا نهائى المرونة، ولهذا فإن ثبات التكاليف هو السبب وراء الاتجاه إلى التخصص الكامل بعد قيام التجارة.

٥- التوظف الكامل لعناصر الانتاج أو الاتجاه التلقائى إلى التوظف الكامل .

لقد ذكر ريكاردو أن عنصر العمل ورأس المال سوف يتجهان إلى الأنشطة التى تعظم الانتاجية والعوائد الحدية ، ثم يستمر التحرك حتى تتساوى العوائد الخاصة بعناصر الانتاج فى الأنشطة المختلفة. أما على المستوى الدولى فإن الوضع من وجهة نظر "ريكاردو" يختلف تماماً حيث أن عناصر الانتاج لا يمكن أن تنتقل من دولة إلى أخرى ولكن كل دولة يجب أن تتخصص من خلال تحويل الموارد داخلياً لانتاج السلع التى تتمتع فيها بميزة نسبية ، وأوضح أنه ستوجد فائدة لكل من الدولتين فى التجارة الخارجية حتى لو كان لإحدى الدولتين ميزة مطلقة على الأخرى فى انتاج السلعتين وذلك إذا ما كانت هذه الميزة أكبر فى إحدى السلعتين[١] . منها فى السلعة الواحدة، وهكذا فإن التخصص الدولى وقيام التجارة بين الدول لا يتوقف على مقارنة الميزة المطلقة لمختلف الدول فى إنتاج السلعة الواحدة وإنما على مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول فى إنتاج السلعتين معاً إحداهما بالنسبة للأخرى.

وبنى ريكاردو نظريتة فى التجارة الدولية على نفس الأسس التى بنى عليها نظريته فى القيمة ، فقيمة أيه سلعة فى رأية إنما تتوقف على ما بذل

---

[١] د.صبحى تادرس قريضة، د. مدحت العقاد، مقدمة فى علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، عام ١٩٨٣، ص ص ٤٠١-٤٠٥.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فى انتاجها من عمل ، على أساس أن هناك علاقة تربط بين قيمة السلعة وتكاليف انتاجها وهى نفس القاعدة التى تحكم التبادل الداخلى .

وقد يكون من المناسب قبل أن نتعرض لنظرية النفقات النسبية ، أن نوضح أولاً معنى النفقات أو المفاهيم المختلفة.

فنفقة إنتاج سلعة معينة ، ينظر إليها على اعتبار أنها كمية النقود التى تدفع لعوامل الانتاج فى سبيل انتاج وحدة واحدة من هذه السلعة، وهى ما نطلق عليها اسم النفقات النقدية Money Costs . كما يمكن أن ننظر إلى النفقات على اعتبار أنها كمية الموارد المادية التى تبذل لانتاج وحدة واحدة من سلعة، فإذا علمنا أن فدان من الأرض وثلاثة عمال يمكن أن ينتجوا تسعة أردب من القمح ، علمنا أن نفقة انتاج الأردب من القمح هى عبارة عن ٣/١ فدان وعامل ، ومثل هذه النفقة يمكن أن نطلق عليها اسم النفقات الحقيقية Real Costs.

كما يمكن أن ننظر إلى نفقة انتاج سلعة معينة على أنها تلك الكمية من سلعة أخرى التى يضحى بها فى سبيل انتاج هذه السلعة ، فإذا علمنا أن فدان من الأرض وثلاثة عمال يمكن أن يزرعوا ٩ أرادب من القمح أو ٤,٥ قنطاراً من القطن، يتضح لنا أنه لكى ننتج ٩ أرادب قمحاً فإننا نضحى بأربعة قناطير ونصف من القطن كان من الممكن زراعتها. وهذا معناه أن نفقة انتاج أردب القمح يساوى ٢/١ قنطار من القطن، ومن ثم فإن نفقة إنتاج القنطار من القطن تصبح اردبين من القمح، ومثل هذا النوع من النفقات هو اذى نسمية نفقات الفرص البديلة Opportunity Costs.

وهو فى هذا يفترض –للتبسيط – أنه لا يوجد إلا عنصر واحد من عناصر الانتاج وهو العمل ، وان قيمة السلع المختلفة تتناسب مع ما بذل

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فيها من عمل . بحيث أنه إذا كانت تكلفة انتاج المنسوجات والنبيذ فى كل من انجلترا والبرتغال كالتالى :

تكلفة انتاج السلعتين مقاسه بساعات العمل

	المنسوجات	النبيذ
انجلترا	٢ ساعة / ياردة	١ ساعة /جالون
البرتغال	٣ ساعة /ياردة	٤ ساعة / جالون

فقد لاحظنا سابقاً أن البرتغال لا تتمتع بأى ميزة مطلقة حيث تكلفة انتاج النبيذ والمنسوجات أعلى من تكلفتهما فى انجلترا . ولكن بالتدقيق فى وضع البرتغال نلاحظ أنها أقل كفاءة فى انتاج السلعتين ولكن بنسبة متفاوتة، أن تكلفة انتاج النبيذ فى البرتغال مقارنة بتكلفة انتاجها فى انجلترا يمكن أن يتم حسابها كالآتى:

$$\frac{\text{تكلفة انتاج النبيذ فى البرتغال}}{\text{تكلفة انتاج النبيذ فى انجلترا}} \times ١٠٠ \setminus ١٠٠ \times ١/٤ = ٤٠٠\%$$

وهذا معناه أن تكلفة انتاج النبيذ فى البرتغال تمثل ٤٠٠% من تكلفتها فى انجلترا .

من ناحية أخرى فإن تكلفة انتاج المنسوجات فى البرتغال تمثل نقط فقط ١٥٠% من تكلفتها فى انجلترا والتى تحسب كالتالى :

$$\frac{\text{تكلفة انتاج النبيذ فى البرتغال}}{\text{تكلفة انتاج النبيذ فى انجلترا}} \times ١٠٠ \setminus ١٠٠ \times ٢/٣ = ١٥٠\%$$

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من الواضح أن نقص الكفاءة فى انتاج المنسوجات أقل من نقص الكفاءة فى انتاج النبيذ، وهو ما يعنى أن البرتغال لديها ميزة نسبية فى انتاج المنسوجات عن انتاج النبيذ على الرغم من عدم تمتعها بأى ميزة مطلقة فى انتاج السلعتين ولكن بحساب التكاليف النسبية نجد أن انجلترا أكثر كفاءة بنسبة متفاوتة ، حيث أن تكلفة انتاج النبيذ فيها مقارنة بتكلفة انتاجها فى البرتغال يمكن حسابها كالآتى:

$$\frac{\text{تكلفة انتاج النبيذ فى انجلترا}}{\text{تكلفة انتاج النبيذ فى البرتغال}} \times ١٠٠ \setminus ١٠٠ \times ٤/١ = ١٠٠ \times ٢٥\%$$

وهذا يعنى أن تكلفة انتاج النبيذ فى انجلترا تمثل ٢٥% فقط من تكلفتها فى البرتغال.

ومن ناحية أخرى فإن تكلفة انتاج المنسوجات فى انجلترا تمثل ٦٦,٧% من تكلفتها فى ألمانيا لأن

$$\frac{\text{تكلفة انتاج النبيذ فى انجلترا}}{\text{تكلفة انتاج النبيذ فى البرتغال}} \times ١٠٠ \setminus ١٠٠ \times ٣/٢ = ١٠٠ \times ٦٦,٧\%$$

هكذا فإن انجلترا أيضاً أكثر كفاءة فى انتاج النبيذ عن انتاج المنسوجات ، وهو ما يعنى ان انجلترا لديها ميزة نسبية فى انتاج النبيذ عن انتاج المنسوجات على الرغم من تمتعها بميزة مطلقة فى انتاج السلعتين .

وعليه فإن تحليل ريكاردو قد أثبت أنه من الممكن أن تقوم التجارة بين كل من انجلترا والبرتغال ، حيث تتخصص انجلترا فى انتاج النبيذ وهى السلعة التى تتمتع فى انتاجها بميزة نسبية وتقوم البرتغال بالتخصص فى انتاج المنسوجات وهى السلعة التى تتمتع فى انتاجها بميزة نسبية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مكاسب التجارة القائمة على التخصص وفقاً لنظريـــة المزايـــا النسبية:

وللاجابة على ما هى المكاسب التى يمكن أن تتحقق بالنسبة للدولتين بعد التجارة وفقاً لتحليل ريكاردو، نجد أن ريكاردو افترض أن كل دولـــة تستهلك وحدة واحدة فقط من السلعتين قبل وبعد التجارة ، وهذا الافتراض يجعل المكسب ينحصر فى تخفيض تكلفة الانتاج بعد قيام التجارة بدلاً مـــن زيادة الكمية المستهلكة من السلعتين ، الافتراض الثـــانى الـــذى وضـــعه ريكاردو يتعلق بمعدل التبادل الدولى ، حيث أن كل دولة تقوم بمبادلة وحدة من النبيذ مقابل وحدة من المنسوجات ، معنـــى ذلـــك أن تقـــوم انجلتـــرا بالتخصص فى انتاج النبيذ والبرتغال فى انتاج المنسوجات ثم يتم التبـــادل بينهما على أساس جالون من النبيذ مقابل ياردة من المنسوجات.

ولكن علينا التأكد من أن هذا المعدل مقبول بالنسبة للدولتين ويشترط أن المعدل الدولى يجب أن يكون بين المعدلين الداخليين للدولتين حتى يحقق مكاسب بالنسبة لهما، فإذا حسبنا المعدل الداخلى للدولتين كما يلى:

* المعدل الداخلى فى انجلترا ١ جالون من النبيذ = ٢/١ ياردة من المنسوجات .

* المعدل الدولى المقترح وفقاً لريكاردو ١ جالون من النبيـــذ = ١ ياردة من المنسوجات .

* المعدل الداخلى فى البرتغال ١ جالون من النبيذ = ٣/٤ =١,٣٣ ياردة من المنسوجات .

فإننا نلاحظ أن المعدل الدولى المقبول يجب أن يكون وحدة واحدة من الخمور مقابل عدد من الياردات من المنسوجات أكبر من ٢/١ ياردة ولكنه

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أقل من ١,٣٣ ياردة ، وهو ما يحققه بالفعل المعدل الدولى الذى اقترحه ريكاردو.

ولكى نوضح المكاسب بعد التجارة من وجهة نظر ريكاردو والتى يجب أن تتحقق فى صورة انخفاض فى تكاليف الانتاج (مقاسه بساعات العمل)، ولهذا فإننا نحتاج إلى تقدير تكلفة انتاج وحدة واحدة من المنسوجات والنبيذ قبل وبعد التجارة بالنسبة للدولتين .

أولاً : تكلفة الانتاج قبل قيام التجارة :

ففى انجلترا تكلفة انتاج وحدة من النبيذ هو ساعة عمل واحدة وتكلفة انتاج ياردة من المنسوجات هو ساعتين، معنى ذلك أن التكلفة الكلية مقدرة بساعات العمل هى ثلاث ساعات عمل للدولتين.

تكلفة الانتاج فى انجلترا قبل التجارة = تكلفة انتاج جالون نبيذ + تكلفة انتاج ياردة من المنسوجات = ٣ ساعة عمل .

وفى البرتغال تكلفة انتاج الجالون من النبيذ هى ٤ ساعات عمل وتكلفة انتاج الياردة من المنسوجات هى ٣ ساعات عمل ، معنى ذلك أن التكلفة الكلية لانتاج السلعتين هى ٧ ساعات عمل .

تكلفة الانتاج فى البرتغال قبل التجارة = تكلفة انتاج جالون نبيذ + تكلفة انتاج ياردة منسوجات

٧ ساعة عمل = ٤ ساعة عمل + ٣ ساعة عمل

ثانياً : تكلفة الانتاج بعد بعد التجارة :

إذا قامت انجلترا بالتخصص فى انتاج النبيذ (التى تتمتع فى انتاجها بميزة نسبية) فإنها تحتاج إلى انتاج وحدتين من النبيذ ، الوحدة الأولى

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تخصص للاستهلاك المحلى والثانية للتصدير الى البرتغال مقابل وحدة واحدة من المنسوجات ، فى هذه الحالة فإن تكلفة الانتاج تصبح ساعتين عمل .

تكلفة الانتاج فى انجلترا = وحدة نبيذ للاستهلاك المحلى + وحدة نبيذ للتصدير للبرتغال بعد التجارة

١ ساعة عمل + ١ ساعة عمل

نلاحظ أن تكلفة الانتاج بالنسبة لانجلترا قد انخفضت بمقدار ساعة عمل واحدة

المكسب من التجارة = تكلفة الإنتاج قبل التجارة – تكلفة الانتاج بعد التجارة

١ساعة عمل = ٣ ساعة عمل – ٢ ساعة عمل

بالنسبة للبرتغال فإنها تتخصص فى انتاج المنسوجات التى تتمتع فى انتاجها بميزة نسبية وهى تحتاج إلى انتاج وحدتين من المنسوجات ، الوحدة الولى للاستهلاك المحلى والوحدة الثانية لتصدير إلى انجلترا مقابل وحدة واحدة من النبيذ . وفى هذا الحالة فإن تكلفة الانتاج تصبح ٦ساعات عمل .

تكلفة الانتاج فى البرتغال بعد التجارة = وحدة منسوجات للاستهلاك المحلى + وحدة منسوجات للتصدير لانجلترا

٦ ساعة عمل = ٣ ساعة عمل + ٣ ساعة عمل

نلاحظ أن تكلفة الانتاج بالنسبة للبرتغال قد انخفضت أيضاً بمقدار ساعة عمل واحدة .

إذن المكسب من التجارة = تكلفة الانتاج قبل التجارة – تكلفة الانتاج بعد التجارة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١ ساعة عمل = ٧ ساعة عمل – ٦ ساعة عمل

يجب أن نؤكد هنا أن المكسب من التجارة ليس بالضرورة أن يظهر فى صورة انخفاض فى التكاليف وإنما يتحقق من خلال زيادة مستوى الاستهلاك من أحد السلعتين أو السلعتين معاً .

كذلك فإن المكاسب من التجارة ليس بالضرورى أن تتوزع بالتساوى بين أطراف التبادل ، المهم فى هذه الحالة أن تحقق كل دولة قدراً من المكاسب قد يفوق أو يقل أو يساوى ما يحصل عليه شركائها فى التجارة .

يرجح ريكاردو نظريته فى التكاليف النسبية الى الاختلاف بين التجارة الداخلية والخارجية ، وذلك لصعوبة تنقل عناصر الانتاج من دولة إلى اخرى ، ولو كانت عوامل الانتاج تستطيع التحرك من دولة إلى أخرى بسهولة ويسر لما قامت صناعة فى الدولة الأقل كفاءة ، وفى هذا يسوق ريكاردو مثاله الشهير أنه إذا استطاع شخصان انتاج كلا من القبعات والأحذية ، وحدث أن كان يتفوق أحدهما عن الآخر فى انتاج كلا من السلعتين ، إلا أن تفوقه فى انتاج القبعات يزيد عن زميله بمقدار ٢٠% بينما تفوقه فى انتاج الأحذية يزيد عن زميله بمقدار ٣٣% ، فيكون من الأفضل أن يتخصص هذا الشخص كلية فى انتاج الأحذية ويترك انتاج القبعات لزميله[١].

وتعتبر نظرية التكاليف النسبية لريكاردو خطوة كبيرة إلى الأمام ، إلا أنها لا تخلو من النقد ، فالنظرية يعيبها التبسيط الزائد وهى تفترض

[١] د. صبحى تادرس قريضة، د. مدحت العقاد، مقدمة فى علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٠٤-٤٠٧.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

استحالة تنقل عوامل الانتاج بين الدول المختلفة وهو أمر صحيح ، كما أنها تغفل أثر عامل النقل ونفقته، كذلك فإن النظرية تفترض أن العمل أساس القيمة تعرضت للنقد الذى تتعرض له نظريات العمل التى ترجع القيمة للعمل المبذول فى إنتاج السلع، كذلك لم تبين النظرية العوامل التى ترجع القيمة للعمل المبذول فى انتاج السلع ولم تبين كذلك العوامل التى تحدد قيمة إحدى السلعتين بالنسبة للأخرى فى مجال العلاقة التجارية التى تربط بين دولتين مختلفتين، لقد عجز ريكاردو فى تحديد معدلات التبادل الدولى، ولهذا جاء جون ستيوارت ميل ليملأ هذا الفراغ ويبين العوامل التى تحكم معدل التبادل الدولى وتعرف هذه النظرية المشهورة " نظرية القيم Theory of international Values" وهى مكملة للنظرية الكلاسيكية فى التجارة الخارجية.

ومن ناحية فإن نظرية التكاليف النسبية التى قدمها ريكاردو استطاعت الإجابة عن السؤال الذى عجزت نظرية آدم سميث عن الإجابة عليه، وهو موقف الدولة الحديثة التى تدخل فى التجارة الخارجية ولا تتمتع بمزايا مطلقة أو الدول القديمة والتى لا تتمتع بمزايا مطلقة فى إنتاج السلع ، وقد أجاب ريكاردو على هذا السؤال بأن المهم هو الميزة النسبية وهى الشرط الثانى لقيام التجارة الدولية وهو صحيح إلى حد كبير. وجدير بالذكر أن نظرية النفقات النسبية المقارنة مفيدة فى بيان الشرط الواجب توافره لقيام تقسيم العمل الدولى وتخصص الدول فى مختلف وجوه النشاط الاقتصادى وقد يكون من المحتمل أن يكون ريكاردو قدمها كبرهان أو دليل على المزايا التى تعود على مختلف الدول من مباشرة التجارة فيما بينها بحرية وعدم وضع قيود عليها .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

النفقات النسبية وتكلفة الفرصة البديلة

درسنا أن نظرية الميزة النسبية لريكاردو اعتمدت على افتراضات يصعب أن تحقق فى الواقع ، أهمها عنصر العمل هو العنصر الانتاجى الوحيد المستخدم فى العملية الانتاجية أو أن يستخدم بنسبة ثابتة فى إنتاج كافة السلع، كذلك تفترض هذه النظرية أن عنصر العمل يتكون من وحدات متجانسة، ولكن هناك عنصر رأس المال ، الأرض ، كذلك فإن عنصر العمل لا يستخدم بنسبة ثابتة فى إنتاج كافة السلع حيث يوجد بعض المنتجات المكثفة لعنصر العمل (المنسوجات) وهناك بعض المنتجات كثيفة رأس المال (صناعة الصلب).

ولهذا حاول الاقتصادى "Haberler" تفسير نظرية المزايا النسبية دون الاعتماد على نظرية القيمة فى العمل، باستخدام نظرية تكلفة الفرصة البديلة[1] Opportunity Cost Theory مستعيناً بأداة هو منحنى "إمكانية الانتاج" Production Possibility Curve التى تمكن من التخلص من وحدات العمل، فالذين يستخدمون منحنيات إمكانية الانتاج يختارون أن يقيسوا تكلفة سلعة بدلالة سلعة أخرى التى يجب أن نضحى بها للحصول على مزيد من السلعة الأولى ، دون الحاجة إلى افتراض أى افتراضات خاصة بشأن عنصر العمل، فى هذه الحالة فإن الدولة التى تتمتع بانخفاض فى تكلفة الفرصة البديلة لأحد السلع فإنها تتمتع بميزة نسبية فى انتاجها .

---

[1] Von Harberler, The Theory of International Trade, William Hodge & Company Limited , London , 1936, pp.125-130.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث

نظرية التجارة الدولية

لهكشر – أولين

(الهبات النسبية)

درسنا فى الفصل السابق أن نظرية المزايا النسبية تقرر أن الحصول على مكاسب متبادلة من التجارة الدولية يتوقف على اختلاف معدلات التبادل الداخلية بين السلع من بلد إلى آخر ، وأن أكبر مكسب يتحقق لكل بلد فى حالة تخصصه فى إنتاج السلعة التى يتميز فيها نسبياً – أى التى ينتجها بنفقة منخفضة نسبياً – ولكن النظرية لم تشرح لنا لماذا تختلف معدلات التبادل بين السلع داخل البلد الواحد ، وسلمت بالتفسير الكلاسيكى فى ان نفقات انتاج السلع المختلفة داخل البلد الواحد, إنما يرجع إلى اختلاف احتياجات كل سلعة من عنصر العمل، ثم اكتفت النظرية ضمنياً بتفسير اختلاف النفقات النسبية للسلع الداخلة فى التجارة الدولية على أساس اختلاف المهارات العمالية بين البلدان المختلفة نتيجة التخصص وتقسيم العمل.

كما أثبت مدخل تكلفة الفرصة البديلة لنظرية التجارة الدولية ، أنه حيث يختلف شكل منحنيات إمكانية الانتاج ، يوجد أساس للتجارة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخارجية، ولكنه لم يفسر لنا السبب فى اختلاف شكل منحنيات إمكانية الانتاج بين الدول، ولماذا يختلف شكل منحنى إمكانية الانتاج فى أمريكا عن شكل منحنى إمكانية الانتاج فى انجلترا مثلاً ؟

ولقد جاءت مساهمة "هكشر" E. Heckcher ومن بعدها مساهمة تلميذه "أولين" B.Ohlin لتكون أولى المحاولات الهامة والرئيسية لتفسير الاختلافات فى المزايا النسبية . وقد ظهرت أفكار "هكشر" فى مقال باللغة السويدية نشر عام ١٩١٩ ثم طور "أولين" أفكار "هكشر" وبنى تحليله على هذه الأفكار فى عام ١٩٣٥، الذى أكد على الاختلافات فى هبات الدول من عوامل الانتاج كشرط أساسى لقيام التجارة الدولية .

وهكذا تحاول هذه النظرية الإجابة على سؤالين هامين ، الأول : لماذا تختلف النفقات النسبية بين الدول ؟ والثانى: ما هو تأثير التجارة الدولية على عوائد عناصر الإنتاج المستخدمة فى الدول أطراف التبادل ؟ تلك الأسئلة لم تتعرض لها النظريات الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية سواء "آدم سميث" أو "ديفيد ريكاردو" حيث كان عنصر العمل هو العنصر الانتاجى الوحيد المستخدم فى هذه النظريات ومع ذلك لم تقدم أى تفسير لسبب اختلاف إنتاجية عنصر العمل .

الافتراضات التى تقوم عليها نظرية هكشر – أولين:

تقوم النظرية على مجموعة من الافتراضات المبسطة للواقع هى[١]:

[١] د.محمد سيد عابد، التجارة الدولية ، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٤١-١٤٣.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١-أن العالم يتكون فقط من دولتين (أ،ب) يقومان بإنتاج سلعتين هما (س،ص) ويعتمدان على عنصرين من عناصر الانتاج هما العمل ورأس المال .

٢- استخدام الدولتين لنفس الفن الانتاجى (هذا الفرض مختلف عن التحليل السابق).

٣-أن السلعة (س) كثيفة عنصر العمل Labour Intensive والسلعة (ص) كثيفة عنصر رأس المال Capital Intensive، بمعنى أن السلعة (س) تحتاج إلى قدر أكبر من عنصر العمل مقارنة باحتياجها الى رأس المال . بينما السلعة (ص) على العكس تحتاج إلى قدر أكبر من عنصر رأس المال مقارنة باحتياجاتها من عنصر العمل . ويمكننا القول إن السلعة (س) تتميز بارتفاع نسبة العمل / رأس المال أو انخفاض نسبة رأس المال /العمل مقارنة بالسلعة ص.

٤-أن السلعتين (س)،(ص) يتم انتاجهما فى ظل ظروف ثبات الغلة ، والمقصود بذلك أن زيادة المستخدمة من كافة عناصر الانتاج (العمل، رأس المال) بنسبة معينة تؤدى الى زيادة حجم الانتاج من السلعة بنفس النسبة . فعلى سبيل المثال زيادة المستخدم من عنصر العمل ورأس المال بنسبة ١٠% يؤدى الى زيادة الانتاج بنفس النسبة.

٥-التخصص غير الكامل فى الدولتين بعد التجارة ، بمعنى سيادة ظروف تزايد تكلفة الفرصة البديلة التى تمنع الدولتين من توجيه كافة عناصر الانتاج لانتاج سلعة واحدة من السلعتين .

٦-تماثل الأذواق فى الدولتين ، بمعنى تطابق خريطة السواء بالنسبة لهما.

٧-سيادة ظروف المنافسة الكاملة فى أسواق السلع وأسواق عناصر

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الانتاج. ويعنى هذا الافتراض أن أسعار السلعتين (س)، (ص) تميل فى الأجل الطويل الى ان تتساوى التكاليف وتختفى أى فرص لتحقيق أرباح غير عادية، ومن ناحية أخرى فإن سيادة المنافسة الكاملة فى أسواق عناصر الانتاج تعنى عدم قدرة أصحاب عناصر الانتاج (العمل ، رأس المال) على تحديد معدل الجر وسعر الفائدة.

٨-المرونة التامة لتحرك عناصر الانتاج داخل كل دولة من نشاط إلى آخر ومن مكان إلى آخر وفقاً للعوائد الحدية، حيث تفترض النظرية عدم تحرك عناصر الانتاج بين الدول ، حيث أن تحرك عناصر الانتاج بمرونة تامة على المستوى المحلى يؤدى إلى تساوى العوائد الحدية لعناصر الانتاج المتجانسة فى كل المناطق والصناعات داخل نفس الدولة، بينما تحرك عناصر الانتاج دولياً يعنى تباين عوائد تلك العناصر على المستوى الدولى قبل قيام التجارة.

٩- عدم وجود تكلفة نقل وغياب أى شكل من أشكال تقيد حرية التجارة مثل الرسوم الجمركية أو حصص الاستيراد أو التصدير .

١٠-استخدام عناصر الانتاج المتاحة استخداماً كاملاً فى الدولتين .

١١-توازن التجارة بين الدولتين ، بمعنى أن قيمة الصادرات تساوى قيمة الواردات .

نشر "أولين " كتابة[١] عن التعاون الاقليمى والتجارة الدولية فى عام ١٩٣٣، ولقد حصل "أولين" على جائزة نوبل فى الاقتصاد فى عام ١٩٧٧ بالمشاركة مع James Mead عن اعماله فى مجال التجارة الدولية .

---

[١]Bertil Ohlin , Interregional and International Trade , 1933.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهذا ما دعى الاقتصاديون الى اعتبار نظرية هكشر –أولين التى تعرف أحياناً باسم النظرية الحديثة فى التجارة الدولية نظرية مكملة وليست بديلة لنظرية النفقات النسبية.

وقد رفض أولين الفروض التى قامت عليها النظرية التى تعتبر العمل أساس لقيمة السلعة وأنه يجب تطبيق السعار وأثمان عوامل الانتاج على أساس نظرية القيمة التى تطبق فى المجال الداخلى ، فالتفاوت فى قيمة السلع لا يرجع فى رايه الى التفاوت فيما أنفق على السلعة من عمل كما يقول ريكاردو، ولكن فيما أنف قمن عناصر الانتاج على السلعة ، ولقد تأثر "أولين" بما لحق نظرية القيمة من تطور هائل فى القرنين التاسع عشر والعشرين على أيدى اقتصاديي المدرسة الحديثة أمثال جيفونـد وفالراس ومارشال وغيرهم، لهذا فهو يتجه بنظريته اتجاهاً واقعياً، يبين أن التجارة الخارجية تقوم نتيجة لا للتفاوت النسبى بين تكاليف الانتاج وإنما تقوم للتفاوت بين الدول فى أسعار عوامل الانتاج وبالتالى فى أسعار السلع المنتجة.

أرجع "أولين" قيام التجارة الدولية إلى عاملين أساسيين :

١-اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الانتاج فيما بين الدول المختلفة .

٢-اختلاف نسبة تركيز عوامل الانتاج فى دول انتاج السلع المختلفة .

ومن الجدير بالذكر أن هبات الدول من عوامل الانتاج تظهر اختلافات كبيرة لبعض الدول ، مثل استراليا والأرجنتين ، تمتلك أراضى وفيرة نسبياً ، وبعض الدول الأخرى مثل أمريكا وانجلترا ، تمتلك تراكمات كبيرة من رأس المال نسبياً . وفى دول ثالثة ، مثل الهند ومصر ، نجد أن العمل هو العنصر المتوفر بكثرة نسبياً . وعندما تختلف الوفرة النسبية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لعوامل الانتاج بشده ، فإن الأسعار النسبية لهذه العوامل ستظهر اختلافات مماثلة ، فوفرة الأرض تعنى انخفاض الايجارات نسبياً ، ووفرة رأس المال تعنى انخفاض أسعار الفائدة نسبياً، ووفرة العمل تعنى انخفاض الأجور نسبياً ، وهكذا. ولكن هذه الاختلافات فى الوفرة النسبية أو الأسعار النسبية لعوامل الانتاج ليست شرطاً كافياً لوجود اختلافات الأثمان النسبية للسلع التى هى شرط ضرورى لقيام التجارة الدولية .

وكذلك من الضرورى أن تختلف نسبة تركيز عوامل الانتاج فى دول إنتاج السلع المختلفة، فمثلاً قد تستلزم إحدى السلع (س١) فى انتاجها كمية كبيرة من العمل بالنسبة إلى رأس المال ، بينما قد تستلزم سلعة أخرى (س٢) كمية كبيرة من رأس المال بالنسبة للعمل . وهكذا يكون لدينا سلع كثيفة العمل، وسلع كثيفة رأس المال ، وهكذا . فالصلب والنايلون هى منتجات يمكن انتاجها فقط بكميات كثيفة من رأس المال وبكمية قليلة نسبياً من العمل ، بالمقارنة بالمنتجات كثيفة العمل مثل المنسوجات القطنية ، والسجاد اليدوى . وفى السلع كثيفة رأس المال، يمكن لرأس المال والعمل أن يحل كل منهما محل الآخر ، ولكن مدى مثل هذا الاحلال محدود . أنه هذا الاختلاف فى نسبة تركيز عناصر الانتاج فى دوال انتاج السلع المختلفة ، بمعنى أن إحدى السلع قد تستلزم فى إنتاجها كمية كبيرة من رأس المال بالنسبة الى عناصر الانتاج الأخرى ، بينما قد تستلزم سلعة أخرى كمية كبيرة من العمل بالنسبة الى العناصر الأخرى وهكذا. هذا بجانب الاختلافات الفعلية فى هبات الدول من عناصر الانتاج (أى أن أحد الدول قد يمتلك قدراً كبيراً من رأس المال بالنسبة الى عناصر الانتاج

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأخرى ، بينما قد يمتلك دولة أخرى قدراً كبيراً من العمل بالنسبة الى العناصر الاخرى.

هذا هو الذى يؤدى الى وجود اختلافات فى التكاليف النسبية للانتاج بين الدول بحيث يمكن انتاج احدى السلع فى إحدى الدول بتكلفة نسبية أرخص منها فى غيرها من الدول، وبالتالى يكون ثمنها منخفضاً نسبياً عن الاثمان السائدة فى أماكن أخرى من العالم.

ويمكن تفسير نظرية هكشر – أولين من خلال نظريتين مرتبطتين ببعضها البعض ، النظرية الأولى : تحاول تفسير سبب اختلاف النفقات أو المزايا النسبية بين الدول على أساس الاختلاف فى الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج، هذه النظرية عرفت بنظرية "هبات عناصر الانتاج" Factor Endowment Theory والنظرية الثانية تحاول تفسير التغيرات التى يمكن أن تحدثها التجارة الدولية على الأسعار النسبية لعناصر الانتاج فيما يعرف بنظرية تعادل أسعار عناصر الانتاج Factor Price Equalization Theory.

أولاً : نظرية هبات عناصر الانتاج

تقوم هذه النظرية على أن كل دولة تقوم بالتخصص فى انتاج وتصدير السلع التى تحتاج بدرجة كبيرة إلى عنصر الانتاج المتوفر لديها نسبياً ، وبالتالى يعد الأرخص نسبياً ، وتستورد السلعة التى يحتاج انتاجها الى عنصر الانتاج النادر نسبياً والذى يتميز بارتفاع سعره النسبى، معنى ذلك أن الدول التى تتمتع بوفرة نسبية فى عنصر العمل تقوم بتصدير السلعة كثيفة العمل واستيراد السلعة كثيفة رأس المال. ومن ناحية أخرى الدولة التى تتمتع بوفرة نسبية فى عنصر رأس المال تقوم بتصدير السلعة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كثيفة رأس المال واستيراد السلع كثيفة العمل . وفقاً للافتراضات السابقة، نجد أن الدولة (أ) التى تتمتع بوفرة فى عنصر العمل سوف تقوم بالتخصص جزئياً فى انتاج وتصدير السلعة (س) (كثيفة العمل) واستيراد السلعة (ص) (كثيفة رأس المال). ومن ناحية أخرى فإن الدولة (ب) التى تتمتع بوفرة فى عنصر رأس المال سوف تقوم بالتخصص جزئياً فى انتاج وتصدير السلعة (ص) (كثيفة رأس المال) واستيراد السلعة (س) (كثيفة العمل من الدولة (أ)).

وهناك طريقتين لقياس الوفرة النسبية [1]:

الأولى : طريقة الوفرة المادية وتقاس الكمية الكلية المتاحة من رأس المال إلى الكمية المتاحة من العمل.

الثانية : طريقة الأسعار النسبية لعناصر الانتاج Relative Factor Prices أسعار الفائدة / أجور العمال لقياس الوفرة النسبية, وفقاً للطريقة الأولى فإن نسبة رأس المال / العمل فى الدولة (ب) (التى تتمتع بوفرة رأس المال) أكبر من نسبة رأس المال / العمل فى الدولة (أ) (التى تتمتع بوفرة نسبية فى عنصر العمل). فمثلاً قد تكون الدولة (ب) أقل حظاً فى كمية عنصر رأس المال من الدولة (أ) وبالرغم من ذلك تظل الدولة (ب) تتمتع بوفرة نسبية فى عنصر رأس المال طالما كانت النسبة رأس المال/ العمل فى الدولة (ب) > رأس المال / العمل فى الدولة (أ).

[1] د.محمد سيد عابد ، التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٤٤-١٤٩.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أما بالنسبة للطريقة الثانية فإن نسبة أسعار الفائدة /أجور العمال فى الدولة (ب) (وفيرة رأس المال) أقل من نسبة أسعار الفائدة /أجور العمال فى الدولة (أ) (وفيرة العمل) ومن الواضح أن المعيار الأول لقياس الوفرة النسبية يهتم فقط بجانب العرض ، بينما يهتم المعيار الثانى بالتفاعل بين الطلب على عناصر الانتاج والمعروض منها لتحديد أسعارها النسبية ، علماً بأن الطلب على عناصر الانتاج إنما يعد طلباً مشتقاً من الطلب على السلعتين (س) ، (ص). فإذا افترضنا تماثل ظروف الطلب على السلعتين فى الدولتين (الافتراض السادس) فإن ذلك يعنى تماثل ظروف الطلب على عناصر الانتاج (العمل ، رأس المال) فى الدولتين أيضاً ، مما يجعل المحدد الساسى لأسعار عناصر الانتاج (الأجور ، أسعار الفائدة) هو جانب العرض أى الكمية المتاحة منهما . فإذا افترضنا تماثل الفن الانتاجى المستخدم فى الدولتين أيضاً (الافتراض الثانى) فإن ذلك يعنى أن الدولة (ب) (وفيرة رأس المال) تتمتع بانخفاض نسبة سعر الفائدة /الأجور مقارنة بالدولة (أ) (وفيرة العمل) مما يتيح للدولة (ب) الفرصة لانتاج السلعة (ص) (كثيفة رأس المال) بتكلفة أقل ويخلق لها بذلك الميزة النسبية. كما ان الدولة (أ) (وفيرة العمل) تتمتع بانخفاض نسبة الأجور / سعر الفائدة مقارنة بالدولة (ب) (وفيرة رأس المال) مما يتيح لها الفرصة لانتاج السلعة س بتكلفة نسبية أقل ويؤكد بذلك ميزتها النسبية ، والشكل التالى رقم (٩) يوضح هذه الفكرة .

نلاحظ أن نظرية هكشر – أولين تفترض تماثل كل من الأذواق وهيكل توزيع الدخل كمحددات للطلب على السلعتين (س)،(ص) وبالتالى تعزل تأثيره على الطلب على عناصر الانتاج (راس المال , العمل) . ومن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ناحية أخرى فإن النظرية تفترض تماثل الفن الانتاجى فى الدولتين وبـــذلك تحيد تأثيره على أسعار عناصر الانتاج فلا يبقى سوى جانب العرض الكلى من عناصر الانتاج ليصبح المحدد الوحيد لأسعار عناصر الانتاج ، فإذا ما توفر عنصر رأس المال نسبياً فى الدولة (ب) فلابد فى هذه الظـــروف أن ينعكس انخفاض أسعار الفائدة النسبية فيها ويمكنها من إنتاج السلعة (ص) (كثيفة رأس المال) بتكلفة نسبية أقل . وبالمثل فإن توافر عنـــصر العمـــل نسبياً فى الدولة أ لابد أن ينعكس مباشرة فى انخفاض معدل الجور النسبية فيها مما يمكنها من إنتاج السلعة (س) (كثيفة العمل) بتكلفة أقل .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

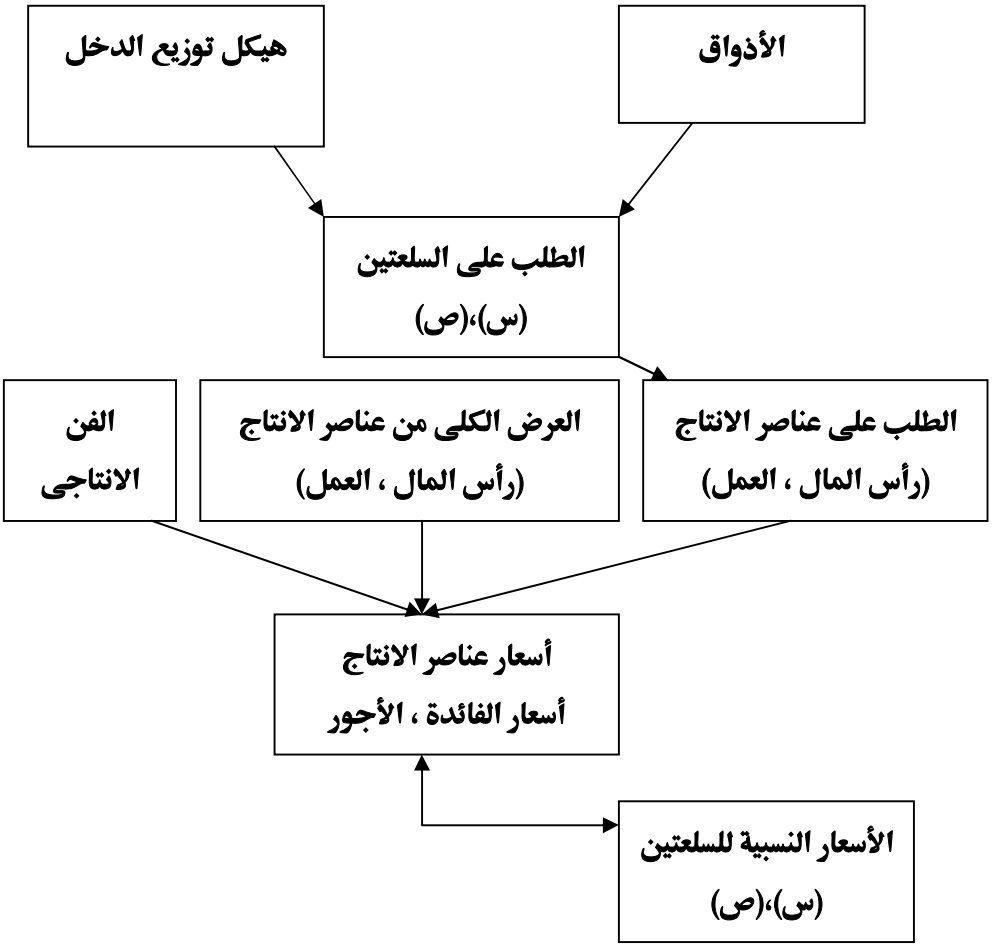

الشكل رقم (٩)

هيكل نظرية الهبات النسبية(هكشر – أولين)

ولتوضيح كيف فسرت نظرية هكشر – اولين سبب اختلاف النفقات أو المزايا النسبية بين الدول على اساس اختلاف ظروف عرض عناصر الانتاج بين الدول أو حسب اختلاف درجة الوفرة النسبية لعناصر الانتاج ،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لاحظ الرسم البيانى كما فى الشكل رقم (١٠) ، والذى يظهر كيف أن وفرة عناصر الانتاج تؤثر فى شكل منحنى إمكانيات الانتاج فى ظل تماثل الفن الانتاجى ، نجد أن الدولة (أ) التى تتمتع بوفرة نسبية فى عنصر العمل (بالتالى انخفاض نسبى فى معدل الأجور) تستطيع انتاج قدراً أكبر من السلعة (س) مقارنة بالدولة (ب) مما يجعل منحنى إمكانيات انتاج الدولة (أ) يمتد أفقياً بقدر أكبر من منحنى إمكانيات الدولة (ب) . ومن ناحية أخرى فإن منحنى إمكانيات انتاج الدولة ب يتسع رأسياً بقدر أكبر من منحنى إمكانيات الدولة (أ) مما يدل على قدرة الدولة (ب) على انتاج السلعة (ص) (كثيفة رأس المال) نظراً لتمتعها بوفرة نسبية فى عنصر رأس المال .

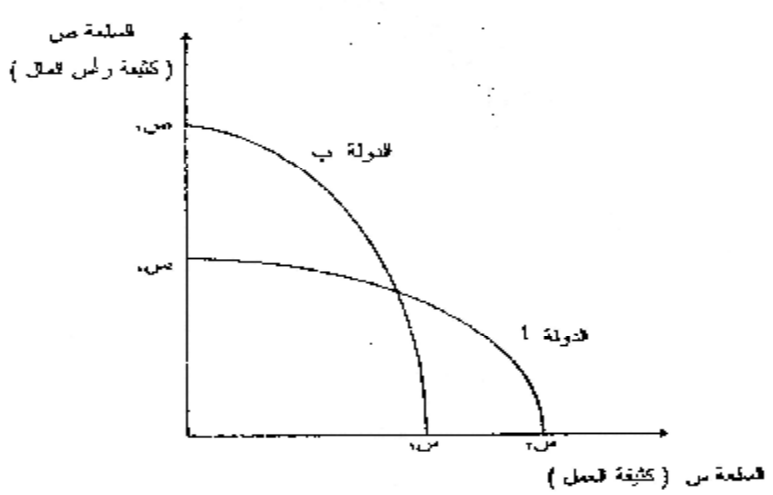

الشكل رقم (١٠)

وللتعرف على الأسعار النسبية المحلية قبل قيام التجارة فى ظل تماثل ظروف الطلب فى الدولتين ، لاحظ الجزء الأول من الشكل رقم (١١)، نجد أن تماثل الأذواق تظهر فى صورة وجود خريطة سواء

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

واحدة للدولتين ، بالنسبة للدولة (أ) التى تتمتع بوفرة نسبية فى عنصر العمل، فإن نقطة التوازن قبل التجارة تتحدد عندما يمس منحنى

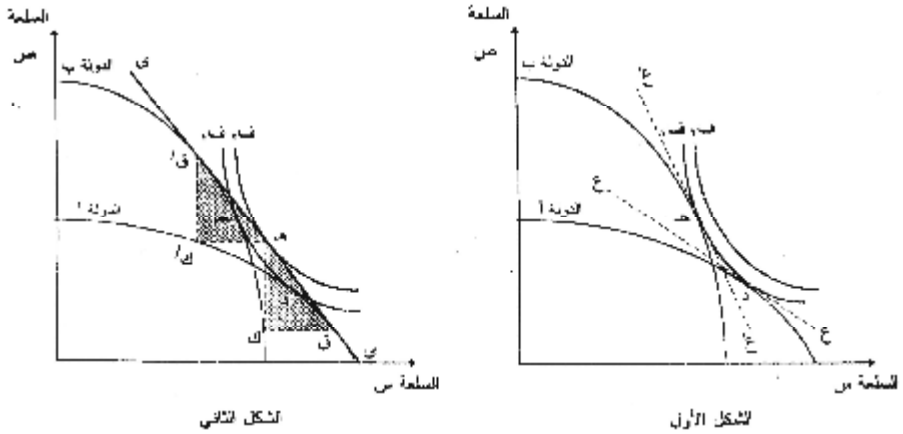

الشكل الثانى الشكل الأول

امكانيات الانتاج أعلى منحنى سواء ممكن عند النقطة (د) حيث يظهر بوضوح أن معدل التبادل الداخلى (ع ع) يعكس انخفاض السعر النسبى للسلعة (س) (كثيفة العمل) كنتيجة للانخفاض النسبى لمعدل الأجور . وبالمثل النقطة (جـ) تعكس وضع التوازن فى الانتاج والاستهلاك فى الدولة (ب) وعندها يتحدد المعدل الداخلى (عَ عَ) الذى يظهر انخفاض السعر النسبى للسلعة (ص) (كثيفة رأس المال) نتيجة انخفاض سعر الفائدة النسبى، هكذا تظهر الفرصة لقيام التجارة بين الدولتين حيث تتجه الدولة (أ) للتخصص فى انتاج السلعة (س) وتتجه الدولة (ب) للتخصص فى انتاج السلعة (ص) .

ولتوضيح المكاسب بعد قيام التجارة بين الدولتين ، نلاحظ من الجزء الثانى من الشكل رقم (١١) أن المعدل الدولى (ى ى) يمس كل من منحنى إمكانيات الدولتين عند النقط (ق) بالنسبة للدولة (أ) و(قَ) بالنسبة للدولة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

(ب) وعند نقاط التماس يتحدد وضع توازن الانتاج بعد التجارة للدولتين ، حيث تتجه الدولة (أ) الى انتاج المزيد من السلعة (س) بينما تتجه الدولة (ب) إلى إنتاج المزيد من السلعة (ص) . أما عن وضع الاستهلاك التوازنى بعد التجارة ، فنلاحظ أن هناك نقطة توازن واحدة للدولتين تتحدد عندما يمس المعدل الدولى (ى ى) أعلى منحنى سواء ممكن على خريطة السواء المشتركة بين الدولتين وذلك عند نقطة (هـ) على منحنى سواء أعلى (ف٢) . وبالطبع فإن المكاسب المحققة بين التجارة بالنسبة للدولتين إنما تتمثل فى ذلك الانتقال من منحنى سواء (ف١) إلى منحنى سواء (ف٢) الواقع خارج إمكانيات الدولتين.

ثانياً : نظرية تعادل عوائد عناصر الانتاج (هكشر –أولين – سامولسن)

تنص هذه النظرية على أن التجارة الدولية فى ظل نفس الافتراضات السابقة سوف تؤدى إلى تعادل العوائد النسبية والمطلقة لعناصر الانتاج المتجانسة بين دول العالم, بمعنى أن حرية التجارة الدولية فى السلع تنوب عن حرية حركة عناصر الانتاج فى إحداث التعادل فى عوائد تلك العناصر المتجانسة على مستوى العالم. فإذا قامت التجارة بين الدولة (أ) و(ب) فإنها سوف تتسبب فى تساوى أسعار الفائدة على رؤوس الأموال المتجانسة بينهما (بمعنى الأصول الرأسمالية التى تتمتع بنفس القدر من الانتاجية والمخاطرة).

ولهذا فإن الوضع قبل قيام التجارة يظهر انخفاض نسبة الأجور / أسعار الفائدة فى الدولة (أ) نظراً لتمتعها بوفرة نسبية فى عنصر العمل وندرة نسبية فى عنصر رأس المال . كذلك فإن الدولة (ب) التى تتمتع بوفرة نسبية فى عنصر رأس المال تعانى من ارتفاع نسبة الأجور/أسعار الفائدة . وعلى ذلك تتخصص الدولة (أ) فى إنتاج السلعة (س) كثيفة العمل

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وتتخصص الدولة (ب) فى إنتاج السلعة (ص) كثيفة رأس المـــال . أمـــا الوضع بعد قيام التجارة يظهر فى زيادة انتاج السلعة (س) فى الدولـــة (أ) مما يؤدى إلى زيادة الطلب على عنصر العمل وبالتالى ارتفاع الأجور وفى نفس الوقت ينخفض انتاج السلعة (ص) مما يؤدى إلى انخفاض الطلب على عنصر رأس المال وبالتالى انخفاض أسعار الفائـــدة. هكـــذا تتجـــه نـــسبة الأجور/ أسعار الفائدة إلى الارتفاع فى الدولة (أ) بعد التجارة ، وبالنـــسبة للدولة (ب) فنلاحظ اتجاه نسبة الأجور /أسعار الفائدة الى الانخفاض وذلك بسبب اتجاه الدولة (ب) إلى تخفيض إنتاج السلعة (س) وزيادة إنتاج السلعة (ص) مما أدى إلى زيادة الطلب على عنصر رأس المال المتـــوافر لـــديها وانخفاض الطلب على عنصر العمل النادر. وتسبب ذلك فى زيادة أســـعار الفائدة وانخفاض معدل الأجور ، ويستمر هذا الوضع حتى تتعادل كل من الأجور وأسعار الفائدة فى الدولتين.

ويهمنا الإشارة إلى أن المشاهدات الواقعية قد أثبتت عدم تحقق هـــذه النظرية والسبب فى ذلك يرجع إلى عدم تحقق افتراضاتها الأساســـية فـــى الواقع، فمثلاً لا تستخدم كافة الدول نفس الفن الانتاجى مما يجعل الـــوفرة النسبية لعناصر الانتاج ليست المحدد الوحيد لأسعارها . كذلك فإن هنـــاك تكلفة النقل إلى جانب العديد من القيود التجارية سواء فى صـــورة رســـوم جمركية أو حصص استيراد مما يمنع أسعار السلع من التعادل. ويـــضاف إلى ذلك أن هناك العديد من الصناعات التى تعمل فى ظل أشكال مختلفـــة من الاحتكار ولا تمر بظروف ثبات غله الحجم مما يجعل الأسعار النسبية تنفصل عن التكاليف ويمنع ذلك أى اتجاه نحو التساوى . ومن الملاحظ أن التجارة الدولية بين مجموع الدول المتقدمة قد خفضت بالفعل الفوارق بين عوائد عناصر الانتاج وان معدل الأجور فى مجموعة من الدول المتقدمـــة قد اقتربت من بعضها البعض عبر الزمن.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لقد قدم Salvatore أربع أسباب لظاهرة التقارب بين معدلات الأجور فى الدول الصناعية تلك الأسباب هى [1]:

١-النمو السريع فى التجارة الدولية بين الدول الصناعية المتقدمة.

٢-التناقص الملحوظ فى الفجوة التكنولوجية بين أمريكا وباقى الدول الصناعية المتقدمة .

٣-انخفاض معدل نمو عنصر العمل فى الدول الصناعية مقارنة بمعدل النمو فى أمريكا.

٤-تزايد مرونة حركة عنصر العمل على المستوى الدولى والذى لا يتفق مع افتراض أساسى لنظرية هكشر –أولين وهو عدم انتقال عناصر الانتاج على المستوى الدولى.

وهكذا نجد أن نظرية هكشر –أولين قد أعزت السبب الرئيسى لقيام التجارة الدولية إلى الاختلاف فى الندرة أو الوفرة النسبية لعناصر الانتاج بين البلدان المختلفة . فهذا الاختلاف يؤدى الى اختلاف الأسعار النسبية لهذه العناصر الانتاجية، ويؤدى هذا بالتالى فى ظل الشرط الثانى الأساسى – أى انتاج السلع المختلفة بنسب متفاوتة من عناصر الانتاج- الى اختلاف الأسعار النسبية للسلع وقيام التجارة الدولية ، ولقد أضاف أولين شرطان أساسيان لهذا التقرير ، أولهما ضرورة تماثل دالة الانتاج للسلعة الواحدة فى أى بلد من البلدان وثانيهما ضرورة تماثل أذواق المستهلكين فى البلدان المختلفة.

انتقاد نظرية هكشر –أولين:

أولاً : صعوبة قياس الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج الأساسية (الأرض , العمل , رأس المال..الخ) لانه يتسم بالعمومية

[1] D. Salvatore , International Economics, Macmillan, Part I, 1998, p.130.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والتبسيط الزائد حيث يفترض تجانس هـذه العناصـر ، فهـو لا يبـرز الاختلافات الكمية ويتجاهل الاختلافات النوعية فى عناصر الانتاج ، ولقـد أشار صراحة إلى أنها تشمل الأنواع المختلفة من كل من هذه العناصـر. وهكذا تصبح هذه النظرية معرضة للانتقاد لأنه يصعب جداً قياس درجـة الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج بأنواعها الكثيرة جداً ما بين البلاد المختلفة, ولهذا قدرة التظرية على التنبؤ تضعف للغاية ويكون لهـا فقـط القدرة على إعطاء تفسير منطقى معقول لما حدث فعلاً فى حالـة تـوفر البيانات الدقيقة عن الفترات الزمنية التى انقضت.

ثانياً : إهمال النظرية لامكانية انتقال عناصر الانتاج فـى المجـال الدولى، فقد اشتركت نظرية هكشر –أولين مع نظرية النفقات النسبية فـى إهمال إمكانية انتقال عناصر الانتاج دولياً ، ولا شك أن هناك استحالة فـى انتقال بعض عناصر الانتاج دولياً مثل المصادر الطبيعيـة (الأرض)، إلا أننا نستطيع أن نرى أن استغلال الموارد الطبيعية فى استراليا وكنـدا مـا زال يعتمد على الهجرات السكانية ، وأيضاً بعض الدول العربية التى تفتقر نسبياً إلى السكان لهذا تشجع قدوم العمال والفنيين إليها من الخارج من أجل استغلال مواردها استغلالاً اقتصادياً ، وبالنسبة لهجرات رؤوس الأمـوال الحديثة فلدينا فى المرتبة الأولى صناعة استخراج البترول فى بلدان كثيرة من العالم , فقد امكن استخراج الخام وتصديره إلى مختلف أنحـاء العـالم بكميات كبيرة. أما بالنسبة للقرن التاسع عشر، لا نستطيع إنكـار الـدور الهائل الذى قامت به الهجرات العمالية فى النمو الاقتصادى لدول جنـوب إفريقيا واستراليا ونيوزيلنده وأمريكا وكندا ، والتى تحددت هذه الهجـرات فى القرن الحالى بالقيود السياسية والعنصرية والدينية . واكب هذا ظهـور التيارات الحديثة للحركات القومية والاشـتراكية ، ثـم ازدادت القـروض والمساعدات التى تمنحها المؤسسات الدولية المتخصصة فـى الاقـراض

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلال القرن الحالى.

ثالثاً : إمكانية اختلاف الأساليب الفنية للانتاج بالنسبة لسلعة واحدة، فقد نصت النظرية على ضرورة تماثل دالة الانتاج للسلعة الواحدة –تبعاً لأولين- وعلى ذلك لا يمكن أن يتم إنتاج سلعة معينة بكميات كثيفة من العمل وكميات قليلة نسبياً من رأس المال فى بلد ما وإن يتم إنتاج نفس السلعة فى بلد آخر بكميات كثيفة من راس المال وكميات قليلة نسبياً من العمل، لقد قررت النظرية أن بالإمكان تغيير أسلوب إنتاج السلعة الواحدة ولكن فى حدود ضيقة للغاية بحيث لا يؤثر هذا أبداً على الأهميات النسبية للعناصر الداخلة فى العملية الانتاجية وبالتالى لا يؤثر فى الأسعار النسبية ، ولكن هناك أدلة تشير إلى أن دالة الانتاج للسلعة الواحدة قد تختلف اختلافاً كبيراً وفقاً لظروف التكنولوجيا[1] وهذا يعد اهم انتقاد وجه لنظرية هكشر – أولين ، لأن إمكانية إحلال عنصر انتاجى محل آخر قد تتزايد جداً مع تقدم الفن الانتاجى ، فعلى سبيل المثال ، اندونيسيا والولايات المتحدة ينتجان المطاط، ولكن هذه السلعة تعتمد على عمل كثيف فى اندونيسيا وعلى رأس مال كثيف فى الولايات المتحدة ، وعليه إذا حسبنا معدل رأس المال /العمل بالنسبة لانتاج المطاط فى الولايات المتحدة لوجدناه عالياً ، فإذا كانت تستورد بعض الكميات من المطاط من اندونيسيا فإننا لا نستطيع أن نقول أنها تستورد سلعة كثيفة رأس المال ، لأنها ما زالت تنتج فى أنحاء أخرى من العالم باستخدام عنصر العمل بدرجة نسبية أكبر من رأس المال. وعلى هذا فاختلاف قدرة البلاد على انتاج السلع المختلفة بنسب متفاوتة من عناصر الانتاج تتدخل أيضاً فى تحديد الأسعار النسبية ، ولا شك أن

---

[1] عبد الرحمن يسرى ، الاقتصاديات الدولية ، الدار الجامعية، جامعة الاسكندرية, عام ١٩٦٦, ص ص٦٢-٦٤.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

عنصر التكنولوجيا من اهم العوامل التى تحكم اختلاف قدرة البلاد المختلفة فى هذا المجال . ولهذا تظل النظرية صالحة لتفسير التجارة الخارجية فقط فى حالة تماثل التكنولوجيا.

اختبار نظرية هكشر –أولين (لغز ليونتيف) Wassily Leontief

عمد بعض الاقتصاديين الى اختبار نظرية هكشر –اولين فى وفرة عوامل الانتاج اختباراً عملياً بتطبيقها على صادرات وواردات دولة معينة. ومن أشهر الاختبارات التى جرت على نظرية هيكشر –أولين ما قام به الاقتصادى المعروف والروسى الأصل "فاسيلى ليونتيف" فى عامى ١٩٥٣ و ١٩٥٦ من دراسة على هيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة مع الخارج[١]. وقد عمد ليونتيف الى استخدام فن علاقات التداخل الصناعى (المستخدم –المنتج) لحساب رأس المال والعمل.

الاختبار الأول لنظرية الهبات النسبية ، حيث استخدم ليونتيف بيانات عن الاقتصاد الأمريكى فى عام ١٩٤٧، هذه البيانات تضمنت المدخلات من عنصر العمل ورأس المال اللازم لانتاج ما قيمتة مليون دولار من الصادرات الأمريكية وبدائل الواردات الأمريكية . ونظراً لتمتع أمريكا بوفرة نسبية فى عنصر رأس المال ، ووفقاً لنظرية هكشر –أولين من المتوقع أن يكون هيكل صادراتها مكون من سلع كثيفة رأس المال ، بينما وارداتها تتضمن سلع كثيفة العمل. ولكى يتأكد ليونتيف من صحة هذا التوقع فإنه قد احتاج الى بيانات عن درجة كثافة راس المال والعمل فى هيكل صادرات وواردات أمريكا وهذه البيانات موجودة فى جداول المدخلات والمخرجات Input –Output Tables التى تعرض تفصيلاً

[١]Leontief, w. w., Domestic Production and Foreign Trade , The American Capital Position Re-examined, sep. 1953, reprinted in Economia International ,1954.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لاحتياجات كل سلعة منتجة فى أحد القطاعات داخل الاقتصاد (من باقى القطاعات الأخرى).

ونظراً لعدم توفر تلك البيانات عن الواردات الأمريكية فإن ليونتيف قد استعاض عنها ببيانات عن تكلفة بدائل الواردات الأمريكية التى يتم انتاجها محلياً كبديل للسلع التى يتم استيرادها من الخارج . والجدول التالى يوضح مدخلات رأس المال والعمل اللازمة لانتاج ما قيمته مليون دولار من الصادرات وبدائل الواردات ، وكما يتضح من الجدول ، فإن بدائل الواردات الأمريكية تتمتع بارتفاع نسبة رأس المال/ العمل مقارنة بالصادرات الأمريكية، معنى ذلك أن أمريكا تستورد سلع كثيفة رأس المال وتصدر سلع كثيفة العمل.

وجاءت هذه النتيجة لتتعارض تماماً مع منطق نظرية هكشر –أولين للهبات النسبية ، ولذلك عرفت هذه النتيجة بلغز ليونتيف.

جدول رقم (٣)

مستلزمات رأس المال والعمل لإنتاج ما قدره ألف دولار من الصادرات وبدائل الواردات

	الصادرات	بدائل الواردات	
رأس المال	$٢,٥٥	$٣,٠٩	القيمة بالألف دولار
عنصر العمل	١٨٢	١٧٠	عدد العمال
نسبة رأس المال / العمل	$١٤	$١٨	القيمة بالألف دولار
فى السنة			لكل عامل

يتضح من الجدول أن الحال على خلاف هذا، وأن علاقة رأس المال/ العمل فى الصناعات المنتجة لسلع بديلة عن السلع المستوردة أكبر منها فى صناعات التصدير ، ومعنى هذا ، كما انتهى ليونتيف، أن اسهام الولايات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المتحدة فى التقسيم الدولى للعمل إنما يقوم على تخصصها فى الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من راس المال وليس فى الصناعات المستخدمة لرأس المال بكثافة أكبر من العمل . وهكذا فإن الولايات المتحدة إنما تلجأ إلى التجارة الخارجية من أجل التوفير فى رأس المال المتوافر لديها بندرة نسبية وتصريف العمل المتوافر لديها بوفرة نسبية ، وليس العكس.

وبدلاً من أن يعترف ليونتيف بخطأ النظرية حاول أن يفسر هذا اللغز فى إطار النظرية نفسها من خلال تقديم عدة ادعاءات :

١-**الادعاء الأول** ، يقول أن عام ١٩٤٧ كانت سنة متحيزة بسبب أن انتاجية العامل الامريكى كانت ثلاثة أضعاف انتاجية العمال الأجانب، معنى ذلك أن أمريكا كانت فى الحقيقة دولة وفيرة لعنصر العمل وليس لرأس المال ولذلك كان من الطبيعى أن تصدر سلعاً كثيفة العمل وتستورد سلع كثيفة رأس المال.

ولكن هذا الادعاء غير مقبول لأنه إذا كانت انتاجيه العامل الأمريكى ثلاثة أمثال انتاجية العمال الأجانب ، فإن انتاجية رأس المال الأمريكى أيضاً سوف تكون ثلاثة أمثال إنتاجية رأس المال الأجنبى ، الأمر الذى يعنى أن تظل أمريكا دولة وفيرة لرأس المال.

٢-**الادعاء الثانى** ، أن الاذواق فى المجتمع الأمريكى كانت متحيزة لصالح السلع كثيفة رأس المال مما تسبب فى ارتفاع أسعارها المحلية وتخفيض من الميزة النسبية للولايات المتحدة فى هذه السلع وجعلها تصدر سلعاً كثيفة العمل.

وأيضاً هذا الادعاء غير مقبول حيث يتعارض مع الافتراض الأساسى لنظرية هكشر –أولين وهو تماثل ظروف الطلب (تماثل الاذواق).

ولقد قام ليونتيف بإجراء الدراسة مرة أخرى مستخدماً بيانات عن سنة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١٩٥١، ثم سنة ١٩٥٦، ولكن المشكلة استمرت ، حيث أظهرت هذه الدراسات أيضاً تصدير أمريكا لسلع كثيفة العمل واستيراد سلع كثيفة رأس المال.

ولا شك أن اعتماد ليونتيف على بيانات بدائل الواردات الأمريكية التى تنتج محلياً بدلاً من اعتماده على بيانات فعلية عن الواردات الأمريكية التى تنتج فى الخارج هو المصدر الرئيسى للنتائج الخاطئة التى توصل إليها . ولعل من أهم العناصر التى لم يأخذها فى الحسبان هو عنصر رأس المال البشرى الذى يتضمن الإنفاق على الصحة والتعليم والتدريب والذى كان يجب أن يتم إضافته إلى رأس المال المادى. وهذا ما فعله اقتصادى يدعى "كنن" Kenen فى عام ١٩٦٥ بتقدير حجم رأس المال البشرى فى الصادرات وبدائل الواردات الأمريكية ثم إضافتها إلى رأس المال المادى لبيانات عام ١٩٤٧ وهنا جاءت النتيجة مرضية واختفى لغز ليونتيف وأصبحت أمريكا مصدرة لسلع كثيفة رأس المال ومستوردة لسلع كثيفة العمل.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الباب الثانى

المدفوعات الدولية

الفصل الأول : ميزان المدفوعات

الفصل الثانى : اختلال ميزان المدفوعات

الفصل الثالث : سعر الصرف

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول

ميزان المدفوعات

يتم تبادل السلع والخدمات بين مختلف الدول عن طريق النقود كوسيط فى المبادلات، ولهذا يقابل التيار المادى من السلع والخدمات تيار آخر عكسى من النقود أو من وسائل الدفع المالية الأخرى ، وهذا التيار الذى يتم ما بين الدول يعرف بتيار من المدفوعات الدولية. وعلى هذا يقابل التيار المادى من التبادل الدولى تيار نقدى أو مالى من المدفوعات الدولية وهناك فارق جوهرى بين المدفوعات التى تتم فى داخل الدولة الواحدة، أى المدفوعات الداخلية والمدفوعات التى تتم ما بين الدول المختلفة، أى المدفوعات الدولية ، ويتمثل هذا الفارق فى وحدة النظام النقدى داخل الدولة وتعدده ما بين الدول المختلفة ، ففى حين يمكن دفع قيمة السلع والخدمات التى يتم تبادلها داخل الدولة بعملة هذه الدولة ، أى بوحده نقدها الرسمية مهما بعدت المسافة بين مختلف أقاليمها . فإن الحال على خلاف ذلك بالنسبة الى دفع قيمة السلع والخدمات التى يتم تبادلها ما بين مختلف الدول أو دولياً، ذلك إن لكل دولة عملتها المستقلة أو وحدة النقد الرسمى الخاصة بها، ولهذا يتحتم أن يوجد نظام يمكن بواسطته إجراء المدفوعات ، بمعنى وجود نظام يمكن للمقيم فى انجلترا على سبيل المثال من أن يدفع قيمة ما

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

عليه للشخص المقيم فى فرنسا مثلاً، حتى يمكن للتبادل المادى الحقيقى أن يتم فعلاً بين مختلف الدول . وهذا النظام موجود وتطور تاريخياً شأنه فى ذلك شأن كافة النظم الاقتصادية والاجتماعية، ثم يتعين تنظيم هذه المدفوعات أو ترتيبها فى وثيقة واضحة تحضر بصفة دورية يمكن بمجرد الاطلاع عليها معرفة مركز الدولة من حيث المدفوعات التى يتعين عليها دفعها الى العالم الخارجى وما على هذا العالم الخارجى أن يدفعه لتلك الدولة وهذا هو موضوع دراستنا فى هذا الفصل.

لقد تناولنا حتى الآن ظروف التجارة دون التعرض للجانب النقدى للمعاملات الاقتصادية بين الدول، ففى النظرية الكلاسيكية وغيرها افترضنا أن التبادل يتم بدون نقود (المقايضة) وأن الأسعار النسبية لأحد السلع تتحدد بوحدات من السلع الأخرى ، وعلى المستوى الدولى يتم استخدام عملات الدول المختلفة لأداء المدفوعات الدولية . وعلى ذلك فإنه من المهم جداً التعرف على ميزان المدفوعات وهو الكشف الذى يسجل فيه كافة المعاملات النقدية التى تتم بين أحد الدول وباقى دول العالم . ولذا ينظر إليه كمؤشر اقتصادى هام يقود صانعى السياسة إلى تغيير محتوى سياساتهم الاقتصادية ، لأن العجز فى ميزان المدفوعات يمكن أن يدفع بالحكومة إلى القيام برفع أسعار الفائدة أو بتخفيض الإنفاق العام لتقليل الانفاق على الواردات . وبالتبادل ، قد يؤدى العجز فى ميزان المدفوعات إلى مطالب بالحماية ضد الواردات الأجنبية أو إلى فرض قيود على رأس المال

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المدفوع عن سعر الصرف .

وقد بدأت محاسبة التجارة الخارجية فى القرنين السادس عشر والسابع عشر على يد التجاريين الذين اهتموا اهتماماً كبيراً بالميزان التجارى للدولة الذى يظهر صادراتها ووارداتها من السلع ، نظراً لما يترتب على زيادة قيمة صادرات الدولة عن قيمة وارداتها من التزام الخارج بتسوية الفرق فى شكل معادن نفيسة تضاف إلى الرصيد الذى تملكه الدولة منها مما يزيد من ثروتها وقوتها .

تعريف ميزان المدفوعات Balance of Payments

يعرف على انه السجل الذى يتم فيه تقييد كافة المعاملات التى تتم بين المقيمين فى احد الدول والمقيمين فى باقى دول العالم وذلك خلال فترة زمنية محددة عادة سنه، ولعل الغرض من هذا السجل هو إظهار الموقف الخارجى للاقتصاد الوطنى والمساعدة فى إدارة الاقتصاد بصورة فعالة، فعلى سبيل المثال قيام الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو تخفيض قيمة العملة أو زيادة العرض النقدى قد يتسبب فى إحداث تغيرات كثيرة على مستوى الاقتصاد ككل، فإذا ما أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجى للاقتصاد فإننا نحتاج إلى الرجوع إلى ميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التى يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية . ولهذا فإن ميزان المدفوعات هو واحد من

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أكثر القوائم الاحصائية أهمية بالنسبة لأى بلد ، فهو يبين كم من السلع والخدمات يقوم البلد بتصديرها واستيرادها، وما إذا كان البلد يقترض من أو يقرض أموال إلى بقية العالم، علاوة على أن احصاءات ميزان المدفوعات توضح ما إذا كانت السلطات النقدية المركزية (عادة البنك المركزى) قد أضافت إلى أو خفضت من احتياطياتها من العملة الأجنبية .

ويتم تسجيل كافة المعاملات التى تتم بين المقيمين فى أحد الدول والمقيمين فى باقى دول العالم بصورة تجميعية وليست فردية، ويقصد بتلك المعاملات هى تدفق السلع والخدمات بين الدول، بالنسبة للسلع فهى تمثل المعاملات المنظورة Visible Transactions، حيث ينقسم إلى السلع الاستهلاكية (المعمرة مثل السيارات والثلاجات وغيرها – وغير المعمرة مثل الغذاء والدواء والملابس وغيرها) والسلع الانتاجية (الآلات والمعدات وغيرها) والمواد الأولية (المعادن ، المواد الخام الزراعية وغيرها). أما الخدمات فيقصد بها المعاملات غير المنظورة Invisible Transactions مثل خدمات التعليم والنقل والتأمين والسياحة والعلاج والخدمات المالية وغيرها . وأخيراً الأصول المالية مثل الأسهم والسندات التى يتم شرائها وبيعها بين المراكز المالية المختلفة (البورصات الدولية).

والأساس النظرى الذى تقوم عليه حسابات ميزان المدفوعات هو نظام القيد المزدوج فى إمساك الدفاتر Double – Entry Bookkeeping، فالمفروض أن لكل عملية تتم مع العالم الخارجى قيدين

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

متساويين فى القيمة : أحدهما دائن والآخر مدين ، فعملية تصدير سلعة مثلاً هى قيد دائن فى ميزان المدفوعات يجب أن يقابله قيد مدين فى الجانب الآخر من الميزان كاستيراد سلعة مثلاً بنفس القيمة (فى حالة المقايضة)، أو زيادة الأصول الأجنبية ، أو نقصان الالتزامات الخارجية وكلها قيود مدينة وبالتالى فإن مجموع القيود الدائنة يجب أن يساوى تماماً مجموع القيود المدينة ، أى أن كافة حسابات ميزان المدفوعات يجب أن تكون متوازنة . ويجب الإشارة إلى أن الجانب المدين يأخذ الإشارة السالبة ، بينما الجانب الدائن يأخذ الإشارة الموجبة . وغالباً ما تستخدم إشارات (-،+) فى الجداول الرسمية المنشورة ، وفى بعض احصاءات موازين المدفوعات تستخدم عبارات (مدفوعات) و(متحصلات) كمترادفات (لمدين ودائن) على التوالى. وسوف نعرض مثلين لكى نوضح كيفيه تسجيلهما فى الميزان :

١-أحد المصدرين المصريين قام بتصدير ما قيمته ٥٠٠ دولار من الملابس الجاهزة إلى الولايات المتحدة وحصل فى المقابل على تحويل حسابه الجارى فى أحد البنوك فى نيويورك بنفس المبلغ ، يتم تسجيل هذه المعاملات كالآتى :

	الدائن	المدين
صادرات الملابس الجاهزة	+٥٠٠$	
زيادة فى الأصول الأجنبية قصيرة الأجل فى الخارج		-٥٠٠$

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٢- إذا قامت أحد الشركات المصرية لإدارة الأوراق المالية بشراء أسهم من شركة IBM وذلك بمبلغ ٣٠,٠٠٠ دولار وقامت بسداد هذا المبلغ من خلال السحب من حسابها الجارى فى بنك نيويورك وإضافة المبلغ إلى حساب شركة IBM فى نفس البنك، فإن هذه المعاملات يتم تسجيلها على النحو التالى:

	الدائن	المدين
- واردات أصول مالية (أسهم)		$٣٠,٠٠٠-
استثمارات طويلة الأجل فى الخارج		
- انخفاض الأصول الأجنبية	$٣٠,٠٠٠+	
قصيرة الأجل فى الخارج		

لاحظ أن واردات الأصول المالية (الأسهم والسندات) تعامل على أنها استثمارات طويلة الأجل فى الخارج وأن الطريقة التى تم بها تحويل هذه المعاملات هى انخفاض رصيد الشركة المصرية لإدارة الأوراق المالية لدى بنك نيويورك وزيادة رصيد شركة IBM. وكان من الممكن أن يتم تمويل هذه الصفقة من خلال أسلوب آخر، فعلى سبيل المثال قيام الشركة المصرية لإدارة الأوراق المالية بإضافة مبلغ ٣٠,٠٠٠ دولار إلى حساب شركة IBM لدى البنك الأهلى المصرى، فى هذه الحالة فإن التحويل بهذه الطريقة يؤدى إلى زيادة الأصول الأجنبية قصيرة الأجل فى الداخل ، ويصبح القيد فى هذه الحالة كما يلى:

	الدائن	المدين

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- استثمارات طويلة الأجل فى الخارج $٣٠,٠٠٠
- زيادة الأصول الأجنبية قصيرة الأجل +$٣٠,٠٠٠
فى الداخل

تركيب ميزان المدفوعات :

توجد عدة طرق لعرض مختلف بنود ميزان المدفوعات ، وتختلف الدول فيما بينها من حيث طريقة العرض ، وإن كان صندوق النقد الدولى حاول العمل فى السنوات الأخيرة على توحيد طريقة عرض ميزان المدفوعات فى مختلف الدول[١]. ونحن نختار عرضاً لميزان المدفوعات يتميز بالوضوح والمنطق، وفيه ينقسم الميزان أفقياً إلى حسابين كبيرين ، حساب العمليات الجارية وحساب العمليات الرأسمالية ، وينقسم الحساب الجارى إلى حسابين فرعيين هما الحساب التجارى وحساب التحويلات وينقسم الحساب الفرعى الول (الحساب التجارى) الى حسابين فرعيين هما حساب التجارة المنظورة وحساب التجارة غير المنظورة . أما الحساب الخاص بالعمليات الرأسمالية ، فإنه ينقسم بدوره إلى حسابين فرعيين هما حساب رأس المال طويل الأجل وحساب رأس المال قصير الأجل أو الحساب النقدى . وعلى هذا تأخذ الصورة المختصرة لميزان المدفوعات الجدول التالى :

---

[١] وقد ضمن صندوق النقد الدولى مقترحات وتعليمات فى كيفية إعداد ميزان المدفوعات فى كتيب من ١٧٥ صفحة انظر:

IMF, Balance of Payments Manual , 3rd ed., Washington , D.C., USA, July 1961.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم (٤)
صورة مختصرة لميزان المدفوعات

نوع الحساب	دائن (+)	مدين (-)	صافى الدائن (+) أو المدين (-)
أولاً : حساب العمليات الجارية			
١-الحساب الجارى			
(أ) حساب التجارة المنظورة			
- للسلع			
(ب) حساب التجارة غير المنظورة			
- النقل			
-التأمين			
-السياحة			
-دخل الاستثمارات			
-خدمات حكومية ومتنوعة			
٢-حساب التحويلات			
-هبات وتعويضات			
ثانياً : حساب العمليات الرأسمالية			
١-حساب رأس المال طويل الأجل			
-استثمار مباشر			
-أوراق مالية			
-قروض طويلة الأجل			
-رؤوس أموال أخرى			
٢-حساب رأس المال قصير الأجل			
- ذهب			
-حسابات مصرفية			
-أذونات الخزانة			
-القروض قصيرة الأجل			
-السهو والخطأ			

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وفيما يلى نبحث هذه الحسابات أو التقسيمات الرئيسية بشئ من التفصيل .

أولاً : الميزان التجارى Balance of Trade

يسجل هذا القسم المدفوعات الناتجة عن التدفق السلعى فقط من وإلى الخارج فى صورة صادرات سلعية منظورة وواردات سلعية منظورة ، حيث تسجل حصيلة الصادرات السلعية فى الجانب الدائن فى الميزان التجارى بينما تسجل مدفوعات الواردات فى الجانب المدين من الميزان . فإذا افترضنا أن مصر قد قامت بتصدير ما قيمته ١٠ مليون دولار منسوجات إلى الخارج وفى نفس الوقت قامت باستيراد سيارات ركوب بقيمة قدرها ٢٥ مليون دولار فى السنة ، وفقاً لهذه المعاملات السلعية يمكننا أن نظهر رصيد الميزان التجارى كالآتى :

+الصادرات السلعية – الواردات السلعية = رصيد الميزان التجارى

+١٠ - ٢٥ = -١٥ مليون دولار

ومن الواضح أن المدفوعات إلى الخارج لتمويل الواردات أكبر من المتحصلات من الخارج كإيرادات للصادرات، وفى هذه الحالة يظهر رصيد الميزان عجزاً Deficit قدره ١٥ مليون دولار، والعكس إذا كانت المتحصلات للصادرات السلعية تفوق مدفوعات الواردات السلعية ، فيظهر الميزان فائض Surplus. أما إذا كان حصيلة الصادرات السلعية مساوية تماماً لمدفوعات الواردات السلعية ، فإن الميزان التجارى يكون فى حالة توازن Balance. وليس من الصحيح دائماً أن نقول يجب ان يكون هناك

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فائض فى الميزان التجارى فى صالح الدولة أو أن العجز فى الميزان التجارى فى غير صالح الدولة، فلابد من معرفة الأهمية النسبية للميزان التجارى فى ميزان الحساب الجارى ، بالإضافة الى الظروف الاقتصادية الذى تحقق فى ظلها الفائض أو العجز، ولكن نستطيع أن نقول أن هناك بنوداً أخرى من الصادرات والواردات مثل النشاط السياحى أو أداء بعض أنواع الخدمات مثل النقل البحرى إلى الدول الأخرى، وهناك دول اعتمدت فى جانب كبير من نشاطها الاقتصادى الخارجى على السياحة أو على ما تملكه من أسطول تجارى كبير للنقل البحرى أو ما تدره لها استثماراتها بالخارج من إيرادات كبيرة ومنتظمة. وفى هذه الحالات نجد أن فائض ميزان التجارة غير المنظورة يمكن أن يساهم بقدر كبير فى تغطية بعض أو كل العجز الذى قد يتكون فى الميزان. وقد تخطئ بعض الدول التى تعتمد على التجارة غير المنظورة بصفة أساسية أن حاولت اتباع سياسة تهدف إلى تحقيق الفائض فى الميزان التجارى ، فهذه السياسة لن تكون فى صالحها لأنها قد تلجأ فى سبيل تنفيذها وتحقيق المستهدف من ورائها تقييد الواردات من السلع الأجنبية وتشجيع صادرات بعض السلع التى لا تستطيع أن تتنافس فى السوق العالمى، وحتى إذا تحقق هذا فإنه يتم على حساب النشاط التجارى غير المنظور الذى يتميز فيه البلد نسبياً ويستدر منه مكسباً عالياً ، وبالتالى يحدث سوء توزيع للموارد الاقتصادية وتتعرض رفاهيه المستهلك للتناقص.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثانياً : الحساب الجارى Current Account

يتكون هذا الحساب من أربع أجزاء[1]، الأول هو رصيد الميزان التجارى والثانى هو رصيد المعاملات غير المنظورة والتى تتضمن الصادرات والواردات من الخدمات مثل خدمة النقل والاتصالات والتأمين والسياحة والتعليم والخدمات المالية وغيرها، الثالث هو رصيد المعاملات من طرف واحد والتى تمثل الهبات والمنح والاعانات سواء التى تقدمها الدولة أو تحصل عليها من الخارج . أما الجزء الرابع هو عوائد الاستثمارات سواء كانت محولة من الخارج أو إلى الخارج . فإذا افترضنا أن شركات النقل البحرى فى مصر قد حصلت على إيرادات قدرها ٢مليون دولار مقابل نقل البضائع للشركات الأجنبية وأن إيرادات السياحة الأجنبية فى مصر قدرها ٦ مليون دولار، بينما انفق السائحين المصريين فى الخارج مليون دولار، وأن عوائد استثمارات الأجانب فى مصر والتى يقومون بتحويلها الى الخارج ٢ مليون دولار ، بينما عوائد استثمارات المصريين فى الخارج والتى يقومون بتحويلها إلى الداخل مليون دولار، وأخيراً نفترض أن المنحة الأمريكية لمصر تقدر بـ٢ مليون دولار ، بينما المنحة المصرية للبوسنة مليون دولار، كل هذه المعاملات يمكن رصدها فى ميزان المدفوعات للحصول على رصيد الحساب الجارى كما يلى :

[1] د. محمد سيد عابد ، التجارة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٨٨-٢٩٠.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١-**رصيد الميزان التجارى (عجز)**	-١٥ مليون دولار
صادرات الخدمات (النقل البحـــرى +الـــسياحة الأجنبية فى الداخل)	+٨ مليون دولار (٦+٢)
واردات الخدمات (خدمة التأمين +إنفاق السياحة فى الخارج)	-٢ مليون دولار (١+١)
٢-**رصيد المعاملات غير المنظورة**	+٦ مليون دولار
عوائد الاستثمارات الأجنبية فى مصر	-٢ " "
عوائد استثمارت المصريين فى مصر	+١ " "
٣-**صافى عوائد استثمارات**	-١ مليون دولار
المنحة الأمريكية لمصر	+٢ " "
المنحة المصرية للبوسنة	-١ " "
<u>٤-صافى المعاملات من طرف واحد</u>	+١ " "
رصيد الحساب الجارى (١+٢+٣+٤)	-٩ مليون دولار (-١٥+٦-١+١)

نلاحظ أن رصيد الحساب الجارى قد أظهر عجزاً قدره ٩ مليـــون دولار والسبب فى ذلك هو أن إجمالى المتحصلات الجارية كانت أقل مـــن إجمالى المدفوعات الجارية .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويعتبر الحساب الجارى[١] من أكثر الحسابات الفرعية أهمية فى ميزان المدفوعات لعدة أسباب منها، حجمه النسبى مقارنة بالحسابات الأخرى ، ولأنه يضم كافة المعاملات التى تنتج أو تستهلك الدخل القومى، كما أن حركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل (التى تؤدى دوراً مستقلاً هاماً فى الاقتصاد الدولى) يمكن أن تتم فقط عن طريق حركات السلع والخدمات الحقيقية . ويدل رصيد هذا الحساب على نتيجة المعاملات الجارية فى السلع والخدمات خلال فترة ما بين البلد وبقيه العالم، فهو يتمخض عن فائض أو رصيد موجب إذا فاقت متحصلات البلد من صادراته من السلع والخدمات فى تلك الفترة مدفوعاته الى العالم الخارجى عن الواردات من السلع والخدمات . كما يتمخض عن عجز أو رصيد سالب إذا رجحت كفة المدفوعات الجارية الى العالم الخارجى على كفة المتحصلات الخارجية الجارية.

ثالثاً : حساب المعاملات الرأسمالية Capital Account

يسجل هذا الحساب كافة التغيرات التى تطرأ خلال فترة الميزان على أصول الدولة أو حقوقها قبل الدول الأخرى وكذلك خصوم الدولة أو التزاماتها فى مواجهة هذه الدول . وهكذا تدخل فى هذا الحساب كافة العمليات التى تمثل تغيراً فى مركز الدائنية والمديونية للدولة، مع مراعاه أن أرقام البنود التى تظهر فى هذا الميزان (ميزان الدائنية والمديونية) إنما

---

(١) Charles P.Kindleberger , International Economics , ١٩٥٨, p.٢٢-٢٥.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تمثل قيمة ما للدولة من أصول وقيمة ما عليها من خصوم فى لحظة معينة، هى اللحظة التى يوضع فيها الميزان نتيجة لعمليات متراكمة تمت كلها فى الماضى. أما أرقام البنود التى تظهر فى حساب العمليات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات الدولية ، فإنها تمثل ما حدث من تغير فى قيمة ما للدولة من أصول وقيمة ما عليها من خصوم وذلك خلال فترة ممتدة من الزمن ، هى الفترة التى يوضع من أجلها هذا الميزان.

يشتمل أيضاً على حركات الذهب النقدى وذلك من خلال الفترة المحددة التى يعد عنها ميزان المدفوعات. وهكذا يسجل هذا الحساب كافة المعاملات التى ينتج عنها تدفقات نقدية إلى الداخل أو الخارج وذلك بغرض الاستثمار، وينقسم هذا الحساب الى قسمين :

أ- حساب التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل:

والتى يقصد بها انتقال رأس المال من بلد إلى آخر لفترات طويلة من الزمن تزيد عادة عن سنه. وتتضمن هذه التدفقات الاستثمارات المباشرة Direct Investment التى تمثل قيام أصحاب رؤوس الأموال بإقامة مشروعات طويلة الأجل وإداراتها بأنفسهم، حيث شهد العالم العديد من أشكال الاستثمارات المباشرة التى قامت بها الدول الاستعمارية مثل انجلترا وفرنسا فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فى مستعمراتها فى كل من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية . كذلك أخذت هذه الاستثمارات أشكال مختلفة الآن فى صورة تدفق رؤوس الأموال من الدول المتقدمة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الصناعية فى إطار الــشركات متعــددة الجنــسيات Multi Nationals Comp. التى تتولى إقامة المشروعات فى مختلف دول العالم مع الاحتفاظ بمراكز إدارتها فى الدولة الأم بغرض محاولة الدول التغلب علــى القيــود التى تفرضها الدول الأخرى على واردتها مما دفع تلــك الــشركات الــى الاتفاق على إقامة فروع لها فى تلك الدول ، ويتوقع البعض أنه فى ظــل اتفاقية تحرير التجارة ورفع كافة القيود الكمية والجمركية ، فإن هذا الدافع سوف تقل أهمية مما ينبئ بتناقص دور الشركات متعددة الجنــسيات فــى الاستثمارات المباشرة خاصة إلى الدول النامية . أما الــشكل الثــانى مــن أشكال التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل هو القروض طويلة الأجل ســواء كانت من مصادر خاصة أو مصادر حكومية أو دولية . ومن أهم مصادر التمويل طويلة الأجل هو البنك الدولى للانشاء والتعمير IBRD.

ولابد أن نشير إلى الطريقة التى تقيد بها هذه القروض الرأســمالية طويلة الأجل، فالقروض الرأسمالية الأجنبيــة وأقــساط ســداد القــروض الرأسمالية الوطنية بالخارج وكذلك الاستثمارات التى يأتى الأجانب لإقامتها برؤوس أموالهم ومباشرة أعمالاً تسجل جميعاً فى الجانب الدائن فى حساب رأس المال، لأنها تمثل أرصده من العملات الأجنبية تتدفق الى داخل البلد، والعكس بالنسبة للقروض الرأسمالية الوطنية الى الأجانب وأقــساط ســداد القروض الرأسمالية الوطنية الى الأجانب وأقساط سداد القروض الرأسمالية الأجنبية من جانب المواطنين ، وكذلك الاستثمارات المباشرة التى يقوم بها المواطنون من الأفراد أو الشركات فى دول أجنبية. فجميع هذه التــدفقات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الرأسمالية الى خارج البلد تقيد فى الجانب المدين فى ميزان حساب رأس المال[1]. وهكذا فإن أى معاملات يترتب عليها تحقيق متحصلات أو مقبوضات من الخارج تقيد فى الجانب الدائن، مثال ذلك الصادرات أو القروض الأجنبية الى البلد، بينما أيه معاملات يترتب عليها القيام بمدفوعات الى الخارج تقيد فى الجانب المدين ، ومثال ذلك الواردات أو القروض الوطنية للأجانب.

ب-حساب التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل:

أن تدفقات الاستثمارات قصيرة الأجل تتضمن شراء الأسهم والسندات أو أذون الخزانة أو الايداع فى البنوك للاستفادة من اختلاف أسعار الفائدة بين الدول المختلفة ، وقد يكون الدافع من وراء هذه التدفقات ليس الاستثمار فيها وإنما المضاربة على العملات الدولية المختلفة ، حيث تتدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى الدول التى يتوقع المضاربين ارتفاع قيمة عملتها Appreciation وذلك فى المستقبل القريب ، وفى نفس الوقت تتدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل من الدول التى يتوقع المضاربين تدهور قيمة عملتها Depreciation فى المستقبل القريب . هذا النوع من التدفقات قصيرة الأجل بفرض المضاربة يعرف بالأموال الساخنة Hot Money . ولقد شاهدنا جميعاً ما حدث فى جنوب شرق آسيا فى عام ١٩٩٨ عندما اتجهت توقعات المضاربين الى انخفاض قيمة عملات دول

[1] د.عبد الرحمن يسرى، الاقتصاديات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٨١-١٨٣.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

هذه المنطقة مما أدى إلى خروج مبالغ ضخمة خلال وقت قصير للغاية مما أدى الى انهيار مالى شديد لم تعرفه تلك المنطقة من قبل.

وتحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل الى البلد تقيد فى الجانب الدائن أما تلك التى تأخذ طريقها إلى خارج البلد فتقيد فى الجانب المدين. وتتم التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل لأغراض عدة منها:

١- التهرب أو الخوف من بعض الظروف غير الملائمة فى بلد ما – مثل ظروف التضخم الشديد أو الظروف السياسية المضطربة أو الحرب – والملاذ ببلد آخر يتمتع بظروف اقتصادية وسياسية أفضل.

٢- الرغبة فى تحقيق دخل أكبر، مثلاً شراء أصول أجنبية قصيرة الأجل (مثل أذونات الخزانة والأوراق التجارية) أو بإيداع رأس المال لفترة قصيرة فى أحد البنوك الأجنبية حيث يرتفع سعر الفائدة نسبياً وذلك لتحقيق عوائد أكبر مما يمكن أن يتحقق من الاستثمارات قصيرة الأجل المماثلة داخل البلد.

٣-لغرض المضاربة ، ويحدث عند توقع تغيرات ملموسة فى القيمة الدولية للعملة الوطنية لإحدى البلدان لأسباب عديدة قد تكون اقتصادية ، ومن ثم يسارع المضاربون بتحويل أموالهم للبلد المعنى لشراء مقادير من عملته قبل أن يرتفع سعر صرفها فى السوق العالمى ، ثم يبادروا ببيع هذه المشتريات عند تحقق توقعاتهم المتفائلة . ويمكن أن يحدث العكس فتتسرب رؤوس الموال قصيرة الأجل من بلد من البلدان بسبب توقع حدوث هبوط ملموس فى القيمة الخارجية لعملته الوطنية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولكى نوضح مكونات حساب المعاملات الرأسمالية ، دعنا نفترض بعض المعاملات مثل : نفترض أن مصر حصلت على قرض طويل الأجل من البنك الدولى لتمويل أحد مشروعات البنية الأساسية فى الصحراء بمقدار ٥ مليون دولار ، وفى نفس الوقت قامت أحد الشركات العالمية بإنشاء مصنع لتجميع السيارات فى مصر برأس مال قدره ٣ مليون دولار وأن مؤسسة مالية دولية قامت بشراء أذونات خزانة مصرية بما قيمته واحد مليون دولار ، بينما قامت احدى شركات الأوراق المالية المصرية بشراء أسهم لأحد الشركات الأجنبية بمبلغ ٢ مليون دولار، فى هذه الحالة فإننا نستطيع تسجيل تلك المعاملات على النحو التالى:

المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل

قرض من البنك الدولى	+٥ مليون دولار
استثمارات طوبلة الأجل	+٢ مليون دولار
رصيد المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل	+٧ مليون دولار (فائض)

المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل

شراء الأجانب لأذونات خزانة مصرية	+٣ مليون دولار
شراء أسهم أجنبية	-٢مليون دولار
صافى المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل	+١ مليون دولار (فائض)
رصيد المعاملات الرأسمالية (فائض)	+٨ مليون دولار

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

رابعاً : صافى الاحتياطيات الدولية من الذهب النقدى والأصول السائلة:

يسجل هذا القسم فى ميزان المدفوعات صافى التغيرات فى الاحتياطيات الدولية السائلة فى أى سنة من السنوات وذلك بغرض إجراء التسوية الحسابية لصافى العجز او الفائض فى الميزان . والمقصود بذلك على وجه التحديد النتيجة النهائية أو الرصيد الصافى للمعاملات الجارية والرأسمالية معاً، فيتحقق عجز عن ميزان الدفوعات حينما يكون مجموع الجانب المدين فى ميزانى المعاملات الجارية والرأسمالية أكبر من مجموع الجانب الدائن فيهما، ويتحقق الفائض فى الحالة العكسية . وفى حالة عجز ميزان المدفوعات يحتاج إلى تسوية ، ويتم ذلك من خلال السحب من الاحتياطيات الدولية من الذهب النقدى بما يكفى لسد هذا العجز، والعكس قد تتزايد الاحتياطيات الدولية إذا كانت كافة بنود الجانب الدائن تفوق كافة بنود الجانب المدين . إما إذا كان الجانبين متساويين فإن الاحتياطيات الدولية تظل كما هى دون تغير.

خلاصة القول أن التحركات فى الاحتياطيات الدولية تستخدم لتسوية العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات ، أى تستخدم بغرض تحقيق (التوازن الحسابى لميزان المدفوعات). والاحتياطيات الدولية تتكون من العناصر الآتية:

١-الذهب النقدى Monetary Gold لدى السلطات النقدية (البنك المركزى)، ويجب التمييز بين الذهب النقدى عن الذهب الذى يمتلكه الأفراد أو الشركات أو الحكومات المنتجة له ويتم التعامل به بغرض البيع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والشراء، أما الذهب غير النقدى فإنه يعامل على أنه سلعه عادية وتقيد صادراته وارداته فى الميزان التجارى مثل أى صادرات وواردات سلعية.

٢-رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية التى تحتفظ بها السلطات النقدية والبنوك التجارية التى تقع تحت رقابتها لدى البنوك الأجنبية .

٣-الأصول الأجنبية قصيرة الأجل (أذونات الخزانة الأجنبية والأوراق التجارية)، وهى تمثل (التزامات على الحكومات الأجنبية والمواطنين الأجانب تجاه الدولة). وتزداد أهمية هذا العنصر والسابق له كلما أمكن الحصول على عملات صعبه أو قابلة للتحويل عن طريقهما.

٤-الأصول الوطنية قصيرة الأجل لأذونات خزانة الدولة والأوراق التجارية التى تمثل التزامات على الحكومة والمواطنين المقيمين التى تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية.

٥-الودائع التى تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك التجارية لدى البنوك الوطنية ، وهذا العنصر رقم (٥) والعنصر السابق رقم (٤) يمثلان الالتزامات لأجل قصير تجاه الدول الأجنبية والتغيرات فيهما تستخدم أيضاً لتسوية العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات.

٦-مبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل التى تحتفظ بها السلطات النقدية ، او التى يحتفظ بها المواطنون المقيمون إذا أمكن للسلطات النقدية ضمها إلى حيازتها .

٧-موارد صندوق النقد الدولى IMF المسموح للدولة باستخدامها وفقاً

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

للاتفاقية .

٨-أيه قروض تنظم خصيصاً بالاتفاق بين السلطات النقدية والبلدان الأجنبية لتسوية العجز فى ميزان المدفوعات.

استخدام الأرصدة الدولية فى عملية تسوية العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات

إذا أردنا تجميع مكونات ميزان المدفوعات فى الأمثلة السابقة كلها، فإننا نلاحظ الآتى :

رصيد المعاملات الجارية	-٩ مليون دولار
رصيد المعاملات الرأسمالية	+٨مليون دولار
عجز فى ميزان المدفوعات	-١ مليون دولار
التسوية	
صادرات الذهب النقدى	+١مليون دولار
الرصيد النهائى لميزان المدفوعات	صفر

نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات عن المعاملات الجارية والرأسمالية قد اظهر وجود عجز قدره ١ مليون دولار ، وهذا العجز يحتاج إلى تسوية تتم من خلال تصدير ما قيمته ١ مليون دولار من الذهب النقدى الى الخارج ويتم تسجيل هذه العملية فى الجانب الدائن بالطبع مثلها مثل أى عملية صادرات عادية.

ولكن ليس من الضرورى تصدير الذهب لتسوية الميزان حيث أن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

هناك العديد من الطرق التى يتم بها تسوية هذا العجز منها علـــى ســـبيل المثال :

-تخفيض الأرصدة التى يحتفظ بها البك المركـــزى مـــن عمـــلات أجنبية.

-تخفيض الأصول المالية قصيرة الأجل التى يحـــتفظ بهـــا البنـــك المركزى مثل أذونات الخزانة الأجنبية.

-السحب من حصة الدولة لدى صندوق النقد الدولى .

- زيادة الالتزامات على البنك المركزى من خلال بيع أذونات خزانة للأجانب أو الاقتراض من الأسواق الدولية.

وعلى العكس من ذلك تتم تسوية الفائض فى ميزان المدفوعات عن طريق زيادة حيازة السلطات النقدية للبلد من الذهب النقدى – أى تحركات الذهب النقدى إلى داخل البلد – أو الزيادة فى الأصول الأجنبيـــة قـــصيرة الأجل التى تمتلكها السلطات النقدية للبلد، او النقص فى الالتزامات قصيرة الأجل للبلد تجاه الأجانب إلى آخره من التحركات فى عناصر الاحتياطيات الدولية التى تؤدى إلى تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى خـــارج البلد. والجدير بالذكر أن هذا التوازن الحسابى الحتمى ليس له أى دلالة من الناحية الاقتصادية ، لأن ما يهتم به الاقتصاديون هـــو الرصـــيد النهـــائى لمجموع العناصر الدائنة والمدينة فى ميزانى المعاملات الجارية (الحساب الجارى) والمعاملات الرأسمالية (حساب رأس المال).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السهو والخطأ:

يشيد ميزان المدفوعات على أساس نظام القيد المزدوج فى إمساك الدفاتر، الذى يكون فيه لكل عملية تتم مع الخارج قيدان : احدهما دائن والآخر مدين، فعملية استيراد سلعة مثلاً تقود الى إجراء قيدين فى ميزان المدفوعات قيد مدين (فى الحساب الجارى) يسجل استيراد السلعة ذاتها، وقيد دائن بنفس القيمة (فى حساب رأس المال) يسجل حركة رأس المال القصيرة الأجل أو الذهب النقدى .

وحقيقة أن ميزان المدفوعات يبنى نظرياً على أساس نظام القيد المزدوج تعنى أنه يجب أن يتوازن دائماً ، أى أن المجموع الكلى للبنود المدينة لابد وأن يساوى بالضبط المجموع الكلى للبنود الدائنة. ومع ذلك، ففى الحياة العملية يكاد يكون من المستحيل بالنسبة لمحاسبى ميزان المدفوعات أن يحصلوا على بيانات كاملة عن جانبى كل عملية تتم مع الخارج على حده لقيدها فى ميزان المدفوعات مثل تقارير الجمارك عن قيمة الصادرات والواردات المنظورة، تقارير البنوك عن التغيرات فى أرصده غير المقيمين، ولذلك نجد أن المتبع فعلاً فى الحياة العملية هو تقدير ميزان المدفوعات على أساس القيد المفرد، الأمر الذى يدع مجالاً لعدم التوازن. وإذا حدث فى عملية تقدير البنود الفردية على أساس القيد المفرد، أن حصل المقدرون على مجاميع مختلفة لكل من البنود المدينة والدائنة، فإنه يجب أن يدخلوا بنداً (موازناً) يسمى (سهو وخطأ) يعوض بقيد مدين أو بقيد دائن ما قد يظهر من اختلاف فى هذا الصدد . فبند

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السهو والخطأ هو قيد متبقى Residul Entry - أى عبارة عن الفــرق بين المجاميع المقدرة على حده لكل من البنود المدينة والبنود الدائنة – يتم إدخاله لتحقيق التوازن الحسابى للميزان .

قياس العجز والفائض فى ميزان المدفوعات

عرفنا أنه إذا فشلت التسجيلات الفعلية أو المقدرة للمعاملات فــى أن تتطابق بالضبط ، فإن البند الموازن (السهو والخطأ) سيتكفل بتحقيق ذلك. وهكذا فإن فكرة الفائض أو العجز فى ميزان المــدفوعات ككــل تكــون مستحيلة حسابياً لأنه يجب أن يتوازن حسابياً دائمــاً . كيــف يمكــن إذن التعرف على حالة المركز الاقتصادى الخارجى للدول؟

إن التعادل الحتمى بين كل من مجموع البنود المدينة ومجموع البنود الدائنة فى ميزان المدفوعات ليس له أى مغزى اقتصادى على الاطلاق ولا يخبرنا عن حالة المركز الاقتصادى الخارجى للبلد، لهذا يتعين علينــا أن ننظر الى الحسابات الفرعية داخل الميزان وأن نحلل أسباب أى عجــز أو فائض قد يوجد بها . وهكذا فالفائض أو العجز يعرف بدلالة مجموعــات معينة من البنود داخل حسابات ميزان المدفوعات[١] .

ويقوم قياس الفائض والعجز فى ميزان المدفوعات على أساس تقسيم لبنود الميزان الى مجموعتين يفصل بينهما خط أفقى : مجموعة توضــع

[١] د. محمد زكى شافعى ، مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهــضة العربيــة ، القاهرة ، عام ١٩٥٧، ص ص ٩٧-٩٨.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فوق الخط وتؤخذ على أنها تمثل (البنود الأصلية) فى الميزان، ومجموعة أخرى توضع تحت الخط ، وتؤخذ على أنها تمثل (بنود التسوية). ومن الواضح أنه يمكن استخدام إما العجز (الفائض) فوق الخط أو الفائض (العجز) المقابل تحت الخط لوصف مركز ميزان المدفوعات ككل.

وهناك اكثر من معيار لتصنيف بنود ميزان المدفوعات بين (بنود أصيلة) تعكس الفائض أو العجز فى الميزان (وبنود تسوية) تعكس الطريقة التى يتم بمقتضاها تسوية الفائض أو العجز وموازنة الميزان حسابياً .

معايير تقدير حجم الاختلال فى ميزان المدفوعات :

يتضح لنا الأهمية الكبرى للطريقة المتبعة فى تحديد المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط أو أسفله، إذ يتوقف فى ضوء هذا التحديد معرفة التوازن الاقتصادى فى ميزان المدفوعات من عدمه، وتقدير حجم الاختلال فى ميزان المدفوعات أيضاً. وفى حقيقة الأمر فإنه لا يوجد معيار واحد موضع اتفاق ويمكن الاعتماد عليه فى تحديد المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط وتلك الواقعة أسفله، ولهذا ليس من المستغرب أن نجد اجابات متفاوتة فى دول العالم المختلفة حول مقدار العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات .

ولهذا فإننا نحتاج الى إضافة مفاهيم جديدة لطبيعة المعاملات المسجلة فى الميزان كالآتى:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١ - **مفهوم المعاملات التلقائيـــة** Autonomous Transactions وهى المعاملات التى تتم بصرف النظر عن موقف ميـــزان المـــدفوعات ككل، وهى أحياناً تعرف بالمعاملات ما فوق الخط، ومن هذه المعـــاملات الصادرات والواردات سواء كانـــت منظـــورة أو غيـــر منظـــورة ، أى المعاملات الجارية يضاف اليها أيضا المعاملات الرأسمالية طويلة الأجـــل التى تتم بغرض الاستثمار طويل الأجل من أجل تحقيق الربح . وأيـــضاً المعاملات قصيرة الأجل التى تتم من أجل الاستفادة من فرص الاختلاف فى أسعار الفائدة بين المراكز المالية الدولية أو بغرض المضاربة .

٢ - **مفهوم معاملات التـــسوية أو الرســـمية** Accommodating Transactions التى تتضمن كافة بنود التسوية التى تتم أسفل الخط وهى أيضاً ذات طبيعة وفائية فهى لا تتم بمعزل عن باقى بنود الميزان وإنمـــا الغرض منها هو التسوية لما تحقق من كافة البنود الأخرى فوق الخط.

ويظهر العجز فى الميزان عندما تتفوق المعاملات التلقائية المدينـــة على المعاملات التلقائية الدائنة ، وبالتالى فإن التسوية تتم بالفـــارق فيمـــا بينهما من خلال البنود أسفل الخط مثل السحب من الأرصدة الدولية . أما الفائض فى ميزان المدفوعات فيظهر عندما تتفوق المعـــاملات التلقائيـــة الدائنة على المعاملات التلقائية المدينة . ويتطلب ذلـــك الموقـــف إضـــافة الفارق بينهما الى البنود أسفل الخط حتى يتم تسوية الميزان مثـــل زيـــادة الأرصدة الدولية . وأخيراً يكون ميزان المدفوعات متوازناً مـــن وجهـــة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

النظر الاقتصادية عندما تتساوى المعاملات التلقائية الدائنة والمدينة وبالتالى لا يظهر أى تغير فى العناصر أسفل الخط. والجدير بالاشارة الى أن تصنيف المعاملات التى يتضمنها ميزان المدفوعات الى تلقائية وتسوية أمراً ليس سهلاً خاصة من البيانات الاحصائية ، حيث يصعب تحديد نوع المعاملات بعد ان تمت[1] .

وهناك طريقتين اعتماداً على هذه التفرقة ، الطريقة الأولى تسمى بالميزان الأساسى Basic Balance والطريقة الثانية ميزان التسويات الرسمية Official Settlement.

أولاً : الميزان الأساسى

يؤكد هذا المقياس على الجوانب طويلة الأجل للوضع الدولى للدولة بدلاً من التغيرات من سنة الى سنة . لهذا فإن الميزان الأساسى هو الذى يعكس المعاملات المنتظمة فى السلع والخدمات والتحويلات من جانب واحد، وتدفقات رؤوس الاموال طويلة الأجل ، كمقياس لاجمالى الفائض أو العجز فى ميزان المدفوعات وذلك لتقييم الأداء الخارجى للاقتصاد .

---

[1] د. وجيه شندى ، المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة، عام ١٩٧٥، ص ص ٨٠-٩١.

P. Host . Madsen , Balance of Payments: Its Meaning and Uses , IMF, Washington D.C. 1967, P.15.

د. سعيد النجار ، التجارة الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤، ص ص ٢٠١-٢٠٦.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ووفقاً لهذا التبويب فإن العناصر فوق الخط (المعاملات التلقائية) تتضمن المعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية طويلة الاجل فقط. أما المعاملات أسفل الخط فتتضمن تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل وصافى الاحتياطيات الدولية . ولهذا فبالنسبة لهذا التصنيف لا تعتبر المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل مستقرة نظراً لأنها تتغير باستمرار خلال الأجل القصير وذلك مقارنة بالمعاملات الجارية والرأسمالية طويلة الأجل . ويمكننا حساب الميزان الأساسى من الأمثلة السابقة كما يلى :

رصيد الحساب الجارى	-٩ مليون دولار
رصيد المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل	+٧ مليون دولار
رصيد الميزان الأساسى	-٢ مليون دولار
رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل	+ ١مليون دولار
صادرات الذهب النقدى	+١ مليون دولار

ولكن يعاب على أسلوب الميزان الأساسى أن المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل ليست دائماً غير مستقرة وأيضاً ليست وفائية بطبيعتها خاصة المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل لتمويل الاستثمار فى محفظة الأوراق المالية أو لتمويل تجارة السلع سواء كانت قروض قصيرة الأجل للصادرات أو الواردات.

ثانياً : ميزان التسويات الرسمية

هذا الميزان لا يفرق بين المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل أو طويلة الأجل الخاصة ويضعها سوياً فى العناصر فوق الخط ضمن بنود

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المعاملات التلقائية ، أما المعاملات الوفائيـــة وبنـــود التـــسوية فتتـــضمن المعاملات الرأسمالية (الحكومية) قصيرة الأجل وصـــافى الاحتياطيـــات الدولية .

ويمكننا حساب ميزان التسويات الرسمية كما يلى :

رصيد الحساب الجارى	-٩ مليون دولار
رصيد المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل	+٧ مليون دولار
رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل (الخاصة)	+ ١مليون دولار
ميزان التسوية الرسمية	-٤ مليون دولار
رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل (الحكومية)	+ ٣مليون دولار
صادرات الذهب النقدى	+١ مليون دولار

ولكن يعاب على ميزان التسوية الرسمية أنه لا يفرق بـــين بعـــض المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل الرسمية التى ليس لها علاقة بالوفـــاء بأى التزامات دولية، مثل اتجاه السلطة النقدية الى شراء العملات الدوليـــة من أجل زيادة احتياطياتها .

وقد نتساءل عن أى من هذه المعايير هو الأنـــسب لقيـــاس العجـــز والفائض فى ميزان المدفوعات؟! أن المشكلة هى أنه لا يوجد معيار واحد يمكن أن يعتبر بأنه المعيار الصحيح الذى يكون مناسباً لكافة المـــشاكل .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فلكل معيار قوته وضعفه التى ستكون أكثر أو أقل أهمية بحسب الأسئلة التى يحاول المحلل الاقتصادى أن يجد لها إجابة . فما من شئ يمكن أن يأخذ اشكالاً كثيرة مثل ميزان المدفوعات ، أى اختلافات فى طريقة عرض الحسابات ، وفى تصنيف المعاملات ، وفى تفسير النتائج.

وربما يمكن القول ، أن تقييم ميزان مدفوعات بلد ما يجب أن يتوقف على الدور الذى يلعبه هذا البلد فى التمويل الدولى، فبالنسبة للبلد التى تستخدم الدولار أو الاسترلينى على نطاق واسع لتسوية المدفوعات بين البلاد وتحتفظ بها كاحتياطيات نقدية بواسطة البلاد الأخرى ، فمثلاً بالنسبة لبلد مثل الولايات المتحدة قد يكون من المناسب التركيز على مركز سيولته الخارجية ، ومن ثم يكون معيار السيولة مناسباً لتقييم ميزان مدفوعاته، فمثل هذا البلد يجب أن يأخذ فى اعتباره أثر حركات رؤوس الأموال الخاصة قصيرة الأجل على مركز سيولته الخارجية . ونظراً لأن الدولار هو عمله قابلة للتمويل ، فإن الحجم الكلى لهذه الحقوق يمكن أن يصبح مصدر تهديد لمركز السيولة الخارجية للولايات المتحدة ، ومن ثم فإن الأمر يستدعى تطبيق معيار يكشف عن التغير فى مجموع الحقوق الأجنبية على الدولار من جهة، ومقدار الذهب والعملات القابلة للتمويل المتاحة لمقابلة هذه الحقوق عند الطلب من جهة أخرى، فى هذه الحالة يكون معيار (السيولة) مناسباً لتقييم ميزان المدفوعات[1] .

[1] يؤكد الاقتصادى كندلبرجر، أن تفسير ميزان المدفوعات لا يمكن أن يكون واحداً بالنسبة للبلد الذى تتكون معاملاته الدولية الكلية تقريباً من صادرات وواردات سلع وخدمات وأيضاً

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أما بالنسبة للبلاد الأخرى التى ليس لعملاتها صفة العملات الاحتياطية ، فإن معيار (الميزان الأساسى) ربما يكون مناسباً لتقييم ميزان مدفوعاتها ، فبالنسبة لهذه البلاد لا يكون لحركات رؤوس الأموال الخاصة قصيرة الأجل عادة أهمية تذكر فى موازين مدفوعاتها وربما يكون التركيز أساساً فى تقييم المدفوعات على رصيد المعاملات الجارية فى السلع والخدمات ، ورصيد التحويلات من جانب واحد، ورصيد التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل دون التحويلات قصيرة الأجل لأنها ذات طبيعة وفائية فى العادة. ومما لا شك فيه أنه إذا كان اهتمامنا ينصب أساساً على معرفة مدى قوة أو ضعف ميزان المدفوعات ، فإن فكرة (الميزان الأساسى) تبدو عندئذ أفضل من فكرة (السيولة). فأحياناً قد تخفى التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال الوطنية الخاصة قصيرة الأجل الى الخارج التحسن الجوهرى فى ميزان المدفوات عن المعاملات الأساسية.

التوازن السوقى لميزان المدفوعات :

اتضح لنا من التحليل السابق لمعايير التوازن الاقتصادى لميزان المدفوعات ، أن هذه المعايير تستخدم اصطلاح العجز أو الفائض للدلالة على اختلال ميزان المدفوعات بينما يستخدم رصيد ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة المعادل للصفر دلالة على أن ميزان المدفوعات

البلد الذى لا ينخرط فى حجم ضخم للتجارة فقط، وإنما يعتبر أيضاً مستثمراً أجنبياً كبيراً ولديه أصول أجنبية والتزامات خارجية قصيرة الأجل بشكل كبير.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

متوازن اقتصادياً والذى تعرض للهجوم من جانب عدد من الاقتصاديين[١] فى مقدمتهم "ماخلوب " Machlup وشنايدر Schneider على اساس أن تفسير اصطلاح التوازن الاقتصادى لميزان المدفوعات لم يخرج عن دائرة المفاهيم الحسابية وأن التوازن الاقتصادى يتحقق عندما يصبح رصيد ميزان المعاملات المستقلة مساوياً للصفر.

ويقترح هؤلاء الكتاب[٢] ضرورة ربط التوازن الاقتصادى لميزان المدفوعات بمفاهيم قوى السوق ممثلة فى قوى الطلب على الصرف الأجنبى وعرض الصرف الأجنبى ، وهكذا يمكن القول أن ميزان المدفوعات يتوازن اقتصادياً حينما يتطابق عرض الصرف الأجنبى مع الطلب على الصرف الأجنبى ، أى أن توازن ميزان المدفوعات يناظره توازناً بين العرض والطلب فى سعر الصرف الأجنبى ، وهذا هو شرط التوازن السوقى لميزان المدفوعات ويمكن التعبير عن هذا الشرط على الوجه التالى :

---

[١] د.سامى عفيفى حاتم ، دراسات فى الاقتصاد الدولى ، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٥، ص ص ١٢٨-١٢٩.

F.Machlup, Three Concepts of the Balance of Payments and the So-Called Dollar Shortage " Economic Journal", 1965.

[٢] Kindelberger, Charles P., International Economics , ٤th ed., Richard D. Irwin , INC., Home Wood, Illinoi ١٩٦٨, pp. ٤٥٦-٤٧٢.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

(قيمة الصادرات + قيمة واردات رؤوس الأموال + قيمة التحويلات من الخارج) - (قيمة الواردات + قيمة صادرات رؤوس الأموال + قيمة التحويلات الى الخارج)= صفر.

الفصل الثانى

اختلال ميزان المدفوعات

رأينا أن التعادل الحسابى والتوازن الاقتصادى لميزان المدفوعات ليس شيئاً واحداً ، فبينما ينصرف التعادل الحسابى لميزان المدفوعات إلى ان إيرادات الدولة من الصرف الأجنبى تتكافأ بحكم طبيعة الأشياء مع مدفوعاتها من الصرف الأجنبى خلال أى فترة من الزمن ، إلا أن التوازن الاقتصادى لميزان المدفوعات يركز النظر على بنود معينة دون غيرها بحيث يجعل من تلك البنود المحور الارتكازى للقطع فى ما هو التوازن الاقتصادى الخارجى ، فقد تم تقسيم كل بنود ميزان المدفوعات أفقياً إلى قسمين :

١-المعاملات الاقتصادية فوق الخط والتى تعد مصدر الخلل فى ميزان المدفوعات ، سواء أكان فى صورة فائض أو فى صورة عجز.

٢- المعاملات الاقتصادية أسفل الخط وهى عبارة عن مجموعة الاجراءات التى تتخذها السلطة الاقتصادية حول مصير مجموع هذه المعاملات وفى نفس الوقت رد فعل هذه السلطات فى التصرف فى

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط التى يوجد بها فائض أو عجـز. وانتهينا الى القول بأنه فى حالة وجـود عجـز أو فـائض فـإن ميـزان المدفوعات يكون فى حالة اختلال وفى الوقت ذاته يدل على عدم استقرار المركز الاقتصادى الخارجى . وأنه فى كل مرة نتحدث عن التـوازن أو الاختلال فى ميزان المدفوعات فإنه لا يقصد بذلك إلا التوازن أو الاختلال الاقتصادى.

ويوصف ميزان المدفوعات بانه متوازن أو مختل اقتصادياً عنـدما يركز النظر على العمليات التلقائية أو المستقلة وحدها دون غرها . وهكذا فإن تعادل قيمة الجانب الدائن الخاص بهذه العمليات (الايرادات) مع قيمة الجانب المدين (المدفوعات) إنما يعنى توازن الميزان، فى حين أن عـدم تعادل هاتين القيمتين إنما يعنى اختلال الميزان . كمـا يوصـف ميـزان المدفوعات فى حالة تحقيق فائض بأنه موجب أو فى صالح الدولة أما فى حالة تحقيق عجز فإنه سالب أو فى غير صالح الدولة ، وأحياناً توصـف العمليات التعويضية أو الموازنة بأنها عمليات مولده، بمعنى أنه قد ولـدها عدم التعادل، أو الاختلال بين قيمة الجانب الدائن وقيمة الجانب المدين فى العمليات التلقائية أو المستقلة والتى تتحقق بصفة عامة فى حساب العمليات الجارية وفى حساب رأس المال الطويل الأجل ، أما العمليات التعويـضية أو الموازنة فإنها تتحقق فى حساب رأس المال قصير الأجل .

طبيعة اختلال ميزان المدفوعات:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تختلف أهمية الاختلال فى ميزان المدفوعات باختلاف طبيعته، فهو قد يكون مؤقتاً يدوم فقط لفترة قصيرة ، ومن ثم فهو لا يثير متاعب كثيرة، وهو قد يكون أساسياً يهدد بالبقاء لفترة طويلة ومن ثم فهو يثير متاعب كثيرة طالما أن استمراره يعنى نفاذ الاحتياطيات الخارجية فى النهاية ومواجهة أزمة فى الصرف الأجنبى ، وهذا يدعو الى اتخاذ إجراء ما للحد منه وإزالته كليه، لأن مثل هذا العجز يعنى نقصاً مستمراً فى أصول الدولة قصيرة الأجل وزيادة مستمرة فى خصومها من هذا النوع.

والتمييز بين الاختلال المؤقت والاختلال الأساسى فى ميزان المدفوعات مهم بالنسبة للسياسة العملية، حيث تنشأ أهمية التمييز من حقيقة أن الاختلال المؤقت إنما يعكس ظروفاً غير عادية ولا يتضمن أى تدهور حقيقى فى المركز الاقتصادى الخارجى للبلد، ومن ثم لا يستدعى اتخاذ أيه إجراءات مضاده . بينما الاختلال الأساسى يعكس قوى راسخة بالضرورة، وقد يتضمن تدهوراً حقيقياً فى المركز الاقتصادى الخارجى للبلد، ومن ثم فهو يستدعى اتخاذ خطوات إيجابية للسيطرة عليه وإعادة التوازن الى ميزان المدفوعات .

١ - الاختلال المؤقت فى ميزان المدفوعات:

قد ينشأ العجز فى ميزان المدفوعات أحياناً عن ظروف غير عادية لا تلبث أن تزول ويعقبها عودة للوضع الطبيعى ، ومن أمثله هذه الظروف غير العادية عجز المحاصيل الزراعية ، فتؤدى الفيضانات والأحوال

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجوية السيئة ، والآفات إلى إحداث أضرار جسيمة بالمحاصيل الزراعية ، سواء كانت للتصدير أم للاستهلاك المحلى، مما يؤثر تأثيراً سيئاً على مركز ميزان المدفوعات ، مثال ذلك ما تعرض له محصول القطن فى مصر سنة ١٩٦١ من إصابة بالغة تسببت فى تلف ثلث المحصول من جراء دودة ورق القطن ، مما ترتب عليه انخفاض صادرات القطن الخام ، وقد اضطرت الحكومة الى اللجوء الى صندوق النقد الدولى للحصول على تسهيلات تمكنها من مواجهة هذا الموقف الطارئ.

كذلك تحدث نفس الآثار لو أن العجز قد أصاب أحد المحاصيل التى يعتمد عليها البلد كغذاء رئيسى للسكان ، أو كمادة أولية للصناعة المحلية، إذ يضطر فى هذه الحالة الى استيراد كميات أساسية من السلعة من الخارج لسد النقص فى حاجة السوق المحلية .

أيضاً تغير ظروف الأسواق الخارجية ، حينما تعتمد بعض البلاد النامية بشدة فى صادراتها على عدد محدود من المنتجات الأولية (مواد غذائية ، مواد خام، وقود)، حتى ان ما يقرب من نصف جملة حصيلة الصادرات فى هذه البلاد يكاد يأتى من تصدير سلعة واحدة فقط ، فإن مثل هذا التركيز الشديد فى الصادرات على سلعة أولية واحدة يجعل ميزان المدفوعات فى هذه البلاد عرضه لتقلبات فجائية نتيجة لما يطرأ على الأسواق الخارجية للمنتجات الأولية من تطورات غير موافقة فى الأجل القصير . فانخفاض فى السعر العالمى لسلعة التصدير الرئيسية أو فى كمية المصدر منها من المحتمل أن يسبب عجزاً طارئاً فى ميزان

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المدفوعات، وترجع هذه التطورات غير الموافقة التى تطرأ فى المدى القصير على الأسواق العالمية للمنتجات الأولية إلى عوامل تتصل بجانبى الطلب والعرض ، ففى جانب الطلب ، نلاحظ أن الأسواق الرئيسية للمنتجات الأولية تتركز أساساً فى الدول الصناعية المتقدمة ، إذ يذهب إلى هذه الأسواق ما يقرب من ٥/٤ المنتجات الأولية التى تدخل فى التجارة العالمية.

أما فى جانب العرض ، فإن إنتاج جانب كبير من هذه المنتجات يخضع لعوامل طبيعية تؤدى فى بعض الأحيان إلى زيادة المعروض العالمى منها وعدم مقابلة هذه الزيادة بزيادة ملموسة فى الطلب عليها من جانب الدول المستوردة ، فتنخفض أسعارها العالمية وما لم يتمكن البلد من تعويض هذا الانخفاض فى السعر بزيادة فى الكمية المصدرة من سلعة التصدير الرئيسية ، فإنه يحدث نقص كبير فى حصيلة الصادرات مما يؤدى الى تدهور مركز ميزان مدفوعات هذا البلد .

هناك ايضاً الاضرابات العمالية والتى ترتبط بازدياد قوة اتحادات العمال ومطالبتها بزيادة الأجور النقدية لأعضائها بوسائلها المختلفة ، وينجم عن الاضراب تعطل الانتاج فى الصناعة المعينة فمثلاً وقوع إضراب فى احدى صناعات التصدير الرئيسية وتوقف الانتاج فيها لبعض الوقت ، قد يؤثر تأثيراً سلبياً سيئاً على صادرات البلد وبالتالى على مركز ميزان المدفوعات مثل الاضراب الذى حدث فى انجلترا عام ١٩٢٦ من عمال صناعة الفحم والذى استمر أكثر من ستة أشهر وترتب عليه

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

انخفاض الصادرات وزيادة الواردات من الفحم والحديد والصلب مما أدى إلى زيادة العجز فى ميزان المدفوعات.

أما الحروب والاضطرابات السياسية فقد تؤدى إلى تدهور مركز ميزان المدفوعات ، مثل الحرب الكورية التى نشبت فى عام ١٩٥٠ وسببت رواجاً مفاجئاً فى تجارة المواد الأولية، وأحدثت ردود فعل عنيفة فى موازين مدفوعات كثير من الدول الغربية . كذلك تؤدى الاضطرابات السياسية فى الداخل إلى آثار سيئة على مركز ميزان المدفوعات ، فعلى سبيل المثال أدت ثورة الطلبة والعمال فى فرنسا عام ١٩٦٨ إلى حالة من الشلل المفاجئ وغير المتوقع فى النشاط الاقتصادى، مما كان له أثر سئ على الصادرات الفرنسية وبالتالى على مركز ميزان المدفوعات.

عرضنا أنواع وأمثلة للاختلال العارض والموسمى ، هناك أيضاً الاختلال الدورى الذى يرتبط بالدورات الاقتصادية التى تتميز بها اقتصاديات دول السوق الحر ، فالتقلبات الاقتصادية تنتقل من دولة إلى أخرى عبر التجارة الخارجية ، فحدوث الرواج الاقتصادى فى إحدى الدول يؤدى الى زيادة وارداتها من العالم الخارجى، مما يؤدى إلى زيادة الانتاج والتوظف فى تلك البلاد المصدرة والعكس صحيح فى حالة الكساد الاقتصادى ، حيث يؤدى إلى انخفاض مستويات الانتاج والتوظف وبالتالى انخفاض الطلب على الواردات من العالم الخارجى ، وبسبب تفاوت درجة مرونة الصادرات والواردات ، فإن الآثار الطبيعية لكل ذلك هى إحداث آثار متفاوتة على موازين مدفوعات مختلف الدول، ومن هنا يحدث

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الاختلال فى هذه الموازين.

٢ - الاختلال الهيكلى (الأساسى) فى ميزان المدفوعات:

أوضح البروفسور هابرلر أن المعيار الجوهرى لتحديد ظروف الاختلال الأساسى هو وجود عجز مستمر فى ميزان المدفوعات وهو نتيجة لوجود خلل أساسى فى اقتصاد البلد ولم يحدث بسبب ظروف غير عادية ويتميز بأن علاجه يحتاج إلى عمل أكثر من مجرد تقديم الأموال على أسس محدودة ومؤقته. وهكذا ، فإذا واجهت احدى الدول استنزافاً خطيراً فى احتياطياتها الخارجية بدون أن تكون قادرة على استعاده التوازن فى حساباتها الخارجية ويهدد باستنفاد احتياطيات هذه الدولة الخارجية .

وتتعلق أسباب العجز المستمر بعوامل ذات طبيعة هيكلية تؤثر على قدرة البلد على التصدير ، أو على ميله للاستيراد ، أو على قدرته على اجتذاب رؤوس الأموال ، أو على طاقته على سداد الالتزامات على نحو يجعله يعانى عجزاً مستمراً فى ميزان مدفوعاته .

ويرجع هذا النوع إلى أحد أو بعض العوامل التالية:

- تغير هيكل الطلب الخارجى وتحوله إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر ، ومن الأمثلة الحية على ذلك ما سجله الاقتصاد العالمى من تحول الطلب الدولى من الفحم إلى البترول ، ومن الألياف الطبيعية إلى الألياف الصناعية .
- التغيرات التى تصيب هيكل النفقات النسبية المكتسبة والتى تؤدى إلى

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

اختلاف المزايا النسبية بين الدول ، فالتطورات التكنولوجية من شـــانها أن تؤدى إلى اكتساب إحدى الدول لمزايا الطلب الخارجى على صادراتها من تلك المنتجات، وهو ما يؤدى إلى حدوث اختلال فى موازين المدفوعات.

- ارتفاع مستويات الدخول لاحدى الدول كما هو الحادث فى الدول الأعضاء فى منظمة الأوبك الأمر الذى يرفع من طلبها الخارجى على الواردات مما يؤدى إلى حدوث اختلال فى ميزان المدفوعات.
- حدوث تغيير فى الأصول التى تمتلكها احدى الدول فى العالم الخـــارجى، الأمر الذى يصحبه تغير العائد الذى تحصل عليه من العـــالم الخـــارجى وبالتالى حدوث اختلال فى ميزان المدفوعات ، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك إيران أثناء حكم الشاه.
- التضخم المحلى ، فإنه ينشأ عجز باستمرار فى ميزان المدفوعات، حيـــث تؤدى الزيادة فى الدخول النقدية إلـــى زيـــادة الطلـــب علـــى الـــواردات وامتصاص السلع المتاحة للتصدير، ومن ناحية أخـــرى يـــؤدى ارتفـــاع الأسعار المحلية الى تحول الطلب المحلى من السلع المنتجة محليـــاً إلـــى بدائلها المستوردة حيث يصبح سعرها أرخص نـــسبياً ، وتحـــول الطلـــب الأجنبى الى سلع الدول المنافسة أو إلى البدائل المنتجة محلياً فـــى الـــدول المستوردة حيث يصبح سعرها هى الأخرى أرخص نسبياً والنتيجـــة هـــى عجز باستمرار فى الحساب الجارى وميزان المدفوعات .
- تدهور الميزة النسبية للصادرات ، نتيجة لحدوث تغيرات غير متكافئة فى عرض عناصر الانتاج أو فى المعرفة التكنولوجية فى البلاد المشتركة فى

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التجارة الدولية، مما يؤدى إلى تأثير على الميزة النسبية التى يتمتع بها البعض فى سلع تصدير معينة، وبالتالى التأثير على توازن ميزان مدفوعاته مثل شيلى على صادرات النترات والنحاس ، أو الملايو على صادرات المطاط والقصدير. وعلى هذا فإن الميزة النسبية التى يتمتع بها أى بلد، سواء كان غنياً أو فقيراً فى سلع معينة لا تتصف بالدوام بل هى عرضه للتدهور كنتيجة لنمو عرض عناصر الانتاج أو للمعرفة التكنولوجية المتقدمة الأكثر سرعة فى الخارج.

-محاكاه مستويات المعيشة المرتفعة فى الدول الأخرى ، نتيجة لاصرار بعض الدول الأقل تقدماً على تقليد أنماط الاستهلاك السائدة فى الدول الأخرى الأكثر تقدماً ، على الرغم من عدم قدرتها الانتاجية ، فتزايد وارداتها من السلع الاستهلاكية من الدول المتقدمة استجابه لضغط (أثر المحاكاه) Demonstration effect، لأن انتاجها ليس مرتفعاً بدرجة كافية ولا هو ينمو بسرعة كافية لإعالة العجز المطرد عن الحساب الجارى بميزان المدفوعات . ولقد حاول بروفسور "نركس Nurks" أن يعطى تفسيراً نظرياً للارتباط بين أثر المحاكاه والعجز فى ميزان المدفوعات ، يقوم على أساس الاختلاف فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية فى المستويات العامة للانتاجية ، لأن العجز فى ميزان المدفوعات يميل لأن ينتج بطريق غير مباشر من الاختلافات فى المستويات العامة للانتاجية بين الدول ، على أساس أن انتاجية البلد تحدد دخله الحقيقى ومستوى استهلاكه ولأن هذه الاختلافات أيضاً تمارس ضغطاً صعودياً على ميل البلاد الأقل

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تقدماً للاستهلاك لا على أساس أن الانتاجية تحدد تكاليف صادرات البلد والقوة التنافسية فى السوق العالمى.

-والتفسير الأعمق الذى قدمه "تركس" يتلخص فى أن الانتاجية تحدد الدخل الحقيقى ، ولذلك فإن الاختلافات الدولية فى مستويات الانتاجية تنعكس فى اختلافات فى مستويات الدخل الحقيقى للدول النامية ثم فى مستويات استهلاكها أيضاً، لا لأن الانتاجية تحدد تكاليف صادرات البلد والقوة التنافسية فى السوق العالمى، ولا لاستطاعه هذا البلد أن يبيع أرخص من كافة الدول الأخرى ، كما يذكر "تركس" أن الضغوط التضخمية وصعوبات ميزان المدفوعات التى تميل لأن تنتج من الفوارق فى مستويات الدخل والاستهلاك ليست هى الصعوبة الأساسية وأن الصعوبة الأساسية فى نظرة هى أن أثر المحاكاه يؤدى الى زيادة الاستهلاك بدلاً من زيادة الاستثمارات.

-تدهور العائد على توظيف رؤوس الأموال محلياً ، فإن عجز ميزان المدفوعات يمكن أن ينتج عن حساب رأس المال بعيداً عن الحساب الجارى ، فالمقيمون فى البلد يمكنهم شراء أصول رأسمالية (مصانع – اراضى – مبانى) فى الخارج ، كما يمكنهم أن يقدموا قروضاً للأجانب حيث لا توجد قيود على تصدير رأس المال، هذه التحويلات الرأسمالية الى الخارج ترجع الى تدهور العائد (معدلات الربح أو الفائدة) على توظيف رؤوس الأموال فى الداخل. وذلك لأن التدفق الرأسمالى الزائد الخارج سيؤدى الى زيادة فى فائض الصادرات من السلع والخدمات الحقيقية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وانخفاض فى الدخول النقدية مما يؤدى بدوره لاى انخفاض فـــى الطلـــب الكلى الداخلى والطلب على الواردات . ولهذا يتحقق فائض فى الحـــساب الجارى بميزان المدفوعات يعوض العجز فى حساب رأس المال طويـــل الأجل الناجم عن هذا التدفق الى الخارج ، ومع ذلك يفشل فى أن يعمل هذا بالكامل ، عندئذ سينتج عجز مستمر فى ميزان المدفوعات يطلـــق عليـــه (فجوة التحويل).

- ارتفاع المديونية الخارجية ، حيث يعتبر تكوين رأس المال شرطاً ضرورياً للنمو الاقتصادى واستخدام التكنولوجيا الحديثة وتعليم وتـــدريب العمـــال. ولزيادة رصيد الدول النامية من رأس المال يتعين عليها أن تستثمر جزءاً من ناتجها القومى من خلال تخفيض بعض المـــوارد المتاحـــة لاشـــباع الاستهلاك الحالى ولكنه يرفع مستوى الاستهلاك فى المستقبل عن طريق زيادة الانتاجية الاقتصادية . وهذا يتطلب من الدول النامية أن ترفع معدل الادخار المحلى أو عن طريق اقتراض أكبر من الخارج لتمويل عجز أكبر فى الحساب الجارى بميزان المدفوعات. ويؤدى إلى نفس هذه النتيجـــة إذا كانت القروض الخارجية غير منتجة أيضاً وهناك الكثيـــر مـــن الأمثلـــة الواقعية علىارتفاع المديونية الخارجيـــة وأثـــره علـــى تـــوازن ميـــزان المدفوعات حالياً، لهذا شاعت عملية إعادة جدوله الدين فى الدول النامية . وقد لعب صندوق النقد الدولى دوراً رئيسياً فى هذا الشأن ، عـــن طريـــق عمل قروض وامتيازات أكثر مشروطة باتباع سياسات تـــصحيح وتقييـــد مناسبة من خلال الحد من الانفاق الحكومى والاستهلاكى الترفى، ومع ذلك

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يرى المعارضون لدور الصندوق أن كثيراً من التقييد لم يتمخض إلا عن خفض فى الاستثمار ولهذا جاءت شروط الصندوق بنتيجة عكسية .

وتقدم المكسيك دراسة حالة واضحة على ذلك، فقد تضاعفت ايراداتها البترولية الى ١٦ مليار دولار فى عام ١٩٨٢ ، أدت الى مزيد من الاقتراض ودينها الخارجى تضاعف أيضاً فى هذه الفترة فقد وصل إلى ٨٠ مليار دولار ، وكما قالت مجلة الايكونوميست البريطانية " المكسيك تفتتح رسمياً أزمة الديون الدولية فى عام ١٩٨٢ " ثم كانت عام ١٩٨٦ أسوأ من أزمة عام ١٩٨٢، وأوضحت التنبؤات أن المكسيك سوف تحتاج الى اقتراض أجنبى كبير ، وقد جادل كثير من الاقتصاديون بأن التقييد سيؤدى على اى الأحوال الى تعويق النمو وأنه غير مجدى. وفى منتصف ١٩٨٦ ، تم التوصل الى اتفاق يتيح اقتراض كبير جديد مشروطاً بضرورة القيام بسياسات التصحيح المناسبة.

والخلاصة أن الدول النامية يجب أن تتخذ إجراءات تصحيحية فى هيكلها الاقتصادى سواء بتنويع هيكل الانتاج أو الحد من الاستيراد وذلك باستخدام كافة وسائل السياسة الاقتصادية فى مجال التجارة الدولية سواء عن طريق فرض الرسوم الجمركية أو القيود الكمية أو الرقابة على الصرف الأجنبى ، ويقوم صندوق النقد الدولى بدور هام عندما تتعرض الدول الأعضاء إلى أزمة مدفوعات نتيجة عجزها عن سداد التزاماتها وذلك من خلال الإنفاق معها على برامج للاصلاح الهيكلى.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أسباب اختلال التوازن الاقتصادى الخارجى :

فى ضوء دراستنا للنظريات المختلفة فى التجارة الدولية ودراستنا للعوامل المؤدية الى اختلال ميزان المدفوعات من الوجهة الاقتصادية ، نجد أن هناك علاقة دالية بين حجم التجارة الخارجية وثلاثة عوامل هامة[1]، تغير مستوى الأسعار ، تغير سعر الصرف الأجنبى، تغير مستوى الدخل، سيتم شرحها باختصار كالتالى:

أولاً : تغير مستوى الأسعار:

إن حالات التضخم أو الانكماش التى تصيب احدى الدول يترتب عليها تغيرات مناظرة لها فى مستويات الأسعار المحلية والعالمية ، ففى حالة التضخم فإن الزيادة المقترنة بمستويات الأسعار المحلية تؤثر على حجم الصادرات والواردات (على فرض بقاء العوامل الأخرى على حالها)، مما يؤدى الى انخفاض الطلب الخارجى على الصادرات ، وزيادة الطلب الداخلى على الواردات ، الأمر الذى يؤدى الى حدوث اختلال فى ميزان المدفوعات . أما إذا أصيبت الدولة بحالة من الانكماش ، فإن انخفاض مستوى الأسعار المحلية من شأنه أن يؤدى إلى انخفاض الطلب على الصادرات وزيادة الطلب على الواردات . وهكذا يمكننا القول أن

---

[1] د.فؤاد هاشم عوض، التجارة الخارجية والدخل القومى، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٠٣-٢٠٨.

د. سعيد النجار ، التجارة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٥٠-٢٥٢.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كمية صادرات وواردات دولة معينة تتوقف على مستوى الاسعار بالداخل مقارنة بمثيلة فى الخارج.

ثانياً : تغير سعر الصرف الأجنبى:

كما نعلم أن سعر الصرف الأجنبى يتولى الربط بين مستويات الأسعار المحلية فى دول العالم المختلفة ، فإذا كان سعر الصرف الأجنبى أعلى من المستوى الذى يتفق مع الأسعار السائدة فى الداخل ، أدى هذا الى ظهور عجز فى ميزان المدفوعات. وعلى العكس إذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة العملة المحلية عند مستوى أقل مما يتفق مع مستويات الأسعار السائدة فى الداخل فى علاقتها بالأسعار فى الخارج ، فيؤدى هذا الى ظهور فائض فى ميزان المدفوعات. ويطلق على الحالة الأولى تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته Overvaluation ، بينما فى الحالة الثانية تقييم سعر الصرف بأقل من قيمته Undervaluation .

ففى الحالة الأولى ، فإن تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته يؤدى الى جعل السلع المستوردة أرخص فى نظر المستهلك المحلى، والسلع المحلية المصدرة الى الخارج أعلى فى نظر المستهلك الأجنبى، مما يؤدى إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات وبالتالى حدوث اختلال سالب فى ميزان المدفوعات. أما فى الحالة الثانية، فإن السلع المستوردة ستكون أعلى فى نظر المستهلك المحلى والسلع المصدره أرخص فى نظر المستهلك الأجنبى ، فيؤدى الى حدوث اختلال موجب فى ميزان

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المدفوعات . ومن أبرز الأمثلة على الحالة الأولى ، حالة الاسترلينى عندما تحددت فى عام ١٩٢٥ ثم تبين بعد ذلك أن القيمة التى تقررت كانت أعلى مما يتفق ومستوى الأسعار الداخلية السائدة فى انجلترا فى ذلك الوقت. وهو الأمر الذى أدى إلى وجود صعوبات لصناعات التصدير الإنجليزية وزيادة الواردات مما اضطر انجلترا فى نهاية الأمر الى الخروج عن نظام الذهب عام ١٩٣١.

ومن أوضح الأمثلة على الحالة الثانية هى تقييم المارك فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بأقل من قيمته وأقل مما يتفق مع إمكانيات الانتاج الألمانى عام ١٩٤٨، مما ترتب على ذلك حدوث زيادة فى الصادرات الألمانية وانخفاض فى الواردات الالمانية من العالم الخارجى وحقق ميزان المدفوعات فائضاً ظل يتراكم حتى عهد قريب، واضطرت ألمانيا فى نهاية الأمر الى رفع قيمة عملتها الخارجية فى مارس ١٩٦١ بحوالى ٥% ثم الى تعويم المارك عام ١٩٧١.

ثالثاً : تغير مستوى الدخل:

تؤدى زيادة مستويات الدخول فى الدولة إلى زيادة إنفاقها على الواردات، كما أن انخفاض مستويات دخولها يؤدى إلى انخفاض إنفاقها على الواردات . وبالمثل فإن زيادة مستويات الدخول فى الدول الأجنبية يؤدى إلى زيادة إنفاقها على السلع والخدمات المحلية ، أى إلى زيادة صادرات الدولة الى العالم الخارجى، كما أن نقص مستويات الدخول فى

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الدول الأجنبية يقترن عادة بانخفاض طلبها على السلع والخدمات المحلية، أى انخفاض صادرات الدولة إلى الخارج.

هناك عوامل أخرى تؤثر فى حجم التجارة الخارجية ، وتسبب اختلالاً فى التوازن الاقتصادى الخارجى ، ومن بين هذه العوامل تغير عدد المستهلكين الأجانب ، وتغير أذواقهم وتغير المستوى التكنولوجى ، إلا أنه من الملاحظ أن التغير فى هذه العوامل لا يتم عادة إلا فى فترات زمنية متباعدة ولهذا من الممكن اعتبارها ثابتة عند دراسة العوامل المؤثرة فى التوازن الاقتصادى الخارجى. وبالنسبة للدول النامية يمكننا إضافة عامل آخر يسبب اختلالاً فى موازين مدفوعات هذه الدول، وهو التنمية الاقتصادية والذى يقتضى زيادة واردات هذه الدول من السلع الانتاجية ومستلزمات الانتاج وغيرها من "سلع التنمية" والتى تستمر لفترة طويلة نسبياً ، حيث يتم تمويلها عن طريق قروض طويلة الأجل متعاقد عليها مقدماً . وقد تضطر بعض الدول الى تمويلها من خلال بنود ميزان المدفوعات ، فيحدث اختلال هيكلى مزمن فى هذه الموازين.

سياسات ميزان المدفوعات :

عندما يكون اختلال ميزان المدفوعات راجعاً إلى قوى راسخة وليس سبب عارض أو مؤقت ، فإنه يتعين المبادرة باتباع السياسات الكفيلة باصلاحه وتصحيحه وإعادة التوازن إليه مرة أخرى ، وإلا انتهى الأمر بنفاذ احتياطيات الدولة الخارجية أو بلوغ مديونيتها للعالم الخارجى حداً

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خطيراً ولا يستطيع أحداً أن يقرضها، وتصبح الدولة فى مركز حرج ولا يتوافر لها أى غطاء كافى ضد التقلبات قصيرة الأجل فى ميزان مدفوعاتها.

وتنحصر هذه السياسات التى يمكن للحكومة اتباعها لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات فى ثلاث سياسات عامة:

١-اتباع سياسات نقدية ومالية انكماشية .

٢-إجراء تخفيض فى سعر الصرف.

٣-فرض قيود مباشرة على المعاملات الخارجية.

ونحاول إعطاء فكرة مختصرة عن مدى فاعليه هذه السياسات فى تصحيح اختلال ميزان المدفوعات وما تتضمنه كل سياسة من تضحيات اقتصادية .

أولاً : السياسات النقدية والمالية الانكماشية:

كما نعرف أن إتباع سياسات نقدية ومالية انكماشية يؤثر على حجم الانفاق والدخل القومى ، وهذا يؤثر بدوره على ميزان المدفوعات . نفترض مثلاً أن احدى الدول التى تعانى عجزاً مستمراً فى ميزان مدفوعاتها ، فتخفض عرض النقود، وتزيد الضرائب ، وتخفض الإنفاق الحكومى ، وتحاول تخفيض مستوى الطلب الكلى على السلع والخدمات. فى هذه الحالة سينخفض الإنفاق المحلى مباشرة ومعه الإنفاق على السلع والخدمات المستوردة . والانخفاض فى الإنفاق المحلى قد يخفض الطلب

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الداخلى على السلع القابلة للتصدير، ومن ثم يحرر سلعاً أكثر من الاستهلاك المحلى للتصدير. وعلاوة على ذلك، قد يؤدى الانخفاض فى الإنفاق والإنتاج المحلى إلى بعض الانخفاض فى الأسعار المحلية بالنسبة للأسعار الأجنبية ، مسبباً تحويل إنفاق كلاً من المواطنين والأجانب من السلع والخدمات الأجنبية إلى تلك المنتجة محلياً ، ونتيجة هذه العمليات كلها يحدث تحسن فى ميزان المدفوعات، على الرغم من أنه سيصطحب بانخفاض فى الدخل والتوظف، إلا أن هذه السياسة الانكماشية ستكون ملائمة إذا كانت الدولة تعانى من ضغط تضخمى فى الداخل ولديها عجز فى ميزان المدفوعات .

إن تطبيق إجراءات نقدية ومالية انكماشية يساعد على تخفيض الطلب المحلى الزائد على السلع والخدمات ، وهذا الأثر فى حد ذاته كفيل بأن يخفض الواردات ويشجع الصادرات .

خلاصة القول أن أفضل علاج لمحاربه التضخم وتقليل العجز فى ميزان المدفوعات هو تخفيض الإنفاق الكلى ، والسياسة النقدية يمكن أن تساعد فى خفض ضغط الطلب ، فهى تعمل فى التحكم فى تكلفة وإتاحة الائتمان ، ففى أثناء التضخم يستطيع البنك المركزى أن يرفع تكلفة الاقتراض وأن يخفض مقدره البنوك التجارية على خلق الائتمان والنتيجة ستكون انخفاض فى حجم الانفاق ، ودور السياسة النقدية من خلال تحديد أسعار أعلى للخصم، أو متطلبات أعلى للاحتياطى، أوعمليات السوق المفتوحة، أو القيود النوعية على الائتمان أو تنظيم الائتمان الاستهلاكى

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

واشتراط هوامش متغيرة للضمان.

أما بالنسبة للسياسة المالية للحكومة ، فيمكن أن تسهم أيضاً للسيطرة على التضخم وتقليل العجز فى ميزان المدفوعات ، أما عن طريق خفض الانفاق الخاص بزيادة الضرائب على القطاع الخاص ، أو عن طريق إنقاص الانفاق الحكومى ، أو مزج كلا العنصرين . وهكذا ففى فترات التضخم ، ينبغى على الحكومة أن تكبح إنفاقها هى وأن تزيد أسعار الضرائب لخفض الانفاق الخاص ، حيث إنه من المناسب أن تخطط لتحقيق "فائض الميزانية" أثناء فترات التضخم.

وهكذا فالإجراءات المالية تتألف من خفض الانفاق الحكومى ، فرض ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب القديمة لتقليل حجم الدخل الممكن التصرف فيه فى أيدى الناس وخفض مقدار الفجوات التضخمية، تشجيع الادخار أو إدخال مشروعات للادخار الاجبارى وإدارة الدين العام بحيث ينخفض عرض النقود. ولتفعيل هذه الإجراءات الانكماشية فى تحسين الحساب الجارى بميزان المدفوعات هناك عاملين أساسيين هما:

١-مدى قدرتها على تخفيض الطلب الكلى على السلع والخدمات.

٢-مدى ما ينتج عن الانخفاض فى الطلب الكلى على السلع والخدمات من نقص فى الواردات وزيادة فى الصادرات ، فعلى سبيل المثال دولة مثل هولندا، حيث تعادل الواردات حوالى ٤٠% من إجمالى الناتج القومى ، وقد يكون الاعتماد مبدئياً على الاجراءات النقدية والمالية والانكماشية مناسباً لتصحيح العجز فى ميزان المدفوعات ويتضمن تضحيات بسيطة نسبياً .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولكن فى بعض البلاد الأخرى لا يساهم القطاع الخارجى إلا بنسبة صغيرة من مجموع المعاملات القومية، ففى الولايات المتحدة مثلاً لا تمثل الواردات أكثر من ٥% من إجمالى الناتج القومى، فإذا كان لهذا البلد أن يعتمد فقط على الاجراءات النقدية والمالية الانكماشية لتحقيق تحسن معين فى ميزان المدفوعات ، فإنه سيلزم إحداث خفض كبير فى الطلب الكلى مما يعرض الاقتصاد القومى لانكماش حاد أو بطالة .

ثانياً : تخفيض سعر الصرف :

عندما يواجه بلد ما بعجز مستمر فى ميزان مدفوعاته يهدد باستنفاد الاحتياطيات من الصرف الأجنبى (والتسهيلات الائتمانية الخارجية) المتاحة للسلطات النقدية ، يصبح عندئذ البديل لاتخاذ إجراءات نقدية ومالية انكماشية ، أو فرض قيود مباشرة على المعاملات الخارجية لتصحيح هذا العجز ، هو القيام بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية ، على أنه ينبغى التأكد مما إذا كان التخفيض سيؤدى فعلاً إلى إزالة – تخفيض – العجز فى ميزان المدفوعات أم لا.

وكما نعلم أن تخفيض سعر صرف العملة يمكن أن يؤثر على كافة بنود ميزان المدفوعات، الصادرات والواردات من السلع والخدمات ، التحويلات من جانب واحد (تحويلات المهاجرين، الهبات والتبرعات الشخصية)، وحركات رؤوس الأموال (القروض الخاصة، الأوراق المالية ، الاستثمارت المباشرة). ومع ذلك فالاعتبار الرئيسى هو أثر تخفيض سعر

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الصرف على الصادرات والواردات من السلع والخدمات ، فبالنسبة لمعظم الدول، يساهم الحساب الجارى عادة بالقسط الأكبر من اجمالى مركز المدفوعات الخارجية ، بالإضافة إلى الوزن النسبى الكبير للحساب الجارى فى تحديد مركز ميزان المدفوعات . وذلك لأن هناك من يعتقد أن تخفيض العملة قد يؤدى الى تدهور الحساب الجارى بدلاً من تحسنه . ولهذا يجب دراسة الآثار المتوقعة من تخفيض قيمة العملة قبل تقرير التخفيض كوسيلة لتصحيح العجز فى ميزان المدفوعات.

ثالثاً : القيود المباشرة على المعاملات الخارجية:

وهو أحد البدائل لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات ، حيث تقوم هذه السياسة على ثلاث مجموعات رئيسية من القيود على المعاملات الخارجية، قيود نقدية ، وقيود مالية، وقيود تجارية ، تستهدف تلك القيود التأثير على عناصر معينة فى ميزان المدفوعات بطريق مباشر ، على النقيض من السياسات النقدية والمالية الانكماشية وتخفيض سعر الصرف التى –عن طريق التأثير على الدخول والأسعار- تؤثر على ميزان المدفوعات بطريق غير مباشر. وتشمل القيود النقدية : الرقابة على الصرف بمختلف أشكالها ووسائلها ، وتشمل القيود المالية : كافة الضرائب والإعانات على بنود معينة فى ميزان المدفوعات ، وتشمل القيود التجارية: حصص الاستيراد واحتكار التجارة الحكومى[1].

[1] د.كامل بكرى ، الاقتصاد الدولى ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٠٨-٣٤٨.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أ- القيود النقدية على المعاملات الخارجية

إحدى الوسائل القوية التى يمكن أن تلجأ إليها السلطات لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات هى فرض الرقابة على الصرف لتنظيم مدفوعاتها الخارجية ، هنا يكون الغرض هو الهبوط بالواردات مباشرة إلى مستوى الصادرات أو فرض رقابة أكثر شمولاً على الصرف إذا لزم الأمر للحد من الإنفاق على الخدمات الأجنبية وتصدير رؤوس الأموال .

وهناك نوعين من القيود على الصرف ، قيود كمية Quantitative Exchange Restrictions قوامها إخضاع الحصول على الصرف الأجنبى لترخيص إدارى بالمنع أو المنح، وقيود سعرية Cost Exchange Restrictions قوامها اختلاف الأسعار المقررة لبيع الصرف الأجنبى باختلاف الغرض من الاستعمال.

ب- القيود المالية على المعاملات الخارجية

تتحصل القيود المالية على المعاملات الخارجية فى كافة الضرائب والإعانات العادية عن بنود معينة فى ميزان المدفوعات والأمثلة الواضحة على هذا : الرسوم الجمركية الإضافية على الواردات بقصد تقليل كمية الواردات ، وبالتالى تخفيض مجموع الإنفاق عليها بالصرف الأجنبى وإعانات التصدير بقصد تنشيط الصادرات وزيادة مجموع المتحصلات من الصرف الأجنبى . ومن أمثله ذلك الضريبة التى فرضتها جمهورية مصر العربية فى عام ١٩٦٤ بواقع ٥% على التحويلات الرأسمالية وتحويلات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الاعانات والسياحة.والجدير بالذكر أن القيود المالية والقيود النقدية هما وسيلتان إداريتان مختلفتان لتحقيق نفس النتائج الاقتصادية.

ج- القيود التجارية على المعاملات الخارجية:

تتحصل القيود التجارية على المعاملات الخارجية أساساً فى حصص الاستيراد والاحتكارات الحكومية ، ويمكن التأثير بها عن طريق إجراءات إدارية تحدد حجم أو قيمة الواردات . وهذا الشكل من القيود المباشرة قابل للتطبيق بسهولة أكثر على الواردات المنظورة بالمقارنة مع الواردات غير المنظورة .

ميزان المدفوعات ومراحل التطور الاقتصادى:

يتأثر طابع ميزان المدفوعات للدولة ، وخاصة فيما يتعلق بحساب التجارة المنظورة وبند دخل الاستثمارات وحساب رأس المال طويل الأجل، بمرحلة التطور الاقتصادى الذى بلغته الدولة خلال مراحل نمو الاقتصاد القومى المختلفة . وهكذا تتناسب مع كل مرحلة من مراحل النمو الاقتصادى صورة خاصة لميزان المدفوعات. ويمكننا التمييز بين المراحل الأربعة التالية:

أولاً : مرحلة المقترض الحديث

وهى مرحلة الاقتصاد القومى فى بداية تطوره حيث الطاقة الانتاجية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ضعيفة والقدرة على الانتاج محدودة وحيث يستدعى استقدام رؤوس أموال أجنبية للاسهام فى بناء الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومى. وفى هذه المرحلة تستورد الدولة أكثر مما تصدر ومن ثم يتحقق عجز فى حساب التجارة المنظورة ، أى زيادة فى قيمة الجانب المدين عن قيمة الجانب الدائن، كذلك تسدد الدولة فوائد وأرباح عن القروض التى تعقدها، ومن ثم يتحقق عجز أيضاً فى بند دخل الاستثمارت ، لهذا تقترض الدولة رؤوس الأموال الأجنبية لا لبناء هيكلها الانتاجى فحسب، بل أيضاً لتغطية العجز فى ميزان التجارة المنظورة وبند دخل الاستثمارات. ومعنى هذا تحقق فائض فى حساب رأس المال طويل الأجل فى هذه المرحلة ، كما يلاحظ أن الاقتصاد القومى يكون مديناً للخارج فى مفهوم ميزان الدائنية والمديونية الدولية ، وهذا ما يظهره عجز بند دخل الاستثمارات ، وكذلك مقترضاً من الخارج فى مفهوم ميزان المدفوعات وهذا يبينه فائض حساب رأس المال طويل الأجل.

ثانياً : مرحلة المقترض البالغ:

وفى هذه المرحلة تبدأ الدولة بتصدير سلع أكبر من قيمه ما تستورده منها وذلك بفضل ما تم بناؤه من طاقة انتاجية ومن ثم يتحقق فائض فى حساب تجارتها المنظورة ، لكنه نظراً لاضطرارها الى الاستمرار فى سداد مبالغ وفوائد وأرباح لرؤوس الأموال التى سبق أن حصلت عليها، فضلاً عن أقساط ما يحين سداده من القروض التى تلقتها وهى مبالغ لا

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يكفى لسدادها ما يتحقق من فائض فى ميزان التجارة المنظـــورة ، فإنهـــا تضطر إلى الاستمرار فى الاقتراض للوفاء بالجزء الباقى من هذه المبالغ، لهذا يتحقق فى هذه المرحلة عجز فى بند دخل الاستثمارات وفائض فـــى حساب رأس المال طويل الأجل، ولكن هذا الفائض غالباً ما يكون أقل فى مقداره من الفائض فى المرحلة الأولى السابقة . وفى هذه المرحلة لا زال الاقتصاد القومى مديناً للخارج وكذلك مقترضاً منه، وإن كان بشكل أخف منه فى مرحلة المقترض الحديث السابقة.

ثالثاً : مرحلة المقترض الحديث:

وهنا يبلغ نمو الاقتصاد القومى حداً يمكن فيه للدولة أن تستغنى عن الاقتراض من الخارج ، كما يمكن للزيادة فى قيمة الصادرات عن قيمـــة الواردات أن تغطى ما يتعين على الدولة سداده من دخل للاستثمارات فيها وأقساط القروض التى تلقتها ، وأن تتبقى بعد هذا مبالغ يمكنها اســـتخدامها فى إقراض الدول الأخرى وهكذا يتحقق فـــائض فـــى ميـــزان التجـــارة المنظورة كبير جداً وعجز فى بند دخل الاستثمارات وعجز لأول مرة فى حساب رأس المال طويل الأجل . وفى هذه المرحلة نجد أنه بينما لا يزال الاقتصاد القومى مديناً للخارج فإنه قد يصبح مقرضاً له، وهذا مـــا يبينـــه عجز حساب رأس المال طويل الأجل .

رابعاً : مرحلة المقرض البالغ:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وفى هذه المرحلة من نمو الاقتصاد القومى تزداد المبالغ التى يحصل عليها من استثماراته فى الخارج ومن ثم يتحقق فائض كبير فى بند دخل الاستثمارات ويسمح هذا الفائض للاقتصاد القومى بأن يستورد بقيمة أكبر من القيمة التى يصدر بها مما يعنى تحقق عجز فى حساب التجارة المنظورة لكن مقدار فائض بند دخل الاستثمارات يزيد عن مقدار عجز حساب التجارة المنظورة مما يسمح للاقتصاد القومى بأن يستمر فى إقراض الخارج ويستمر حساب رأس المال طويل الأجل فى تحقيق عجز . وفى هذه المرحلة نجد الاقتصاد القومى وقد أصبح دائناً للخارج، كما أنه مازال مقرضاً له، وقد مرت بريطانيا بهذه المرحلة ما بين السبعينيات من القرن التاسع عشر والثلاثينات من القرن العشرين.

والجدير بالذكر أن الدورة التى عرضناها لميزان المدفوعات لا تعبر عن اتجاه عام و لا عن مسار حتمى ينبغى أن تسير فيه مراحل النمو للاقتصاد القومى وما يناسبها من حالة خاصة لميزان المدفوعات ، فعلى سبيل المثال بريطانيا والاتحاد السوفيتى الى جانب الصين الى حد ما، لم تعرف مرحلة استقدام رؤوس الأموال الأجنبية لتنمية الاقتصاد القومى وعجز حساب رأس المال طويل الأجل وذلك لأن بريطانيا كانت هى الدولة الأولى التى تنمو الرأسمالية فيها ولم توجد الدولة التى يمكنها أن تقترض منها لبناء الطاقة الانتاجية لها. أما الاتحاد السوفيتى والصين فقد اتجها الى الاقتصاد القومى نفسه، وليس إلى الدول الأخرى للحصول على الفائض اللازم للقيام بالاستثمارات اللازمة لتنمية الاقتصاد القومى وإن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كان يلاحظ أن رؤوس الأموال الفرنسية والأوروبية قد أسهمت بدرجة كبيرة فى بناء اقتصاد روسيا ، كما أن الاتحاد السوفيتى قد ساعد الصين فى بناء اقتصادها القومى فى أوائل الخمسينات من هذا القرن.

الفصل الثالث

سعر الصرف

درسنا فى الفصل السابق ميزان المدفوعات ، تعريفه، مكوناته، معايير قياس العجز أو الفائض فى هذا الميزان، ثم توصلنا إلى ضرورة ربط مفاهيم التوازن الاقتصادى لميزان المدفوعات بمفاهيم قوى السوق فى سعر الصرف الأجنبى ممثلة فى قوى الطلب على الصرف الأجنبى، وقوى العرض منه، فميزان المدفوعات يتوازن اقتصادياً حينما يتحقق التوازن فى سوق الصرف الأجنبى ، أى حينما يتكافأ الطلب على الصرف الأجنبى مع عرض الصرف الأجنبى.

وتتطلب الخطوة التالية تحليل سوق الصرف الأجنبى وخصائصه وكيفية تحقيق التوازن فيه فى ظل نظم الصرف المختلفة، ولهذا سنبدأ فى هذا الفصل بتعريف سعر الصرف وسوق الصرف وأنواعه المختلفة، ثم ننتقل بعد ذلك إلى كيفيه تحديد سعر الصرف فى ظل نظام الصرف الثابت (قاعدة الذهب الدولية)، نظام الرقابة على الصرف ، ثم نختم تحليلنا ببيان استخدام تغيرات سعر الصرف فى علاج الخلل فى ميزان المدفوعات.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تعريف سعر الصرف :

يعرف سعر الصرف بأنه السعر الذى يتم به مبادله عمله بلد ما بعمله بلد آخر ، وسعر الصرف الأجنبى Foreign Exchange Rate هو قيمة الوحدة من العملة الأجنبية مقومه بوحدات من العملة المحلية ، ويعتمد الكيفية التى يتحدد بها سعر الصرف على نظام المدفوعات المتبع.

ومن الناحية النظرية هناك نظامان متطرفان، الأول هو نظام أسعار الصرف المعومة Free Floating System والثانى هو نظام أسعار الصرف الثابتة Fixed System وبينهما أنظمة مختلفة تجمع بين التثبيت والتعويم كنظام التعويم المدار Managed Floating ونظام التثبيت المدار Managed Fixed.

ومن الملاحظ أن سعر الصرف إنما يتحدد فيما يعرف بسوق الصرف الأجنبى ، وهو السوق الذى يتم فيه التلاقى بين عرض الصرف الأجنبى طلباً للعملة الوطنية والطلب على الصرف الأجنبى عرضاً للعملات الوطنية . وفيما يلى نقدم تحليلاً وافياً لسوق الصرف الأجنبى من حيث خصائصه التى تميزه عن غيره من الأسواق ، والعوامل التى تحكم كل من الطلب على الصرف الأجنبى وعرض الصرف الأجنبى ثم أنواع سوق الصرف الأجنبى والمعاملات التى تتم فى كل منها[١].

[١] Krugger A.,"Exchange –Rate Determination,"Cambridge University Press, 1983, p p.4-5.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

سوق الصرف الأجنبى:

إن الوظيفة الأساسية للسوق هى أن تتحول قوة شرائية بين البلاد – أى أن تسهل التبادل بين العملة المحلية والعملات الأجنبية (الصرف الأجنبى)[1]. وسوق الصرف الأجنبى ليست سوقاً مثل أسواق الأوراق المالية أو البضائع، فليس لها مكان مركزى يجتمع فيه المتعاملون ، وليست قاصرة على أى بلد واحد ، وأنها ميكانيكية يتم بواسطتها الجمع بين مشترى وبائعى الصرف الأجنبى ، حيث أنها تتكون أساساً من عدد من البنوك تقوم باستبدال العملات ، فالبنوك تصنع "سوق الصرف الأجنبى" وتعمل بدورها كتجار جملة فى العملة بالنسبة للتجار والمستثمرين عموماً .

إن الصرف الأجنبى ليس سلعة متجانسة ، فهناك عده أشكال مختلفة من الحقوق المالية قصيرة الأجل على الأجانب مسميه بعملة أجنبية ، حيث تعتبر أسرع وسائل إجراء المدفوعات الدولية هى "الحوالة التلكسية" والتى تعتبر أكثر أدوات الصرف الأجنبي أهمية اليوم.

١ -خصائص سوق الصرف الأجنبى :

كما هو معروف أن أسواق السلع والخدمات لعناصر الانتاج يتم تصنيفها إلى أسواق كاملة تسودها المنافسة الكاملة وأسواق غير كاملة تسودها الصور الاحتكارية وصور المنافسة الاحتكارية . ففى حالة الأسواق الكاملة فإن السلع المتبادلة تكون متجانسة تماماً ، أى تختفى

[1] د. سعيد النجار ، التجارة الدولية ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٧.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ظاهرة تنوع المنتجات ، فلا يمكن التمييز بين نوع من المنتج وآخر لأسباب شخصية أو معنوية أو جغرافية ، ولهذا يسود سعر واحد للسلعة فى جميع أنحاء السوق، أما فى حالة الأسواق الناقصة ، فإن السلع المتبادلة بداخلها تكون غير متجانسة ، كما أن الأسعار تكون متفاوتة بين أرجاء السوق الواحد .

وفى ضوء ما سبق فإن أسواق الصرف الأجنبى تدخل ضمن طائفة الأسواق الكاملة التى تسودها خصائص المنافسة الكاملة ، فالنقود وهى السلعة المتبادلة تتجانس تماماً بين جميع وحداتها ، وأن أسعارها تتماثل بين أرجاء سوق الصرف الواحد. وفى تحليلنا لأسواق الصرف الأجنبى نعتمد على عدد من الفروض الإيضاحية.

-وجود دولتين فقط تمثل الأولى الاقتصاد الوطنى، والثانية الاقتصاد العالمى.

-توجد عملتين فقط هما العملة الوطنية (الجنيه المصرى) والعملة الاجنبية (الدولار الامريكى). وإذا استعرضنا العلاقات المختلفة داخل سوق الصرف الاجنبى ، من خلال استعراضنا لدوال الطلب على الصرف الاجنبى والعرض منه كما هو موضح فى الشكل رقم (١٢).

ففى هذا الرسم البيانى نقيس الكميات المطلوبة والمعروضة من الصرف الاجنبى . والمتمثلة على المحور الأفقى ، وسعر الصرف (سعر الدولار) على المحور الرأسى.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

سوق الصرف الأجنبى

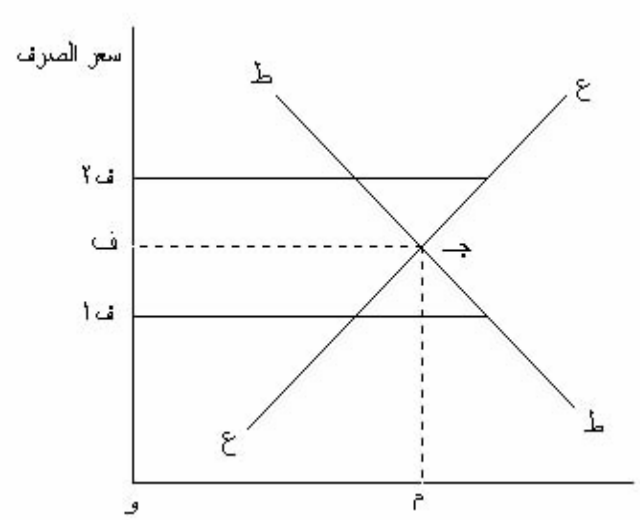

الشكل رقم (١٢)

الكميات المطلوبة والمعروضة من الصرف الأجنبى

نلاحظ من الشكل أن المنحنى ط ط يرمز إلى جدول الطلب على الصرف الأجنبى، والمنحنى ع ع يرمز إلى جدول عرض الصرف الأجنبى . كذلك يفترض أن هذين المنحنيين يأخذان الشكل الطبيعى لهما،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بمعنى أن جدولا الطلب على الصرف الأجنبى وعرضه يخضعان لأحكام القواعد الخاصة بالعرض والطلب ، فيميل جدول الطلب الى التغير فى اتجاه عكسى مع السعر ، على حين يميل جدول العرض الى التغير فى اتجاه طردى معه . وبعبارة أخرى تتزايد الكمية المعروضة من الصرف الأجنبى بارتفاع السعر، وتنخفض بانخفاضه ويتحدد سعر الصرف عند المستوى الذى تتوازن عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضه شأنه فى ذلك شأن باقى الأسعار ، وكما نرى فى الشكل يتحقق هذا التوازن عند النقطة (ج) ويتوقف التوازن فى سوق الصرف ومن ثم التوازن فى سعر الصرف على كل من مرونتى الصادرات والواردات وكلما كانت مرونة الصادرات ومرونة الواردات قريبة من المالانهاية فإن إحداث تغيير طفيف فى سعر الصرف يؤدى إلى إصلاح الاختلال فى ميزان المدفوعات أما إذا كانت كل من مرونتى العرض والطلب صغيرة وتقترب من الصفر كلما كان من الصعب تحقيق عملية التوازن ، أو أننا نحتاج إلى تغييرات كبيرة فى سعر الصرف لإحداث تغييرات فى ميزان المدفوعات ، وهكذا يمكن لسعر الصرف التوازنى أن يتغير نتيجة للتغير فى ظروف العرض أو الطلب أو الاثنين معاً .

٢ - الطلب على الصرف الاجنبى:

يمثل جدول الطلب على الصرف الاجنبى كل العوامل التى ينتج عنها طلب على الدولار الامريكى ، وعلى هذا ينشأ الطلب على الصرف

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الاجنبى من جميع العمليات الواردة فى الجانب المدين من ميزان المدفوعات . ويمكن حصر مصادر الطلب على الوجه التالى [١]:

-واردات السلع أو الواردات المنظورة .

-واردات الخدمات أو الواردات غير المنظورة .

-التحويلات للخارج .

-صادرات رؤوس الأموال .

- واردات الذهب.

ويمكن القول أن منحنى الطلب ط ط المبين فى الشكل رقم (١٢) يمثل جدول الطلب المستقل على الصرف الاجنبى وأن مصادر الطلب على الصرف الأجنبى تمثل معاملات اقتصادية مستقلة مدينة. ويتوقف الطلب على الصرف الأجنبى (عرض العملة الوطنية) على مجموعتين من العوامل ، المجموعة الأولى وتمثل سعر الصرف الاجنبى، فى حين أن المجموعة الثانية تمثل ظروف الطلب على الصرف الاجنبى[٢].

وإذا تناولنا المجموعة الاولى ، فإن الطلب على الصرف الاجنبى يعتبر متغيراً تابعاً لسعر الصرف الاجنبى الذى يعتبر المتغير المستقل، وعليه فإنه يمكن القول بوجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والكمية

---

[١] د.جودة عبد الخالق ، مدخل الى الاقتصاد الدولى ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية، عام ١٩٧٨، ص١٠٩.

[٢] د.العشرى حسين درويش، التجارة الخارجية، مكتبة عين شمس، القاهرة، عام ١٩٧٨، ص ص ٨٨-٩٣.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلوبة من الصرف الأجنبى ، فالعملات الأجنبية لا تطلب لذاتها ولكن لشراء السلع والخدمات الأجنبية. وإذا افترضنا أن هناك دولتان هما مصر والكويت ، ففى هذه الحالة نجد أن طلب المصريين يتجه نحو الدينار الكويتى لشراء السلع والخدمات الكويتية، غير أن الطلب على الصرف الاجنبى (الدولار الامريكى، الدينار الكويتى) لا يتوقف فقط على سعر الصرف الاجنبى، وإنما يتوقف على ما يطلق عليه ظروف الطلب على الصرف الاجنبى وهذه هى المجموعة الثانية، فإذا كان تغيير سعر الدولار الامريكى يؤدى إلى الانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى الطلب ط ط على الدولار الامريكى ، إلا أن تغيير ظروف الطلب ينقله بأكمله من وضعه الأول ليتخذ موضعاً آخر وهو ما يعنى أيضاً أن جدول الطلب على الصرف الاجنبى فى بداية تحليلنا يبطل ويستدعى الأمر أن يحل محله جدول جديد يبين تأثير سعر الدولار على الكمية المطلوبة منه.

٣- عرض الصرف الاجنبى:

إن مصادر عرض الصرف الاجنبى (الطلب على العملة الوطنية) أى كافة البنود الواردة فى الجانب الدائن من ميزان المدفوعات هى على الوجه التالى:

-الصادرات السلعية أو الصادرات المنظورة .

-الصادرات الخدمية أو الصادرات غير المنظورة.

-التحويلات للداخل.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

-واردات رؤوس الأموال.

-صادرات الذهب.

وعلى هذا يمكننا القول أن منحنى العرض ع ع الموضح فى الشكل رقم (١٢) يمثل العرض المستقل، وان مصادر عرض الصرف الأجنبى المقصودة فى هذا الشكل هى المعاملات الاقتصادية المستقلة الدائنة . وأن عرض الصرف الاجنبى (الطلب على العملة الوطنية) يتوقف بدوره على مجموعتين من العوامل ، تتعلق المجموعة الأولى بالعلاقة الطردية بين سعر الصرف الاجنبى والكمية المعروضة منه، فى حين تتعلق المجموعة الثانية بظروف العرض حيث يترتب على تغيرها بطلان جدول عرض الصرف الأجنبى والحاجة إلى جدول جديد له . وإذا أمعنا النظر إلى المجموعة الأولى ، نجد أن عرض الصرف الاجنبى يعتبر متغيراً تابعاً ، فى حين أن سعر الصرف الاجنبى يعتبر متغيراً مستقلاً . لهذا نقول أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف الاجنبى (الدولار الامريكى) والكميات المعروضة منه. فإذا ارتفع سعر الدولار الامريكى ، ازدادت الكمية المعروضة منه، أما إذا انخفض سعر الدولار الامريكى فإن ذلك يؤدى إلى انخفاض الكميات المعروضة منه، بمعنى أن اثر تغير سعر الصرف الاجنبى يقتصر على الانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس المنحنى الخاص بعرض الصرف الأجنبى من حيث تأثير سعر السلعة على العرض . أما إذا حللنا المجموعة الثانية ، نجد أنه إذا تغيرت ظروف العرض بالزيادة ، فإن النتيجة هى انتقال منحنى عرض الصرف الاجنبى

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بأكمله إلى يمين المنحنى الاصلى، إشارة إلى أن الكمية المعروضة من الصرف الاجنبى عند كل مستوى من مستويات سعره تزيد عما كانت عليه. أما إذا حدث تغير فى ظروف العرض بالنقصان ، فإن النتيجة هى انتقال منحنى الصرف الاجنبى بأكمله إلى أسفل وإلى اليسار إشارة إلى أن الكمية المعروضة عند كل مستوى من مستويات سعر الصرف تصبح أقل مما كانت عليه.

من التحليل السابق يتضح لنا أن تيارات الصرف الاجنبى (الدولار الأمريكى) الداخله الى البلاد أو الخارجة منها تمثل فى حقيقة الأمر البنود الواردة فى ميزان المدفوعات المستقل Autonomous Balance of Payments. وهكذا يمكن القول أن التوازن فى سوق الصرف الاجنبى يتطابق مع التوازن السوقى لميزان المدفوعات على النحو الذى حدده "ماخلوب" F. Machlup، لهذا يمكن القول أن سعر الصرف فى الشكل السابق رقم (١٢) لا يمثل فقط معدلاً للصرف التوازنى (سعر الصرف التوازنى) فى سوق الصرف الأجنبى حيث يتطابق الطلب على الصرف الاجنبى مع عرضه ، وإنما يمثل ذلك المعدل الذى يكفل تحقيق شرط التوازن السوقى لميزان المدفوعات حيث أن :

قيمة الصادرات + التحويلات من الخارج +واردات رأس المال = قيمة الواردات + التحويلات الى الخارج + صادرات رأس المال.

وفى هذه الحالة فإنه يتساوى من حيث الأهمية إذا تم تقدير بنود ميزان المدفوعات بالدولار الامريكى ، فإن المسافة وم تمثل مجموع بنود

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ميزان المدفوعات المستقلة الدائنة، وهى فى الوقت ذاته تعادل بنود ميزان المدفوعات المستقلة المدينة حيث أن النقطة (ج) تمثل نقطة التوازن فى سوق الصرف الاجنبى . أما إذا تم تقدير بنود ميزان المدفوعات بالجنية المصرى (العملة الوطنية) فإن كل جانب من جانبى ميزان المدفوعات المستقل يعادل المساحة و ف ج م ، هذه المسافة هى نتاج الكمية المطلوبة أو المعروضة من الدولار (و م) مضروباً فى سعر العملة الوطنية معبراً عنه بالعملة الأجنبية (أى سعر الجنيه المصرى معبراً عنه بالدولار الامريكى) ومقدراه (و ف).

إذن المستطيل و ف ج م = و م X و ف

وإذا أردنا معرفة الخصائص الأساسية لوضع التوازن فى سوق الصرف الاجنبى ، نأخذ الوضع (و ف١)، عند هذا السعر الجديد يكون الطلب على الصرف الأجنبى < عرض الصرف الأجنبى ويدفع فائض الطلب هذا بسعر الصرف الى العودة من جديد الى الارتفاع ، وهو ما يؤدى بدوره الى انخفاض الكمية المطلوبة من الصرف الاجنبى وزيادة الكمية المعروضة منه الى أن يتكافأ مرة أخرى سعر الصرف (و ف١) مع سعر الصرف التوازنى (و ف) . وعلى ذلك فإذا حدث وكان سعر الصرف الجديد معادلاً للمسافة (و ف٢) فإن الكمية المعروضة من الصرف الاجنبى < الكمية المطلوبة منه، ويدفع فائض العرض بسعر الصرف الجديد إلى التعادل مع سعر الصرف التوازنى ، وبناء عليه يمكن الاستنتاج أن سعر الصرف التوازنى (و ف) يعتبر توازناً مستقراً على

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أساس قوى (فى ظل نظم الصرف الحر أو المرن) تتكفل بتصحيح أى إنحراف لسعر الصرف عن وضعه التوازنى. فإذا تم استبدال مصطلحات الطلب على الصرف الأجنبى والعرض منه باصطلاحات ميزان المدفوعات المستقل، فإنه يمكن القول بأن التوازن المستقر فى سوق الصرف الأجنبى يناظر حالة التوازن المستقر فى ميزان المدفوعات [١].

أنواع سوق الصرف الأجنبى:

هناك نوعين من سوق الصرف الأجنبى هما[٢] :

١-أسواق الصرف الحاضرة: وهى الأسواق التى يتم فيها التعامل على اساس أسعار الصرف الحاضرة Spot Exchange Rates.

٢-أسواق الصرف الآجلة أو المستقبلية: وهى الأسواق التى يتم فيها التعامل على أساس أسعار الصرف الآجلة Forward Exchange Rates وهى التى يتم فيها من الآن الاتفاق على بيع أو شراء عملة أجنبية طبقاً للسعر الآجل على أن يؤجل اتمام التسليم والتسلم إلى حين حلول الفترة المتفق عليها.

ولتوضيح الفرق بين أسعار الصرف الحاضرة وأسعار الصرف الآجلة ، نفترض أن أحد الأشخاص قد باع الدولارات الامريكية لشخص آخر مقابل الجنيهات المصرية طبقاً لسعر الصرف الحاضر ، فمعنى ذلك

---

[١] د.سعيد النجار ، التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٨-٢٢٣.

[٢] د. وجيه شندى، المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية، مرجع سبق ذكره ، ص ٨-٩.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أن البائع والمشترى يتبادلان الصرف الأجنبى فى الحال . أما إذا تم الاتفاق على أن يتم التعامل على أساس أسعار الصرف الآجله، فإن معنى ذلك أن يشترى شخص من شخص آخر كمية من الدولارات الامريكية على أن يكون التسليم فى فترة لاحقه. وكلما طال آجل التسليم كلما انخفض سعر الصرف الآجل ، ويرجع ذلك الى احتمالات توقع انخفاض قيمة العملة الأجنبية فى المستقبل، مما يؤدى الى إجراء خصم على السعر الحالى بين العملتين الأجنبية والوطنية . أما إذا حدث وتوقع البائع والمشترى ارتفاع قيمة العملة الأجنبية بالنسبة لقيمة العملة الوطنية فى المستقبل فإنه يتم فى هذه الحالة إضافة علاوة إلى السعر الحالى. وبصفة عامة يمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع من المعاملات التى تتم فى اسواق الصرف الآجلة أو المستقبلية على النحو التالى :

أ- المضاربة Speculation

إذا توقع المتعاملون فى سوق الصرف الآجلة أن سعر احدى العملات سيرتفع فى المستقبل ، فإنهم فى هذه الحالة سيتجهون إلى شراء أكبر كمية من هذه العملة وبيعها فيما بعد عندما يكون سعرها قد ارتفع ، وبالعكس إذا تصور المتعاملين فى سوق الصرف الأجنبى أن سعر احدى العملات سينخفض فى المستقبل فإنهم يلجأون إلى بيع هذه العملة الآن وشرائها فيما بعد والاستفادة من فرق السعرين. على أن المضاربة على ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة فى أسواق الصرف الآجلة أو المستقبلية تحمل نوعين

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من الأعباء المالية :

الأول : يتمثل فى مخاطر المضاربة نفسها ، فقد تتحقق توقعاته فى ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة وقد لا تتحقق.

الثانى : سعر الفائدة التى كان يستطيع المضارب فى الحالة الأولى (ارتفاع قيمة العملة) الحصول عليها لو أنه احتفظ بأمواله بعملته الأصلية فى أحد البنوك أو الفائدة التى سيضطر المضارب فى الحالة الثانية (انخفاض قيمة العملة) دفعها الى البنك نظير الاقتراض منه.

أما الربح الذى يتوقعه المضارب على قيمة العملة ، فإنه يتوقف على مقدار صحة توقعاته بالمقارنة بالتوقعات العامة للسوق ، فهناك مضارب على الصعود الذى يكون متفائلاً أو مضارب على الهبوط الذى يكون متشائماً [١].

ب- التحكيم أو المراجحة Arbitrage

إنها تلك العمليات التى تهدف الى تحقيق ربح للاستفادة من الفارق السعرى فى سعر صرف عملة معينة بين سوقين أو أكثر فى وقت واحد عن طريق شراء العملة فى السوق المنخفضة السعر وبيعها فى السوق مرتفعة السعر. فإذا كان سعر صرف الدولار فى سوق الصرف بالقاهرة هو ٥٠ قرشاً وكان سعر صرف الجنيه المصرى فى سوق الصرف بلندن يعادل استرلينى واحد، وكان سعر صرف الجنية الاسترلينى فى نيويورك

[١] H. Robert Heller , International Monetary Economics, Prentice – Hall, International Series in Management , New Jersey –London , 1974, P.55.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

هو ٢,٥ دولاراً أمريكياً ، فإن معنى ذلك أنه فى الامكان تحويل ٢ دولار إلى جنيه واحد مصرى فى سوق القاهرة، وتحويل هذا الجنيه المصرى إلى جنيه استرلينى فى سوق لندن ثم تحويل الجنيه الاسترلينى الى ٢,٥ دولار فى سوق نيويورك ، فكأن مبلغ ٢ دولار الذى بدأت به العملية يمكن من الحصول على ٢,٥ دولار من خلال عمليات تحويل متتالية فى اسواق الصرف المختلفة ولهذا يطلق عليه التحكيم أو المراجحة.

ومن هنا يمكن القول ان عمليات التحكيم أو المراجحة- على عكس المضاربة- تهدف الى الاستفادة من التفاوت القائم بين اسعار صرف العملات فى اسواق الصرف المختلفة مما يؤدى الى القضاء على هذا التفاوت وسيادة سعر واحد للعملة الأجنبية بين هذه الأسواق المختلفة . أما عمليات المضاربة فتسعى إلى الاستفادة من اختلاف متوقع فى قيمة العملة داخل سوق واحد للصرف ولكن مع اختلاف الوقت.

وفى ضوء ذلك يمكن حصر الاختلاف بين عمليات المضاربة وعمليات التحكيم أو المراجحة فى ثلاث نقاط جوهرية على الوجه التالى:

- **الوقت** : بينما يحاول المحكم أو المراجح الاستفادة من اختلاف قائم فى أسعار صرف العملات بين أسواق الصرف المختلفة فى وقت واحد، نجد أن المضارب يحصر نشاطه فى سوق واحدة ، ولكن مع اختلاف الوقت بين السوق الحاضرة والسوق الآجلة .

- **درجة التأكد**: يقوم المحكم أو المراجح بعمليات البيع والشراء على أساس سعر معلن ومحدد فى اسواق الصرف المختلفة . أما المضارب فإنه

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يتوقع اتجاهاً معيناً لأسعار الصرف ويأمل أن تتحقق توقعاتـــه فـــى هـــذا المجال.

- **تعدد الأسواق** : تقتضى عمليات التحكيم أو المراجحة التعامل فى اكثر من سوق واحد للصرف ، أما عمليات المضاربة فيمكن أن تتم فى ســـوق واحد للصرف.

جـــ- التحكيم فى سعر الفائدة :

تتم عمليات التحكيم أو المراجحة فى سعر الفائدة فى حالة اخـــتلاف أسعار الفائدة على ودائع البنوك الآجلة بين أسواق النقد المختلفة، على سبيل المثال ، نفترض وجود مستثمر مصرى يسعى الى زيـــادة العائـــد علـــى الاستثمارات النقدية المماثلة من خلال ايداع أمواله فى صورة ودائع لـــدى البنوك ، فإذا كان سعر الفائدة على الودائع لدى البنوك المصرية لمدة عـــام هو ١٠% وكان سعر الفائدة على الودائع لمدة سنة لدى البنوك الانجليزيـــة هو ١٥% لذلك فإن هذا المستثمر المصرى سوف يحاول ايداع مدخراته فى سوق لندن . ولكى يتسنى له ذلك لابد من إجراء عملية تحويل للجنيهـــات المصرية الى جنيهات استرلينية ، غير أن مكمن الخطورة هو أنه بعد سنة سوف يحاول هذا المستثمر إعادة تحويل الجنيهات الاسترلينية إلى جنيهات مصرية مرة أخرى . ففى هذه الحالة فإنه سوف يتعرض لمخـــاطر تقلـــب الأسعار ، فقد يرتفع سعر الجنية الاسترلينى بالنسبة للجنية المصرى ، وفى هذه الحالة يستفيد المستثمر المصرى من ارتفاع سعر الجنية الاسترلينى ،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بالإضافة الى العائد الذى حققه من ارتفاع سعر الفائدة على ايداعاتـــه فـــى أسواق النقد بلندن، أما إذا انخفض سعر الجنية الاسترلينى بالنسبة للجنيـــة المصرى ، فإنه فى هذه الحالة سيتحمل خسارة ناتجه عن انخفاض ســـعر الصرف ، وقد تستوعب هذه الخسارة كل أو بعض ما يحصل عليـــه مـــن ارتفاع سعر الفائدة على ايداعاته فى أسواق النقد بلندن.

وتفادياً لمخاطر التقلبات فى ســـعر الـــصرف ، ســـيقوم المـــستثمر المصرى بحساب مقدار الفائدة التى ستعود عليه ليربح نتيجة اختلاف سعر الفائدة بين سوق النقد بالقاهرة وسوق النقد بلندن (٥%) وبين المـــصاريف التى سوف يتحملها نتيجة لقيامه بعمليات التحكيم أو المراجعة بالنسبة لسعر الفائدة[١].

ويقتضى الأمر التفرقة بين الحالات الثلاث التالية:

١-إذا كان سعر الصرف بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترلينى فى السوق الآجله يعادل سعر الصرف فى السوق الحاضرة، فـــإن المـــستثمر المصرى سيستفيد من كل الاختلافات تقريباً فى سعر الفائدة بـــين القـــاهرة ولندن وبعد خصم مصاريف التحكيم والتى تعرف باسم " التحكيم الـــصافى بالنسبة لسعر الفائدة ".

٢-أما إذا كان سعر الصرف بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترلينى فى السوق الآجلة منخفضاً عن سعره فى السوق الحاضرة ، فإن المستثمر

---

[١] د.وجيه شندى ، المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية ، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٦-١٧.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المصرى فى هذه الحالة سيحقق ربحاً يزيد عن الاختلاف فى سعر الفائدة بمقدار انخفاض السعر الآجل عن السعر الحاضر.

٣-فى حالة كون سعر الصرف بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترلينى فى السوق الآجلة مرتفعاً عن سعره فى السوق الحاضرة، فإن المستثمر المصرى فى هذه الحالة قد لا يحقق ربحاً إذا كانت مصاريف التحكيم تعادل الفرق بين سعر الفائدة بين الدولتين ، ويعرف هذا الوضع باسم "المركز المحايد" على انه من المحتمل أن يكون العبء المالى للتحكيم أو المراجحة أكبر من الاختلاف فى سعر الفائدة بين سوق القاهرة وسوق لندن إذا كان سعر الصرف بين الجنية المصرى والجنيه الاسترلينى فى السوق الآجلة أعلى من سعره فى السوق الحاضرة ، وفى هذه الحالة لن تكون هناك فائدة مادية من الاستثمار فى لندن .

العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات :

من المعروف أن عرض الصرف الاجنبى إنما يستمد مصدره من مختلف المعاملات، سواء الجارية أو الرأسمالية، التى تظهر فى الجانب الدائن ، أو جانب المتحصلات فى ميزان المدفوعات والذى يمثل فى نفس الوقت طلب غير المقيمين على العملة الوطنية ، وبالمثل فإن الطلب على العملة الاجنبية إنما يمثل فى المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية الذى يستمد مصدره من مختلف المعاملات التى تظهر فى الجانب المدين أو جانب المدفوعات وعليه فإن التوازن فى سوق الصرف الحرة إنما يرتبط

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بتوازن ميزان المدفوعات[١] وفقاً لما يعرف بالتوازن السوقى[٢] Market Balance حيث تعمل التغيرات فى سعر الصرف على تصحيح الاختلال فى ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصده دولية حيث يمثل العجز فائض عرض من العملة المحلية فى سوق الصرف، مما يعمل على انخفاض القيمة الخارجية لها Depreciation ويعطى بدوره ميزة تنافسية للسلع والخدمات "والأصول المالية" التى تصبح أرخص نسبياً فيشجع ذلك الصادرات ويقلل من الواردات، ويفترض استمرار انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية حتى يختفى العجز . وبالمثل فى حالة الفائض الذى يمثل فائض طلب على العملة الوطنية. حيث يفترض استمرار ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية Appreciation الذى يعطى ميزة تنافسية للسلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية ، حتى يختفى الفائض ويستعيد الميزان توازنه ويمكن توضيح هذه الآلية بالرجوع إلى الرسم التوضيحى التالى :

---

[١] على ان ميزان المدفوعات يسجل المعاملات التى تمت بالفعل Ex-Post خلال فترة زمنية عادة سنة بينما التعامل فى سوق الصرف يتم بصورة يومية لتحديد أسعار الصرف التوازنية لكافة المعاملات بالنقد الأجنبى ، لذلك فإن التوازن فى ميزان المدفوعات إنما يتم عند سعر صرف يمثل فى الحقيقة بمتوسط لأسعار الصرف التوازنية خلال الفترة التى يغطيها الميزان . ولمزيد من التفصيل راجع :

Salvatore, S. "International Economics ", Chapter 9, The Foreign Exchange Market and The Balance of Payments, Cambridge Massachuse's, 1978. p. 204-206.

[٢] M. Macllup, "Three Concepts of Balance of Payments", Economic Journal, March 1950.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

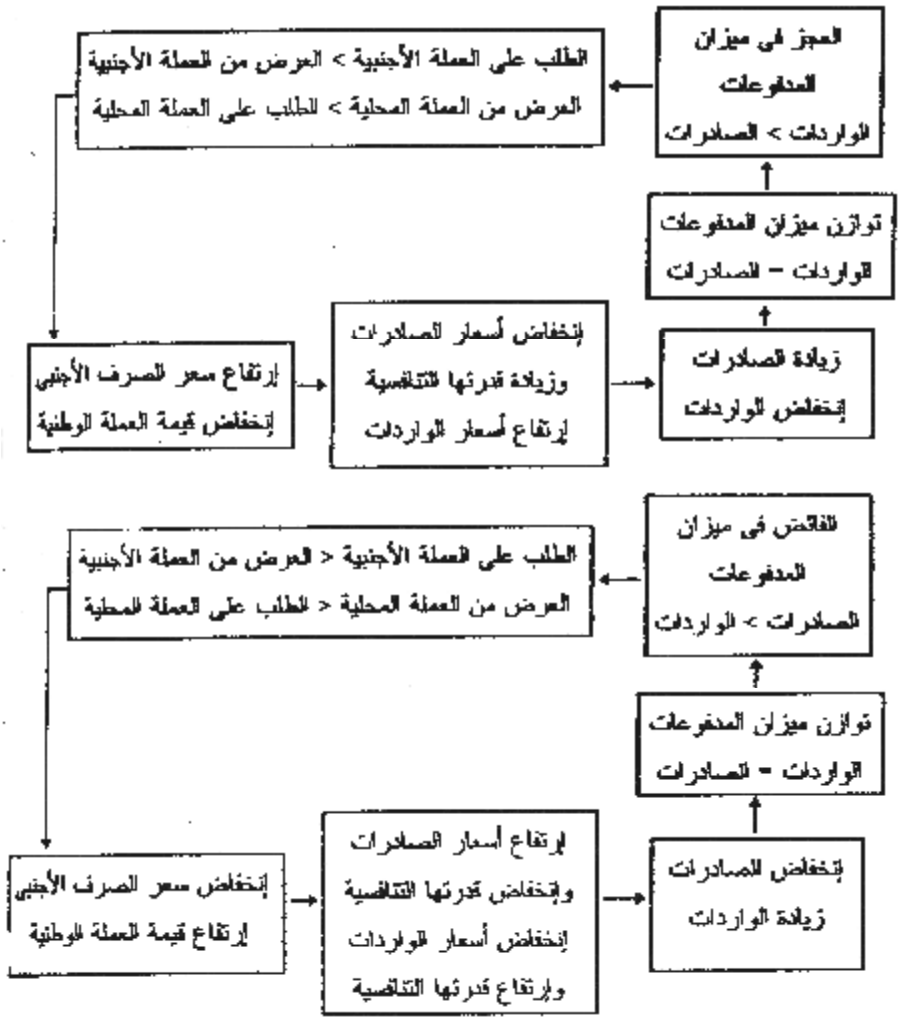

هذا من الناحية النظرية ، ولكن التجربة العملية لهذا النظـــام علـــى

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المستوى الدولى وذلك بعد الحرب العالمية الأولى عندما خرجت الدول المتحاربة عن قاعدة الذهب وأخذت بنظام النقد الورقى الإلزامى – قد ابرزت فشله فى تصحيح العجز فى ميزان المدفوعات وعجزه عن تحقيق الاستقرار الاقتصادى . وذلك بسبب سياسة التوسع النقدى التى اتبعتها الدول من أجل إعادة بناء اقتصادياتها بعد الحرب والتى زادت من الضغوط التضخمية مما ساعد على تفاقم العجز فى موازين المدفوعات. ولم يعد الانخفاض فى القيمة الخارجية للعملة الوطنية قادراً على تصحيحه، إلى جانب ذلك تزايدت حدة المضاربة على العملات التى تتدهور قيمتها مع عدم تدخل السلطات النقدية من أجل مساندتها وهكذا تسبب تطبيق نظام أسعار الصرف المرنة خلال تلك الفترة فى عدم استقرار أسعار الصرف مما عرقل التجارة الخارجية [1].

نظم الصرف المختلفة:

إذا كان سعر الصرف شأنه شأن سعر أى سلعة أخرى يتحدد بجدولى العرض والطلب ، فهذا لا يعطى الإجابة على كثير من الأسئلة الهامة، وفى مقدمتها هل يكون سعر الصرف ثابتاً أم متغيراً ؟ وهل هذا الثبات أو التغير مطلق أم له حدود معينة؟ وما هى الحدود إن وجدت؟

[1] د.حازم منصور، "التوازن الاقتصادى الداخلى والنظام النقدى الدولى"، معهد الدراسات المصرفية – محاضرة رقم ٢٧ ص ٤، البنك المركزى المصرى، ١٩٦٩-١٩٧٠.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وترجع أهمية هذه الأسئلة الى الدور الكبير الذى يلعبه سعر الصرف باعتباره همزة الوصل بين مستويات الأسعار فى الدول المختلفة وهذا أمر مرتبط الى درجة كبيرة بالاستقرار الاقتصادى لهذه الدول وقضايا النمو والتنمية بها.

ولأن العوامل التى تتفاعل فى تكييف الطلب والعرض على الصرف الأجنبى وبالتالى فى تحديد سعره، إنما تختلف باختلاف نظام سعر الصرف السائد Exchange System والذى يعرف بمجموعة القواعد "قواعد اللعبة" التى تحدد دور كل من السلطات والمتعاملين الآخرين فى سوق الصرف الاجنبى .

ويمكننا دراسة الأنظمة المختلفة لأسعار الصرف الأجنبى ، نظام أسعار الصرف الثابتة والذى يعرف أيضاً باسم قاعدة الذهب الدولية ، ونظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة والذى يعرف أيضاً باسم نظام العملات الورقية المستقلة ونظام الرقابة على الصرف الأجنبى وغيرها على الوجه التالى:

أولاً : نظام أسعار الصرف المرنة أو المعومة : Flexible Exchange Rate system

فى ظل هذا النظام يتوقف سعر الصرف، شأنه فى ذلك شأن سائر الأسعار ، على العوامل المحددة لعرض الصرف الاجنبى والطلب عليه فى سوق الصرف الاجنبى دون أى تدخل من السلطات النقدية . وفى ظل هذا

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

النظام فإن سعر الصرف الاجنبى للدولار يتحدد بتفاعل قوى الطلب والعرض، وأن أى سعر صرف أقل من هذا السعر فإن الكمية المطلوبة من الدولارات تفوق الكمية المعروضة ، وهذا الفائض فى الطلب سوف يدفع سعر الصرف الى الارتفاع فى اتجاه السعر التوازنى والعكس صحيح.

كما تختفى فى هذا النظام العلاقة المحددة بين العملات المختلفة على النحو المتبع فى ظل نظام أسعار الصرف الثابتة ، فعلى العكس من قاعدة الذهب الدولية التى تعتمد على ثبات أسعار صرف عملات الدول المختلفة طبقاً لوزن كل منها من الذهب . وفى الوقت الحاضر يطلق على نظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة اسم نظام تعويم العملات Floating System ، وفى ظل هذا النظام لا تتحمل كل من السلطات النقدية والمالية عبئاً معيناً فى مجال علاج الخلل فى ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة فى مجالات الحد من الواردات ، إحداث تغييرات معينة فى مستويات الاسعار والدخول فى الداخل ، إحداث تغييرات مناظرة فى معدلات أسعار الفائدة، أو وضع قيود على انتقالات رؤوس الأموال.

ولهذه فمن غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرارها الاقتصادى رهناً لتقلبات قوى العرض والطلب فى سوق الصرف الأجنبى ، فسعر الصرف يعتبر من الأسعار الهامة التى تنعكس تغيراتها على مستويات الاسعار فى الداخل والخارج وبالتالى على مستويات النشاط الاقتصادى. ولهذا تتخذ السلطات من الاجراءات المناسبة كادوات للتاثير على سعر الصرف تفادياً لحدوث مثل هذه الآثار الضارة وهنا يجب التفريق

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بين نوعين من التعويم :

١ - **التعويم النظيف Clean Floating**، وفيه تقوم السلطات النقدية بترك سعر الصرف حراً يتحدد طبقاً لقوى العرض والطلب فى سوق الصرف الاجنبى ، وفى نفس الوقت تقوم بإنشاء ما يعرف باسم "أموال موازنة الصرف" Exchange Stabilization Fund عن طريق تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب والاحتياطيات النقدية التى يتسنى بمقتضاها أن تتدخل فى اسواق الصرف الأجنبى بائعة أو مشترية بقصد حماية قيمة العملة الخارجية من التأثيرات العارضة أو المؤقتة .

٢ - **التعويم غير النظيف Dirty Floating**، يتمثل فى تدخل السلطات النقدية فى أسواق الصرف الأجنبى بائعة أو مشترية بقصد التاثير على قيمة عملتها لتحقيق أهدافاً معينة مثلاً زيادة المعروض منها وتخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها لزيادة الطلب العالمى عليها. وقد تدخل هذه السلطات كمشترية لعملتها الوطنية بهدف زيادة الطلب عليها وبالتالى رفع قيمتها لمنع رؤوس الأموال من الهرب للخارج.

ثانياً : نظام أسعار الصرف الثابتة: Fixed Exchange Rate System

نظراً لأهمية سعر الصرف فى ربط مستوى الاسعار المحلية بمستوى الاسعار الأجنبية ، فإنه على خلاف سائر الأسعار ، قد تعرض

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

للتثبيت خلال فترة طويلة من الزمن ، ذلك فى ظل نظام المدفوعات القائم على قاعدة الذهب الدولية International Gold Standard، فمنذ منتصف القرن التاسع عشر اتجهت الحكومات الى تحديد قيمة ثابتة للوحدة من العملة الوطنية بالنسبة لوزن معين من الذهب ، مع ضمان قابلية التحويل بينهما بلا قيود ، بالإضافة إلى حرية استيراد وتصدير الذهب من وإلى الدول التى اتبعت "قاعدة الذهب" وبذلك حافظت تلك الدول على اسعار صرف "ثابتة" لعملاتها. وقد ظل نظام المدفوعات يعمل بكفاءة وبصورة تلقائية فى تصحيح الاختلال فى ميزان المدفوعات ولكن على حساب الأوضاع الاقتصادية الداخلية لكل دولة . وعلى حين يعتمد نظام أسعار الصرف المرنة على التغيرات فى سعر الصرف لإستعادة التوازن الخارجى, يعتمد نظام اسعار الصرف الثابتة على تغير هيكل الاسعار الداخلية لاستعادة التوازن، فوفقاً لما عرف بقواعد اللعبة Rules of the game فإن خروج الذهب من الدول التى تعانى من العجز يؤدى الى تخفيض العرض النقدى المحلى الذى يمارس تأثيراً إنكماشياً على التجارة الداخلية فتنخفض كل من الأسعار والدخول ، وتستمر تلك الآثار الانكماشية حتى تنخفض المدفوعات الى الخارج وتتزايد المتحصلات بالقدر الذى يعيد التوازن لميزان المدفوعات. وأيضاً دخول الذهب إلى الدول التى تحقق الفائض يؤدى إلى زيادة العرض النقدى المحلى بما يمارسه من آثار توسعيه فترتفع كل من الدخول والأسعار المحلية وتستمر تلك الآثار حتى تتزايد المدفوعات للخارج وتنخفض المتحصلات بالقدر الذى يستعيد

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التوازن الخارجى[١]. وقد انهزمت قاعدة الذهب الدولية فى أعقاب أزمة الكساد العظيم فى الثلاثينات من هذا القرن نظراً لتحول القدر الرئيسى للسياسة اقتصادية فى ذلك الحين، إلى محاولة استعادة التوازن الداخلى وتحقيق التوظف الكامل بصرف النظر عن استقرار أسعار الصرف[٢].

ثالثاً : نظام التثبيت المدار "نظام بريتون وودز"

قام هذا النظام فى المقام الأول على تثبيت أسعار الصرف وإلزام السلطات النقدية بالتدخل فى سوق الصرف للحفاظ عليها من خلال استخدام ما لديها من أرصدة نقدية دولية لمواجهة الاختلال المؤقت فى ميزان المدفوعات ، إلا أن النظام لم يستبعد إمكانية تغيير أسعار الصرف لعلاج الاختلال فى الميزان وخاصة إذا استمر لفترة طويلة من الزمن . وقد عرف العالم هذا النظام فى منتصف الأربعينات حينما عقد مؤتمر بريتون وودز للاتفاق على قواعد نظام نقدى جديد لتنظيم المعاملات النقدية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . وقد وضعت اتفاقية صندوق النقد الدولى IMF

---

[١] ويعرف هذا التحليل بمصطلح Price Specie – Flow Mechanism نظرية آلية الأسعار – النقود – التدفق السلعى ، راجع الفصل الثانى ديفيد هيوم.

ويرجع الفضل فى صياغة هذه النظرية إلى الكتاب الكلاسيك وخاصة ديفيد هوم ولمزيد من التفصيل راجع :

Andrew , C. "International Money" ELBS, 1982, pp.42-44.

[٢] لمزيد من التفصيل راجع: د.رمزى زكى ، التاريخ النقدى للتخلف، عالم المعرفة ، القاهرة، أكتوبر سنة ١٩٨٧ ، ص ١١٤-١٢٦.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لهذا الغرض ، وكان من أهم أهدافها تشجيع التعاون النقدى الدولى وتحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية من خلال تهيئة الاستقرار لأسعار الصرف وتجنب فرض القيود على المدفوعات الخارجية وأساليب "إفقار الجار" الناجمة عن التدخل فى اسواق الصرف وإجراء التخفيضات التنافسية فى قيمة العملة، وذلك من خلال نظام للمدفوعات يقوم على تثبيت أسعار الصرف بصفة أساسية مع قابليته للتعديل فى ظل شروط محددة Adjustable peg. ولقد نصت الاتفاقية على التزام كل دولة عضو بتحديد قيمة ثابتة لعملتها الوطنية أو سعر التعادل بالنسبة لوزن محدد من الذهب أو وحدات من الدولار الأمريكى . ولذلك عرف النظام بقاعدة الذهب – الدولار Gold –Dollar Standard حيث التزمت الولايات المتحدة الامريكية بتحويل الدولار إلى ذهب على أساس سعر ثابت ٣٥ دولار للأوقية وذلك لمن يرغب من البنوك المركزية التى تحتفظ بأرصدة دولارية[١]. طبقاً لهذا النظام كان إذا تعرضت الدول الأعضاء لاختلال فى ميزان مدفوعاتها ، بشرط أن يكون مؤقتاً ، فإنها تلتزم بالتدخل فى سوق الصرف لتصحيح هذا الاختلال والحفاظ على سعر التعادل. ولقد اتاح الصندوق للدول الأعضاء حق الاستفادة من موارده وذلك فى حدود حصصهم لديه.

[١] د.عبد المنعم على راضى ، "أسعار الصرف والأزمات النقدية المعاصرة"، معهد الدراسات المصرفية، محاضرة رقم ١١ ص ٢٣-٢٤، البنك المركزى المصرى، ١٩٧٢/١٩٧٣.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أما إذا كان الاختلال "جوهرياً" أو "مزمناً" فإن اتفاقية الصندوق قد سمحت للأعضاء بإجراء تخفيض للقيمة الخارجية لعملاتها Devaluation دون الرجوع إليه وذلك فى حدود ١٠% حول سعر التعادل، وذلك تجنباً للتخفيض التنافسى فى أسعار العملات الذى خلق فوضى خلال فترة ما بين الحربين.

ولقد اعتمد استقرار نظام بريتون وودز على مدى استقرار الدولار الامريكى ، ففى خلال عقد الخمسينات لم يشهد النظام اختباراً حقيقياً ، نظراً لما شهده العالم من ظاهرة "ندرة الدولار" حيث كان الطلب العالمى على الدولار فى فترة ما بعد الحرب شديد اً بالمقارنة مع الأرصدة المتاحة منه ، مما حافظ على استقرار قوته الشرائية الخارجية بالإضافة الى استقرار قوته الشرائية فى الداخل. هذا الى جانب اتباع أغلب الدول الأعضاء لأساليب الرقابة على الصرف الاجنبى وتقييد تحويل العملات . أما الاختبار الحقيقى للنظام فكان خلال عقد الستينات حيث ظهرت دول أوربا الغربية واليابان كقوة اقتصادية لها تأثيرها على الظروف الاقتصادية الدولية[١]، ومنافساً للولايات المتحدة الامريكية التى عانت خلال تلك الفترة من عجز مستمر ومتزايد فى ميزان مدفوعاتها إلى جانب تزايد حجم استثماراتها الخارجية مما تسبب فى تزايد حجم الارصدة الدولارية التى تحتفظ بها البنوك المركزية فى دول العالم بالمقارنة برصيد الخزانة الامريكية من الذهب وهو ما عرف بمشكلة "وفرة الدولار" . وكان من الطبيعى فى ظل

[١] د.عبد المنعم راضى ، مرجع سبق ذكره، ص٢٦.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تلك الظروف ، أن يرتفع سعر الذهب فى مواجهة الدولار نتيجة زيادة الطلب عليه بغرض التخلص من الارصدة الدولارية.

وأمام هذا الوضع اضطرت حكومة الرئيس الامريكى نيكسون فى أغسطس ١٩٧١ الى اعلان وقف تحويل الدولار الى ذهب وبالتالى انهاء العمل بنظام الصرف بالدولار الذهبى كدعامة أساسية قام عليها نظام بريتون وودز[١].

وقد حاولت الدول المتقدمة متمثلة فى لجنة العشرة فى ديسمبر سنة ١٩٧١ انقاذ نظام بريتون وودز فعقدت اتفاقية سميثونيان التى نصت على زيادة حدى التقلب حول سعر التعادل الى ٢,٥% وذلك لإضفاء قدراً من المرونة لأسعار الصرف ولكن هذه المحاولات قد باءت بالفشل لينهار النظام تماماً فى مارس سنة ١٩٧٣ عندما لجأت أغلب الدول المتقدمة الى تعويم عملاتها.

رابعاً : نظام التعويم المدار Managed Floating

يقوم هذا النظام على أساس إعطاء قدراً كبيراً من المرونة لأسعار الصرف وفى نفس الوقت تتدخل البنوك المركزية[٢] فى اسواق الصرف

---

[١] لمزيد من التفصيل حول سبب انهيار نظام بريتون وودز راجع:

د.صبحى تادرس قريصة، "اقتصاديات النقود والبنوك"، الدار الجامعية الاسكندرية ١٩٨٧، ص٥٨-٦٤.

كذلك راجع : Andrew Crockett , op. cit., pp. ٢٠-٣٧.

[٢] Salvatore S. op. cit., pp. ٣٢٤-٣٣٠.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بيعاً وشراءاً للعملات الأجنبية من أجل تلافى التقلبات الحادة فـــى القـــيم الخارجية لها وتحقيق صالح وطنى على حساب البلاد الأخرى ، كأن تقوم البنوك المركزية بمساندة العملة الوطنية، إذا ما اتجهت قيمتها الخارجيـــة نحو الانخفاض من خلال شرائها فى سوق الصرف مقابل الاحتياطيات من العملات الأجنبية . والعكس حينما تتدخل البنوك المركزية من خلال شراء العملات الاجنبية مقابل العملة الوطنية من أجـــل الحفـــاظ علـــى قيمتهـــا الخارجية منخفضة نسبياً وذلك لتحقيق ميزة تنافسية على حـــساب الـــدول الاخرى . وعلى أى الحالات فإن السلطات النقدية تحتاج الى رصيد مـــن العملات الاجنبية حتى تتمكن من الحفاظ على سعر الصرف داخل الحدود المرغوبة، ويعرف هذا الرصيد بمال موازنة الـــصرف Stabilization Fund . على أنه كلما اتسع المدى الذى يتقلب خلاله سعر الصرف كلما أعطى ذلك دوراً أكبر للتغيرات فى هذا السعر لاستعادة التوازن فى ميزان المدفوعات ، وفى نفس الوقت تزايد احتياج سوق الصرف لقدر أكبر مـــن رصيد العملات لموازنة الصرف وذلك لمواجهة التقلبات الحادة والمفاجئة فى سعر الصرف التى تخلقها قوى المضاربة .

ولقد اقترح البروفسور J. E. Meade أسلوب التخفيض التـــدريجى The Crawling Peg والذى يتلخص فى إجراء تغيير ســـعر الـــصرف خلال فترة زمنية بدلاً من إجرائه عند لحظة زمنية دفعة واحدة[1] ، فعلى

[1] لقد قامت إسرائيل باتباع أسلوب التخفيض التدريجى خلال الفترة (١٩٦٩-١٩٧١) وذلـــك بهدف الوصول الى سعر الصرف التوازنى بأقل عبء اجتماعى ممكن ، راجع:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

سبيل المثال ، إجراء تخفيض فى قيمة العملة المحلية بنسبة ١٠% يمكن تنفيذه خلال خمسة شهور بمعدل ٢% شهرياً على أن يتم الاعلان عن حجم واتجاه التغيير وتوقيته مسبقاً ، وبذلك يعطى قدراً كبيراً من التاكد حول أسعار الصرف مما يقلل من دافع المضاربة ، وفى نفس الوقت يتم تلافى العبء الاجتماعى لإجراء تخفيض كبير ومفاجئ فى سعر الصرف، ولكن قد يحتاج الامر فى هذه الحالة الى إجراء زيادات فى أسعار الفائدة المحلية بنفس نسبة التخفيض حتى يتم تعويض الانخفاض فى القيمة الخارجية للعملة ويقلل من دافع التخلص منها[١].

ولقد ظهر نظام التعويم المدار فى أعقاب انهيار نظام بريتون وودز القائم على التثبيت المدار، ولقد اختلف الاسلوب الذى اتبعته الدول الأعضاء فى الصندوق حيث ظهر اسلوب الربط الى سلة عملات تأخذ فى الحسبان هيكل التجارة الدولية للدولة العضو وأسلوب الربط الى سلة حقوق السحب الخاصة وقد استهدف هذا الاسلوب تحقيق قدراً أكبر من المرونة فى الكيفية التى يتحدد بها سعر الصرف بما يضمن استقراره فى نفس الوقت.

Michaely M., "Foreign Trade Regimes and Economic Development: Israel", Columbia University Press , New York , ١٩٧٦, pp. ٢٤-٢٥.

[١]Williamson J. H. " The Crawling Peg" Essay in International Finance No.50, Princeton University Press ,1965.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خامساً : نظام الرقابة على الصرف الأجنبى Exchange Control System

تلجأ الدول التى تعانى من عجز مستمر فى مدفوعاتها الخارجية الى فرض رقابة مباشرة على الصرف الاجنبى Direct Exchange Control خاصة إذا تدهورت أرصدتها الدولية وارتفعت مديونيتها الخارجية بصورة خطيرة ولم تنجح سياسة تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها الوطنية فى استعادة التوازن الخارجى . ويتمثل نظام الرقابة على الصرف فى قيام السلطات النقدية ، بتحديد الكيفية التى يتم بها تخصيص ما يتوافر للبلد من عملات أجنبية على اوجه المدفوعات المختلفة بما يحقق التوازن فى ميزان المدفوعات . وذلك من خلال فرض مجموعة من القوانين التى تمكنها من إحكام السيطرة على كافة موارد النقد الاجنبى واستخداماته ، فمن ناحية تلزم جميع الافراد والمشروعات بتسليم السلطة النقدية ، وهى البنك المركزى والبنوك التجارية التى يصرح لها بذلك ، كل ما يؤول اليهم من عملات أجنبية عند سعر الصرف المحدد وهو فى أغلب الأحيان أقل من السعر السائد فى السوق الحرة حيث تكون قيمة العملة الوطنية مغالى فيها Overvalued ومن ناحية أخرى ، تحدد السلطة النقدية الاجراءات الادارية التى يلتزم الأفراد والوحدات الاقتصادية باتباعها للحصول على العملات الأجنبية من أجل تسوية مدفوعاتها الخارجية وعلى رأسها تراخيص الاستيراد Import Licenses والتى تمثل أداة فى يد السلطة النقدية للرقابة الكمية على الصرف

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Quantitative Exchange Control فتمنح التراخيص لاستيراد السلع الأساسية بلا قيود وفى نفس الوقت يحذر تقديمها من أجل استيراد السلع الكمالية أو من أجل تحويلات رؤوس الأموال للخارج.

هذا الى جانب قيام السلطة النقدية باتباع الرقابة السعرية على الصرف أو تطبيق نظام تعدد أسعار الصرف Multiple Exchange Rates حيث تحدد هيكل لأسعار بيعها وشرائها للصرف الاجنبى لمختلف المعاملات . وترمى الدول من وراء ذلك الى تحقيق العديد من الاهداف ، فمن ناحية تقوم السلطة النقدية بفرض أقل الاسعار للصرف الاجنبى على المتحصلات من أكثر السلع القابلة للتصدير قدره على المنافسة فى الاسواق الاجنبية ، وأيضاً على المدفوعات لاستيراد السلع الاكثر أهمية بالنسبة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع وكذلك مستلزمات الانتاج . وفى هذه الحالة يعد فرض سعر صرف منخفض بمثابة ضريبة على الصادرات التقليدية وإعانة للواردات الاساسية ، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى يمكن للسلطة النقدية تقديم إعانة للصادرات من السلع الوطنية التى تواجه منافسة قوية وتقييد الطلب على الواردات من كل من السلع الكمالية وتلك التى ينتج مثيل لها محلياً ، من أجل حماية الانتاج المحلى، من خلال فرض أسعار صرف أعلى نسبياً على تلك المعاملات وبالمثل يمكن إعانة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وتشجيع بعض الأنشطة التى تساهم فى زيادة حصيلة البلاد من العمـــلات الاجنبية كالسياحة وتحويلات المواطنين العاملين فى الخارج[١].

وعلى أى الحالات ، فإنه بالرغم من الاهداف العديدة التى يمكن أن تحققها السلطات النقدية من وراء الرقابة المباشرة علـــى الـــصرف إلا أن تعدد أسعار الصرف يحتاج الى تنظيم ادارى معقد وغالباً ما يصاحب هذا النظام ظهور سوق للصرف غير الرسمية (السوق السوداء) والتى تتكون مواردها من المتحصلات من النقد الاجنبى التى لا تقنع بـــسعر الـــصرف الادراى غير التوازنى الذى تحدده السلطة النقدية أما اســـتخداماتها فإنهـــا تتمثل فى ذلك الجزء من الطلب على النقد الاجنبى الذى لم يـــتمكن مـــن الحصول على الترخيص الادارى السالف الذكر[٢].

وجدير بالذكر ، أن سعر الصرف السائد فى السوق السوداء يكـــون أعلى من متوسط أسعار الصرف الرسمية ويعبر الى حد كبير عن السعر التوازنى وإن كان يفوقه دائماً بمقدار يقابل عنصر المخاطرة الناتجة عـــن مخالفة القوانين الى جانب هامش الربح الذى يسعى لتحقيقه تجار العملة.

وقد تحاول بعض الدول تبسيط نظام تعدد أسعار الصرف من خلال الاكتفاء بسعرين للصرف ، ويسمى بالنظام الثنائى للصرف dual Rate System وهما السعر الرسمى Official Rate وهو غالباً مـــا يكـــون

---

[١] راجع : جوزية سول ليزوندو، "توحيد أسعار الصرف المتعددة"، التمويل والتنمية ، ديسمبر ١٩٨٥، ص ٢٣-٢٤.

[٢] P. T. Elsworth , J. C. Leith " The International Economy ", Macmillan.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

منخفض حيث تغالى الدول فى تحديد القيمة الخارجية لعملاتها الوطنية على أن يختص هذا السعر بتسوية حصيلة الصادرات التقليدية والواردات الاساسية فقط والسعر الثانى تتركه السلطات النقدية ليتحدد بصورة "شبة حرة" حسب تفاعل قوى الطلب والعرض ونقصد "بشبة حرة" هنا ان السلطة النقدية تتدخل فى أغلب الأحيان بيعاً وشراء للصرف الاجنبى لمنع التقلبات الشديدة والمفاجئة فى سعر الصرف ، على أن يختص هذا السعر بتسوية كافة المعاملات التى لا يغطيها السعر الرسمى.

ونستطيع القول أن تعدد أسعار الصرف إنما يمثل فى حقيقة الأمر أحد صور التخفيض الجزئى حيث تتم "بعض المعاملات " بسعر صرف يزيد عن السعر الرسمى ، وتتضمن عملية توحيد أسعار الصرف بعد ذلك تخفيضاً كاملاً إذا ما تم التوحيد لأقرب الأسعار الى السعر التوازنى أو السعر السائد فى السوق غير الرسمية[١] .

وعلى أى الحالات ، فإن تعدد أسعار بيع وشراء السلطة النقدية للصرف الاجنبى إنما يمثل أحد مصادر الايرادات وذلك بالنسبة للعملات الاجنبية التى تحصل عليها السلطة النقدية بأسعار صرف منخفضة وتقوم ببيعها بأسعار صرف مرتفعة وأيضاً أحد مصادر النفقات ذلك بالنسبة للعملات الاجنبية التى تبيعها بسعر صرف يقل عن سعر شرائها[٢].

---

(١) P. T. Elsworth , J. C. Leith, op. cit., pp. ٣٨٥-٣٨٧.

(٢) د. محمد زكى شافعى ، مرجع سابق، ص ٢٠٨-٢٠٩.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهكذا يتضمن تعدد أسعار الصرف مزيج من الضرائب والاعانات أو الايرادات والنفقات وحيث أنها تتم على أساس اعتبارات خاصة بتوازن ميزان المدفوعات وليس على أساس الكفاءة الاقتصادية فإنها تؤدى الى سوء استخدام الموارد الاقتصادية[١].

لقد عرف العالم نظام الرقابة على الصرف الاجنبى خلال الازمة الاقتصادية الكبرى فى الثلاثينات ، حيث قامت الدول الاوروبية باتباع هذا النظام من أجل مكافحة ظاهرة هروب رؤوس الاموال قصيرة الاجل ، وأيضاً لعلاج العجز فى موازين مدفوعاتها والحيلولة دون استنزاف احتياطياتها الدولية . ولقد استمرت بعض الدول الاوروبية فى استخدام الرقابة على الصرف حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وظلت عملاتها الوطنية غير قابلة للتحويل على الرغم من تعارض ذلك مع نصوص اتفاقية صندوق النقد الدولى ، وذلك لمواجهة ندرة الدولار خلال فترة إعادة بناء تلك الدول لاقتصادياتها إلا أنها تخلصت من تلك القيود فى مارس عام ١٩٥٨ حينما أعلنت دول أوروبا الغربية واليابان قابلية عملاتها للتحويل على المستوى الدولى [٢]، اما بالنسبة للدول النامية المنتجة للسلع الأولية والمنتجات الغذائية فقد وجدت انفسها مضطرة

---

(١) Bernstein E.M. "Some Economic Aspects of Multiple Exchange Rates" IMF, Saff Paper, sept. ١٩٥٠.

(٢) د.رمزى زكى ، التاريخ النقدى للتخلف ، عالم المعرفة ، الكويت أكتوبر ١٩٨٧، ص ١٦٢-١٦٨.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

للاستمرار فى الاعتماد على نظام الرقابة وتعدد أسعار الصرف منـذ أن بدأته فى أوائل الثلاثينات وحتى الآن ، وذلك نظراً لاستمرار العجز فـى موازين مدفوعاتها وفشل سياسة " التخفيض " التى اتبعتها بعضها والتـى تسببت فى اتجاه معدلات التبادل الدولى لغير صالحها بالاضافة الى تزايد أعباء الوفاء بخدمة الديون الاجنبية[١] .

ولقد صاحب انتشار العمل بنظام الرقابة على الصرف وتحديد الدول لقيمة خارجية مغالى فيها لعملاتها الوطنية ظهور أنظمة المدفوعات الثنائية وهى كما عرفها الدكتور محمد زكى شافعى عبارة عن "اتفاق بين دولتين يضع تنظيماً عاماً لكيفية تمويل العمليات الجارية بينهما عن طريق استخدام الواحدة منها لما ينشأ عن العمل بالاتفاق من حقوق فى تسوية المدفوعات الناشئة عن المعاملات التى يتناولها الاتفاق"[٢].

وهكذا تتم التجارة الدولية فى ظل نظم الرقابة على الـصرف علـى أساس مدى توفر وسائل الدفع وليس على أساس النفقات النسبية، وهو مـا يتضمن فى حد ذاته سوء تخصيص للموارد الاقتصادية علـى المـستوى الدولى.

---

(١) Margaret G. Devries , "Multiple Exchange Rates : Expectations and Experiences Rates "IMF, Saff Paper , July ١٩٦٥, p. ٢٨٢-٣١١.

(٢) لمزيد من التفصيل عن صور اتفاقيات الدفع الثنائية راجع د. محمد زكى شافعى . مرجـع سابق ، ص ٢١٣-٢١٦.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الباب الثالث

المنظمات الاقتصادية الدولية فى ضوء المتغيرات العالمية الراهنة

الفصل الأول : ماهيه المنظمات الدولية تعريفها وأنواعها

الفصل الثانى :البيئة الدولية للتجارة وتطورات الاقتصاد العالمى

الفصل الثالث : صندوق النقد الدولى

الفصل الرابع : البنك الدولى

الفصل الخامس: منظمة التجارة العالمية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول

ماهيه المنظمات الدولية
تعريفها وأنواعها

إذا كان اصطلاح " التنظيم الدولى" اصطلاح عام وغير محدد، فهو يشير فى رأى البعض إلى كل الجهود التى تبذل لتكون العلاقات الدولة أكثر نظاماً وانضباطاً[١] ، إلا أن اصطلاح "المنظمات الدولية " يشير إلى معين محدد يقتضى توافر عناصر معينة ، وليست المنظمات الدولية كلها نوعاً واحداً، وإنما تتعدد أنواعها وفقاً لنظام العضوية فيها واختصاصاتها والسلطات التى تتمتع بها. وهناك تعريف آخر " بأنها تلك المؤسسات المختلفة التى ينشئها مجموعة من الدول على وجه الدوام للاضطلاع بشأن من الشئون الدولية العامة المشتركة". وهناك تعريف آخر للمنظمة بأنها

---

(١) Reuter, P., Les organisations Europeennes, Cours de Doctorat, Universite' de Paris, ١٩٥٨-١٩٥٩, p.٧٣.

وراجع تعريفات مشابهة لكل من د.عائشة راتب ، المرجع السابق ، ص٣٠

- د.محمد حافظ غانم، المرجع السابق ، ص٤٤
- د.محمد سامى عبد الحميد ، المرجع السابق، ص٢٢
- د.على صادق أبوهيف القانون الدولى العام ، الاسكندرية ، عام ١٩٧١، ص٢٧٨.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

"مؤتمر دولى – الأصل فيه أن يكون على مستوى الحكومات – مزود بأجهزة لها صفة الدوام ومحكمة التعبير عن إرادته الذاتية [1].

أولاً : تعريف المنظمات الدولية:

تعرف المنظمة الدولية بأنها شخص معنوى من أشخاص القانون الدولى العام ينشأ من اتحاد ارادات مجموعة من الدول لرعاية مصالح مشتركة دائمة بينها ، ويتمتع بإرادة ذاتية فى المجتمع الدولى وفى مواجهة الدول الأعضاء.

ومن هذا التعريف نستخلص أنه لابد من توافر أربعة عناصر رئيسية لنشأة المنظمة الدولية المتمتعة بالشخصية القانونية الدولية.

١ - الصفة الدولية:

يشترط فى أعضاء المنظمة الدولية أن يكونوا دولاً كاملة السيادة والاستقلال ، متمتعة على صعيد العلاقات الدولية بالشخصية القانونية ، وتمثل هذه الدول فى المنظمة بواسطة أعضاء فى الحكومات أو مندوبين عنها. وهذا ما يفسر ما جرى عليه العمل فى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتخصصة ، من إطلاق اصطلاح "المنظمات الدولية الحكومية" تمييزاً لها عن المنظمات الدولية غير الحكومية أو المنظمات الدولية الخاصة ، والتى يجب أن يطلق عليها اصطلاح الجمعيات الدولية الخاصة . وقد أشار

[1] د.محمد طلعت الغنيمى ، مرجع سبق ذكره، ص٢٠٨.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

القرار رقم ٢٨٨ للمجلس الاقتصادى والاجتماعى بتاريخ ١٩٥٠/٢/٢٧ إلى هذه التفرقة حين نص على " أن المنظمات التى لا يتم تكوينها باتفاق بين الحكومات تعد منظمات دولية غير حكومية . فهذه المنظمات الأخيرة لا تنشأ عن اتفاقات بين الحكومات ، وإنما بين أفراد هيئات خاصة أو عامة من دول مختلفة ، بهدف زيادة التعاون فى المجالات الاجتماعية والعلمية والأدبية والدينية والرياضية ، والدفاع عن مصالحها ومبادئها على الصعيد الدولى، ومن أمثلتها الصليب الأحمر الدولى ، الاتحاد الدولى للنقابات والاتحاد البرلمانى الدولى. ولا تدخل هذه المنظمات فى مجال دراستنا ، ذلك أنها تخضع للقانون الداخلى لدولة أو عده دول[١].

وتقوم المنظمات غير الحكومية بدور تبادل المعلومات والاتفاق على اتجاهات موحدة وتنظيم التعاون المشترك بين الهيئات المشتركة فيها ، دون أن تتمتع بسلطة إلزام للحكومات ، ولأنها تلعب دوراً هاماً فى العلاقات الدولية والتقارب بين الشعوب المختلفة والإسهام فى خلق قواعد القانون الدولى ، كان حرص المنظمات الدولية الحكومية على تنسيق التعاون معها. على أنه يجوز لبعض المنظمات الدولية الحكومية ، ولا سيما المنظمات المتخصصة ، أن تسمح بعضويتها بصفة استثنائية لوحدات لا ينطبق عليها وصف الدولة كاملة السيادة والاستقلال ، على سبيل المثال ، ما تسمح به

[١] يزيد عدد هذه المنظمات اليوم عن ٢٠٠٠ منظمة ، تختلف اختصاصاتها وقواعدها اختلافاً كبيراً ، وتتشكك الدول أحياناً فى نشاطها فى أقاليمها فتخضعها لرقابتها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونسكو والاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية من جواز قبول عضوية بعض المقاطعات والأقاليم التى تتمتع بقدر من الحكم الذاتى وتمثيل مستقل عن دولة الأصل . وقد قبلت المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادى (O.E.C.E) عضوية إقليم تريستا فى فترة تمتعه بوضع مستقل، كما قبل مجلس أوروبا عضوية إقليم اليسار حين كانت له ذاتية خاصة، فضلاً عن أن الغالبية العظمى من المنظمات المتخصصة قد قبلت بعض الأقاليم غير المستقلة كأعضاء منتسبين.

وهناك منظمات تقبل مندوبين عن بعض الفئات الاجتماعية بجانب ممثلى الدول ، مثل منظمة العمل الدولية التى تجمع بين مندوبى العمال ومندوبى أرباب الأعمال بجانب ممثلى الحكومة. وهذه كلها مؤشرات نحو التخفيف من قيد التمثيل الحكومى فى المنظمات الدولية المتخصصة لإتاحة فرصة الاتصال المباشر بين هذه المنظمات والإدارات والهيئات الوطنية التى تعمل فى مجال اختصاصها.

٢ - اتحاد إدارات الدول:

تستند المنظمة الدولية فى قيامها إلى موافقة الدول المكونة لها، فهى لا تنشأ إلا برضاها ، أى أن العضوية فيها اختيارية . وكما يلزم اتحاد ارادات الدول حول نشأة منظمة تحمى مصالحها المشتركة ، فإنه لابد وأن تتحدد هذه الارادات حول تحديد أهداف ومبادئ واختصاصات وأسلوب عمل هذه

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المنظمة، وأن يتجسد هذا الاتحاد فى معاهد دولية مكتوبة يطلق عليها الميثاق .

وهكذا فإن المنظمات الدولية لا تزال تستند حتى وقتنا هذا إرادات الدول المكونة لها ، فهى ليست تنظيمات فوق هذه الدول وتلتزم الدول بالانضمام إليها أو بالخضوع لأحكام ، كما هو الحال بالنسبة لخضوع الأفراد بحكم تواجدهم فى المجتمعات الداخلية لتنظيماتها وتشريعاتها وسلطاتها.

ولهذا فالمنظمات الدولية انعكاس لطبيعة النظام القانونى الدولى كله تجمع فى داخلها بين صفتى المؤسسين لها والخاضعين لأحكامها.

٣ - الاستمرار:

يشترط لقيام المنظمة الدولية أن يكون لها وجود مستمر، فليس بمعنى أن تعمل كل فروع المنظمة بصفة دائمة ، وإنما أن تمارس المنظمة – كوحدة قانونية متكاملة – اختصاصاتها بصفة مستمرة . ويميز هذا العنصر المنظمة الدولية عن المؤتمر الدولى الذى يعقد لبحث موضوع معين ثم ينفض.

وترجع حكمه اشتراط الاستمرار إلى أن المصالح المشتركة التى ترعاها المنظمات الدولية ، هى بطبيعتها مصالح مستمرة ، لا يجوز معها التوقيت ، فضلاً عن أن هذا الاستمرار هو وحدة الكفيل بتحقيق استقلال

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المنظمة فى مواجهة أعضائها ولا تظل مرتبطة بإرادة الدول بالنسبة لكل تصرف يصدر عنها وهو ما يتنافى مع عنصر أساسى فى المنظمة الدولية وهو عنصر الإرادة الذاتية[1] .

٤ - الإرادة الذاتية:

ولعل هذا العنصر هو أهم عناصر المنظمة ، وركنها الأساسى الذى يميزها عن المؤتمر الدولى باعتباره تجمعاً دولياً بارادة مستقلة عن إرادات الدول المشتركة فيه ، فما ينتج عن المؤتمر من قرارات لا يلزم إلا الدول التى وافقت عليها، وبالتالى فإن القرارات لا تستمد قوتها الملزمة إلا من إرادة الدول وفى الحدود وبالشروط التى قررتها عند موافقتها عليها. أما المنظمة الدولية فتتمتع بإرادة ذاتية بمعنى وجود شخصية قانونية خاصة بها ، ويتم التعبير عنها وفق القواعد التى يقررها ميثاقها وفى نطاق الاختصاص المحدد لها.على ألا يغيب عن البال تلك العلاقة الوطيدة بين المؤتمرات الدولية والمنظمات الدولية، فقد كانت المؤتمرات فى مرحلة سابقة من مراحل التنظيم الدولى التى مهدت لقيام المنظمات الدولية ، ثم تحولت على مر التاريخ من صورة المؤتمرات غير الدورية إلى صورة المؤتمرات الدورية ، وفى مرحلة تالية حققت صفة الاستمرار بإنشاء سكرتيريات دائمة لها وبدأت تبتعد عن قاعدة الإجماع لتعتاد تدريجياً على قاعدة الأغلبية حتى اقتربت من شكل المنظمات وأصبحت النواة الأولى لها.

[1] د. مفيد شهاب ، المنظمات الدولية ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وعادة يسبق نشأة كل منظمة مؤتمر أو عدة مؤتمرات بين مجموعة من الدول المؤسسة تبحث كل ما يتعلق بأهداف واختصاصات المنظمة الجديدة، إلى أن ينتهى الأمر بالتوقيع على الميثاق والتصديق عليه فتخرج المنظمة إلى خير الوجود.

كما يؤكد الفقهاء تمتع المنظمة بالإرادة الذاتية حتى عندما تقتصر سلطاتها على مجرد جمع المعلومات والوثائق وتبادلها بين الدول ، حتى فى هذه الحالة يكون للمنظمة إرادة مستقلة تظهر فى كل الأعمال الإدارية اللازمة لممارسة وظائفها[١].

والنظام القانونى الدولى فى تعامله مع المنظمات الدولية ، لا يعترف إلا بإرادة المنظمة ، فهو لا يعرف إرادات الدول المكنة لها ولا يترتب أى أثر قانونى إلا على ما يصدر عنها، وتعبيراً عن إرادتها الذاتية المنفصلة عن إرادات الدول الأعضاء.

ثانياً : أنواع المنظمات الدولية

هناك أنواع مختلفة للمنظمات الدولية، لذا يجب معرفة تقسيماتها المختلفة العلمية والذى يقتضى النظر إليها من جميع الجوانب ، إلا أنه يمكننا أن نقتصر فى ذلك على جوانب رئيسية ثلاث[٢]:

---

(١) Reuter, P., Institutions Internationals, Paris, ١٩٦٧, P.١٩٢.

(٢) د.بطرس غالى ، فى المرجع السابق، Reuter P., op. Cit., p.٧٧.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١ - العضوية:

يتفاوت حجم العضوية من منظمة إلى أخرى تفاوتاً كبيراً ، ويتوقف عدد الدول الأعضاء فى كل منظمة على الاتجاه المحدد للعضوية من ناحية وعلى أسلوب الانضمام إليها من ناحية أخرى.

أ_ اتجاه العضوية : تعتبر المنظمة ذات اتجاه عالمى إذا كانت عضويتها مفتوحة لكل الدول، بالأسلوب الذى يقرره ميثاقها لتحقيق هذا الهدف . والمنظمة العالمية تعبر عن مجتمع عريض غير محدود، ولذا صعب أن تتمتع بسلطات واسعة. بينما هناك منظمات أخرى تقتصر عضويتها على بعض الدول فقط، وبالتالى فإنها تعتبر مغلقة ، وهى توصف أحياناً بأنها منظمات إقليمية وهذا المعنى قد يكون تعبير عن المناطق الجغرافية ، فتكون المنظمة إقليمية عندما تجمع دول منطقة جغرافية معينة، فمثلاً المنظمة الأوروبية للسكك الحديدية ، حيث استدعى حجم هذه المواصلات المتزايد بين الدول الأوروبية إنشاء منظمة خاصة بها على صعيد القارة الأوروبية ، فى حين أن حجمها على مستوى دول القارات كلها لم يصل إلى الدرجة التى تستوجب إنشاء منظمة عالمية لها. والإقليمية فى معنى ثان تعبير عن تضامن سياسي بين مجموعة من الدول ، وبهذا المعنى نشأت جامعة الدول العربية ومنظمة الدول الأمريكية . ويرجع التضامن السياسي بين الدول المكونة لهذه المنظمات الإقليمية إلى عدة عوامل أهمها الأصل والحضارة والتاريخ والأيديولوجية والمصالح

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المشتركة. "فالإقليمية" بهذا المعنى تعبر عن ذاتية مجموعة من الدول بالنظر لباقى الدول أو بالنظر لمجموعات أخرى. ويتضح فى هذه الحالة أن العامل الجغرافى لا يلعب إلا دوراً ظاهرياً ، على سبيل المثال وجود منظمات إقليمية – بهذا المعنى – لا تضم كل الدول الواقعة فى منطقة جغرافية معينة ، ونجد على العكس منظمات أخرى تضم دولاً من مناطق جغرافية منفصلة مثل منظمة حلف شمال الأطلنطى التى تجمع دول أمريكا وغرب أوروبا.

ب - أسلوب الانضمام: لا تضم المنظمات العالمية عادة كل الدول ، حيث يستلزم توافر بعض الشروط التى تختلف من حيث ما تمثله من قيود من منظمة لأخرى ويمكن على هذا الأساس التفرقة بين ثلاثة أنواع من هذه المنظمات كالآتى:

١-بعض المنظمات تجيز الانضمام إليها بمجرد إبداء الرغبة ، من خلال السماح للدول بأن تصبح أطرافاً فى ميثاق المنظمة العالمية، مثل انضمام الدول لأى معاهدة لتصبح أطرافاً فيها. وقد كان هذا الأسلوب متبعاً بالنسبة لاتحاد البريد العالمى حتى عام ١٩٤٧، وهو اليوم قاعدة عامة بالنسبة لانضمام الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة إلى المنظمات المتخصصة .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٢-بعض المنظمات تخضع الانضمام لشروط موضوعية يلزم توافرها قبل تقرير انضمام الدول إلى المنظمة ، وتختلف هذه الشروط من منظمة إلى أخرى ، على سبيل المثال، أن تحترم الدولة التزاماتها الدولية وأن تقبل النظام الموضوع وان تكون محبة للسلام وأن تكون قادرة على تنفيذها. وهذا يتطلب من المنظمة البحث والتقصى عن هذه الدولة يتقرر بعده قبول الانضمام أو رفضه.

٣-هناك منظمات أخرى تخضع انضمام الدول الجدد لسلطة تقديرية للمنظمة فى مدى ملائمة هذا الانضمام ، إل جانب توافر بعض الشروط الموضوعية ، على سبيل المثال يتحقق هذا فى بعض المنظمات التى تجعل الانضمام إليها على أساس دعوة موجهة منها.

وعموماً تمثل هذه الشروط ، بالنسبة للمنظمات الإقليمية قيوداً تؤدى إلى التشدد فى إقرار الانضمام ، بينما تكن بالنسبة للمنظمات العالمية والمنظمات المتخصصة عاملاً يسهل هذا الانضمام.

٢-الاختصاص: تنقسم المنظمات الدولية من حيث اختصاصاتها إلى منظمات عامة ومنظمات متخصصة.

وتعتبر المنظمة عامة إذا امتد نشاطها إلى مختلف مظاهر الحياة الدولية ، من حل المنازعات بين الدول ، ودعم مظاهر التعاون بينها فى

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن أمثلة هذه المنظمات ، عصبة الأمم المتحدة ،منظمة الدول الأمريكية وجامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الإفريقية .

كما تعتبر المنظمة متخصصة إذا اقتصر نشاطها على موضوع معين أو مرفق دولى محدود.

وتتنوع المنظمات المتخصصة إلى :

١-منظمات تشريعية تسعى إلى توحيد القواعد القانونية الخاصة بعلاقة دولية معينة ، يتمثل دورها فى إعداد مشروعات اتفاقيات دولية وعرضها على الدول ، وإصدار توصيات لتوحيد تشريعات الدول فى موضوع معين.

٢-منظمات قضائية ، تختص بالفصل بين المنازعات الدولية وفق أحكام القانون الدولى مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

٣-منظمات تنفيذية، عامة المنظمات الاقتصادية التى تختص بالمواد المنتجة أو بالنظم الجمركية، أو بالبنوك (البنك الدولى، أو بالنظم النقدية (صندوق النقد الدولى) أو حتى بموضوعات اقتصادية أشمل ، مثل الوحدة الاقتصادية (المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادى) ومنها المنظمات الاجتماعية والإنسانية التى تختص بالمسائل الصحية (منظمة الصحة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العالمية)،أو بالعمل والعمال (منظمة العمل الدولية) أو برعاية فئات معينة (الأطفال ، اللاجئين ، النساء) ومنها أيضاً المنظمات العسكرية أو معاهدات الدفاع المشترك (حلف شمال الأطلنطي واتحاد أوروبا الغربية).

٣ - السلطات:

تتمتع المنظمات الدولية بمجموعة السلطات اللازمة لإدارة عملها الداخلى والمتعلقة بالموظفين وتمويل المنظمة وأساليب تسيير العمل فيها، على أنه يمكن تقسيم المنظمات إلى خمسة أنواع تبعاً لمدى تمتعها بالسلطات الواسعة والتى تتدرج على النحو التالى :

١-عدد كبير من لمنظمات لا يتمتع بأى سلطة حقيقية فى مواجهة الدول الأعضاء ويقتصر دوره على تبادل المعلومات ونشرها وإجراء البحوث.

٢-هناك عدد كبير آخر لا يملك سوى سلطات التعبير عن رغبات أو آراء أو إصدار توصيات ليست لها صفة الإلزام القانونى (مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة)

٣-بعض المنظمات – وهى قلة- يملك سلطة إصدار قرارات قانونية ملزمة مثل (قرارات مجلس الأمن ، أحكام محكمة العدل الدولية).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٤-بعض المنظمات الأخرى ، وهى قليلة أيضاً – تتمتع بسلطة ذاتية تباشرها دون أن تحل محل الأجهزة المختصة فى الدول الأعضاء مثل سلطة الرقابة وسلطة العمل المباشر.

٥-هناك عدد نادر جداً من المنظمات تملك سلطات ذاتية للتشريع أو القضاء وإن كانت أكثر المنظمات تطوراً لا تباشر مثل هذه السلطات فهى ما زالت نظرية أكثر منها عملية، والجدير بالذكر أن المنظمات الأوروبية تتمتع بسلطات ذاتية واسعة فى المجال التشريعية والقضائية والتنفيذية دعت إلى ظهور اصطلاحات جديدة ،يجعلنا فى الحقيقة أمام نوع آخر من المنظمات أقرب ما يكون إلى صورة الاتحاد الفدرالى [١].

ويمكننا على ضوء العرض السابق لأنواع المنظمات الدولية أن نحصرها فى التقسيم الآتى [٢]:

١-منظمات دولية تضم عدداً كبيراً من الدول وهى غير متخصصة وسلطاتها محدودة مثل الأمم المتحدة لنموذج لذلك.

---

[١] د.مفيد شهاب ، الدولة الفيدرالي فى القانون الدولى، سلسلة دراسات القانون الدولى، الصادرة عن الجمعية المصرية لقانون الدولى، عام ١٩٦٩، ص ٢٢١.

[٢] وفقاً لرأى رويتر، المرجع السابق الإشارة إليه ، ص٢٠٢.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٢-منظمات دولية أخرى تضم عدداً محدوداً من الدول واختصاصاتها عامة وسلطاتها واسعة نسبياً ، تقترب من "الاتحـــاد الكونفيـــدرالى " مثـــل الجماعة السياسية الأوروبية .

٣-منظمات دولية أخرى متخصصة ، تكون ذات اتجاه عالمى وأحياناً إقليمية وسلطاتها محدودة ، تتمثل فى المنظمات الدولية المتخصصة.

٤-منظمات دولية ذات سلطات واسعة ، ولا تضم إلا عدداً محدوداً من الدول، وهذا النوع نادر جداً ، حيث من الصعب أن توافق الـــدول علـــى السماح لمنظمة بمباشرة سلطات واسعة فى مجال موضوع محدود، لأن فى مثل هذه الحالات تسعى إلى توسيع نطاق اختصاصاتها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثانى

صندوق النقد الدولى

لقد شهد العالم خلال الفترة الحرب العالمية الثانية تزايد مستمر فـــى الاعتماد على المعاملات التجارية على المستوى الثنائى بدلاً من المعاملات متعددة الأطراف فضلاً عن اتباع السياسات الاقتصادية التى عرفت "بإفقار الجار" استهدفت كل المشاكل الاقتصادية الداخلية مثل البطالة على حـــساب الدول الأخرى، تضمنت إجراء تخفيضات تنافسية فى قيمة العملات الوطنية لتحقيق المزايا التنافسية، فتتم فرض سياسات مقيدة للتجارة الخارجية فـــى صورة حصص الاستيراد والرسوم الجمركية للحد من الواردات.

فى هذه الفترة أيضاً تضمنت مجموعة من الأحداث أهمها:

- إنهيار قاعدة الذهب وتحول البنوك المركزية من نظام الـــصرف بالذهب إلى نظام النقد الورقى الإلزامى.
- الاعتماد على نظام أسعار الصرف المرنة لتصحيح العجز فـــى موازين المدفوعات .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- اتباع السياسات النقدية والمالية التضخمية من أجل إعـــادة بنـــاء اقتصادياتها مما أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية شديدة.
- فشل الدول الصناعية فى العودة مـــرة أخـــرى لنظـــام الـــذهب للاستفادة من تلقائية استعادة التوازن فى موازين المدفوعات.
- بدء العمل بنظام الرقابة على الصرف الأجنبى كأحد أدوات تقييد التجارة الدولية.

وفى عام ١٩٤٤ اجتمع ممثلين عن كل من أمريكا وانجلتـــرا و٤٢ دولة فى بريتون وودز نيوهامشير لتقرير شكل النظام النقدى الدولى الجديد فى الفترة ما بعد الحرب. ولقد تم الاتفاق على إنشاء ثلاثة منظمات دولية هى البنك الدولى للانشاء والتعمير IBRD وصندوق النقد الـــدولى IMF ومنظمة التجارة الدولية ITO.

ولقد كانت المهمة الأساسية لهـــذه الهيئـــات الدوليـــة هـــى تنظـــيم المدفوعات الدولية لتفادى الفوضى النقدية التى عرفها العالم فى الفترة مـــا بين الحربين وهذه من مهام صندوق النقد الدولى، أما مهمة البنك الـــدولى هى مساعدة الدول فى إعادة بناء ما دمرته الحرب ، بينما كانـــت مهمـــة منظمة التجارة الدولية هى العمل على تحرير التجارة مـــن القيـــود التـــى فرضت عليها خلال الفترة السابقة. وسوف ندرس هذه المنظمات الثلاثـــة بالتفصيل تباعاً .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نشأة صندوق النقد الدولى:

أنشئت هذه المؤسسة بموجب اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤ للقيام بدور مالى ونقدى فى حل مشاكل النقد العالمية وخاصة تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف وتخفيض القيود على الصرف الأجنبى وتوفير الموارد المالية اللازمة لمواجهة اختلال التوازن المؤقت فى ميزان المدفوعات . ووفقاً لنصوص اتفاقية الصندوق التى تم التوقيع عليها من قبل كل الأعضاء، يتعهد كل عضو بالامتناع عن أى ممارسات يكون من شأنها تدهور رفاهية الدول الأخرى.

وقد بدأ الصندوق نشاطه فعلاً فى مارس ١٩٤٧ وتزايد عدد أعضائه منذ ذلك الحين من ٨ دولة إلى ١٤١ دولة فى عام ١٩٨٠ ثم إلى ما يقرب من ١٦٥ دولة فى التسعينات.

أهداف الصندوق:

أوضحت المادة الأولى من الاتفاقية أهداف الصندوق الذى نشأ كل مشكلات العالم النقدية، ونوجز تلك الأهداف فيما يلى:

١-إيجاد مؤسسة دائمة يتم فى إطارها التشاور اللازم لحل مشكلات العالم النقدية .

٢-تحقيق الثبات بقدر الإمكان لأسعار الصرف والتقليل من تنافس الدول على تخفيض أسعار الصرف.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٣-تسهيل تنمية التجارة الدولية من أجل النهوض بمستويات الدخل الحقيقى والتشغيل وتنمية الموارد الإنتاجية.

٤-تشجيع نظم المدفوعات المتعددة الأطراف لتغطيه المعاملات الجارية بين الأعضاء وتخفيض قيود الصرف التى تعوق انتعاش التجارة الدولية.

٥-توفير الموارد المالية اللازمة لمواجهة ما يطرأ من اختلال على موازين المدفوعات للدول الأعضاء وتجنب الاضطرار لاتخاذ إجراءات تضر بالاستقرار الداخلى أو بمستوى الدخل والعمالة.

وبالتحديد تتضمن هذه النصوص مطالبة الأعضاء بالآتى:

- السماح لعملاتها بالتداول فى مقابل العملات الأجنبية بحرية وبدون أى قيود.
- إخطار الصندوق بأى تغيرات فى السياسة المالية والنقدية التى تؤثر على باقى الأعضاء.
- الاستعداد لتطبيق التعديلات التى يراها الصندوق ملائمة فى السياسة المالية والنقدية لكى تحقق مصلحة كافة الدول الأعضاء.

ومقابل التزام العضو بهذا السلوك يقدم الصندوق التمويل اللازم لمساعدة العضو عندما يتعرض لمشاكل نقدية لمواجهة أزمة مدفوعات دولية . على أننا يجب أن نؤكد أن صندوق النقد الدولى لا يعتبر مؤسسة إقراض كما هو الحال بالنسبة للبنك الدولى وإنما يعد مشرفاً ومراقباً

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

للسياسات النقدية وأسعار الصرف بما يضمن الاستقرار النقدى الدولى والنمو المستمر للاقتصاد العالمى .

ويؤمن الصندوق بأن الشرط الأساسي لتحقيق الرفاهية الدولية هو نظام نقدى منضبط ومستقر يشجع نمو التجارة الدولية ويخلق فرص العمل ويوسع النشاط الاقتصادى ويرفع مستوى المعيشة فى كافة دول، ولعل مهمة الصندوق الأساسية هى رعاية والحفاظ على النظام النقدى الدولى.

حجم الصندوق ومصادر التمويل:

يعد صندوق النقد الدولى صغيراً نسبياً ، يضم ٢٣٠٠ موظف، وعلى العكس من البنك الدولى فإن الصندوق ليس لديه فروع فى دول العالم حيث يعمل أعضاءه فى المركز الرئيسى فى واشنطن إلى جانب ثلاثة مكاتب صغيرة فى كل من باريس وجنيف ومكتب الأمم المتحدة فى نيويورك، والعاملين فى الصندوق هو إما اقتصاديين أو خبراء ماليين.

كما نعلم أن صاحب فكرة إنشاء الصندوق هو وزير الخزانة الأمريكى "وايت" وبناء عليه فإن الصندوق لا يقوم بدور الوساطة بين المستثمرين والمقترضين كما يفعل البنك ، وإنما لديه قدر هام من الموارد المالية حوالى ٢١٥ مليار دولار فى عام ١٩٩٥. وتتكون هذه الموارد من حصة الأعضاء ومصاريف العضوية لـ١٨٠ دولة عضو فى الصندوق . وتنص اتفاقية الصندوق على أن كل عضو من الأعضاء يساهم بحصة تتناسب مع حجمه الاقتصادى (حصة الدول الغنية أكبر من حصة الدول

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفقيرة) ويشبه الصندوق بذلك الاتحاد الائتمانى حيث يحق لكل عضو الاستفادة من الموارد المالية للصندوق فى حدود حصته.

وفى بعض الظروف الخاصة والمقيدة جداً يقترض الصندوق من الحكومات وليس الأفراد أو الأسواق الدولية حيث يختلف فى ذلك عن البنك الدولى الذى يلجأ إلى الأسواق الدولية للحصول على التمويل اللازم لعملياته الاقراضية.

ومن المعروف أن حصة كل عضو تحدد قدرته التصويتية وكذلك قدرته على الاقتراض من الصندوق . فقد بدأ الصندوق برأس مال قدره ٨,٨ مليار دولار فى عام ١٩٤٤، كان نصيب الولايات المتحدة فيه ٣١% على أنه قد تم مراجعه الحصص كل خمسه سنوات لكى تعكس التغير فى الأهمية النسبية لكل دولة فى التجارة الخارجية. وفى بداية عام ١٩٧٧ وصل حجم حصص الأعضاء إلى ١٤٤,٨ مليار دولار من حقوق السحب الخاصة SDR وهو ما يعادل ٢٠٣,٨ مليار دولار وذلك من خلال الزيادات الدورية فى حصة الأعضاء[١].

حصة الأعضاء والاقتراض من الصندوق:

عند المشاركة فى الصندوق يلتزم كل عضو بسداد ٢٥% من حصته فى صورة ذهب والباقى بالعملة الوطنية ، وعندما يطلب العضو الحصول

[١] د.محمد سيد عابد ، التجارة الدولية ، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، عام ٢٠٠١، ص ص ٤١٩-٤٢٣.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

على قرض من الصندوق فإنه يحصل على هذا القرض فى صورة عملات دولية على أن يشتريها بالعملة المحلية على أن تضاف

إلى حصته (٧٥% الباقية)، ومعنى ذلك أن اقتراض العضو من الصندوق إنما يظهر فى صورة زيادة فى رصيد الصندوق من حصة العضو من عملته المحلية . وعندما يقوم العضو بسداد القرض فإنه فى الحقيقة يقوم بإعادة شراء عملته الوطنية مرة أخرى ، معنى ذلك أن ما يحصل عليه العضو من الصندوق ليس قرضاً عادياً وإنما يعتبر حق لشراء العملات الدولية القابلة التحويل باستخدام العملات الوطنية.

ووفقاً لقواعد الصندوق لا يحق لأى دولة عضو الاقتراض بما يزيد عن ٢٥% من حجم حصتها خلال عام تصل إلى ١٢٥% من قيمة حصتها خلال خمس سنوات ، ومن حق كل دولة أن تحصل على حصتها الذهبية (٢٥%) بصورة تلقائية بدون أى قيود أو شروط أو فرض أى فوائد ، على أن أى نسبة تفوق الحصة الذهبية ، فإن الصندوق يقوم بتحصيل فائدة تتزايد كلما زاد حجم القرض ، وبالطبع فإن الشروط التى يفرضها الصندوق تتزايد فى صعوبتها كلما زاد حجم القرض الذى يطلبه العضو عندما يتعرض لمشاكل المدفوعات الدولية. عادة يتم إعادة سداد القرض الذى يحصل عليه العضو من الصندوق خلال خمس سنوات . وكما ذكرنا من قبل فإن سداد القرض إنما يتم من خلال إعادة شراء الدولة العضو لعملتها

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الوطنية حتى يصل ما يحتفظ به الصندوق من حصة العضو من العملة المحلية إلى ٧٥%، ونتساءل ماذا لو قلت نسبة ما يحتفظ به الصندوق من حصة العضو لعملته المحلية عن ٧٥% ؟ فى هذه الحالة يستطيع العضو اقتراض الفارق دون الحاجة إلى رد هذا القرض مرة أخرى .

وتعرف هذه الشريحة الذهبية السوبر وتظهر هذه الحالة عندما يتزايد إقبال الأعضاء الآخرين على الاقتراض من هذه العملة . ويتحدد موقف الدولة الصافى فى الصندوق بالمعادلة الآتية:

الحصة الذهبية + الشريحة الائتمانية – ما يتم اقتراضه من الصندوق

وإذا استمر تناقص ما لدى الصندوق من عملة أحد الأعضاء حتى تلاشى تماماً ، فإن الصندوق يعلن أن هذه العملة أصبحت نادرة ويطالب الأعضاء بالتحيز ضد هذه العملة فى التجارة ، أى ينصح بعدم استخدامها فى التعامل التجارى الدولى، والسبب فى ذلك هو أن الصندوق يرى أن مسئولية تصحيح الاختلال فى موازين المدفوعات تقع على عاتق كل من الدول المدينة والدائنة فى نفس الوقت، وإن اختفاء ما لدى الصندوق من عملة أحد الأعضاء يدل على أن هذه الدولة تحقق فائض ضخم جداً وأنها دائنة لعدد كبير من الدول . والجدير بالإشارة أن الصندوق لم يلجأ حتى الآن للمطالبة بالتحيز ضد أحد العملات.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وظائف الصندوق الأساسية والتسهيلات المقدمة:

يتبين لنا أن هناك وظيفتان رئيسيتان لصندوق النقد الدولى :

أ-الوظيفة التمويلية: من خلال إمداد الأعضاء بوسائل الدفع الدولية عند الضرورة فى شكل تسهيلات وقروض وهى مهمة أو وظيفة تشابه الدور المصرفى الذى تقوم به البنوك المحلية فى نشاط الإقراض والتسهيلات الائتمانية . وتهدف هذه الوظيفة إلى سد حاجات الدول الأعضاء من السيولة النقدية الدولية لمواجهة ما يطرأ على موازين مدفوعاتهم من اختلال قصير الأجل وقد طورت التسهيلات الائتمانية ، فشملت الوسائل التمويلية الآتية:

١-حقوق السحب العامة ، وهى الميزة الرئيسية التى يتمتع بها العضو فى استخدام موارد الصندوق وفقاً لأحكام اتفاقية بريتون وودز، وتتمثل فى طلب العضو للحصول على مبالغ من العملات الأجنبية اللازمة له مقابل سداد قيمتها بعملته الوطنية فهو حق شراء وليس قرضاً . ويشترط للسحب من موارد الصندوق أن يكن القرض هو تغطية عجز مؤقت فى ميزان المدفوعات الجارية للدولة الساحبة وألا يتجاوز ما يسحبه العضو من موارد الصندوق خلال عام ربع قيمة حصة العضو ، وألا يؤدى السحب عموماً إلى زيادة ما بحوزه الصندوق من عملة العضو المتراكمة عن ٢٠٠% من قيمة حصته.

وفى عام ١٩٧٤ تم تعديل تسهيلات السحب بجعل الحد السنوى الذى يمكن أن يبلغه العضو ٢٠٠% من حصته، ٦٠٠% للمتراكم من السحب

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لفترة ثلاث أعوام .

٢-هناك ايضاً تسهيلات التمويل التعويضى أو الموازن، والتسهيلات البترولية وحقوق السحب الخاصة.

ب-الوظيفة الرقابية:

أ-هدف تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف، حيث سمح نظام الصندوق بمبدأ ثبات أسعار الصرف مع قدر من المرونة فى صورة تعديل للسعر لمواجهة ظروف معينة ، ووفقاً لهذا النظام يلتزم الأعضاء بتحديد القيمة الأساسية لعملاتها الوطنية بالذهب أو بالدولار الأمريكى وبعدم السماح ببيع العملات بأسعار تختلف عن هذا التحديد بما يجاوز ١%، كما يحظر نظام الصندوق اتباع تعدد أسعار الصرف وفى نفس الوقت نص على جواز تعديل أسعار الصرف بشرط موافقة الصندوق فى حالة وجود اختلال أساسى فى ميزان المدفوعات .

ولكن التجربة العملية الواقعية أظهرت أن الصندوق لم ينجح فى فرض الالتزام بأسعار الصرف الثابتة على الدول الأعضاء ، ثم تفاقم الوضع فى أواخر الستينات عندما قامت الدول الكبرى (الولايات المتحدة، بريطانيا،و فرنسا) بسلسلة م التخفيضات لأسعار صرف عملاتها ثم بدأت فترة أسعار الصرف المعومة التى تخضع لتفاعل عوامل وقوى العرض والطلب ، ثم اختفى نظام أسعار الصرف الثابتة فى اوائل عام ١٩٧٢،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وتبع ذلك اضطرابات شديدة فى أسواق المال الدولية ألحقت الضرر بالدول النامية على وجه الخصوص نظراً لاعتمادها على حصيلة صادراتها من العملات المعومة وعلى الأخص من الدولار الأمريكى[1].

ب-إلغاء الرقابة على الصرف، من أجل إنشاء نظام متعدد الأطراف للمدفوعات حث الصندوق الأعضاء لتخفيف قيود الرقابة على الصرف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية لإلغائها بعد فترة انتقالية مدتها ٥ سنوات، ورغم أن كثير من الدول قد خففت أو ألغت هذه القيود إلا أنه لا يزال عدد كبير من الدول حتى الآن يفرض قيود على الصرف ويمارس ألوان الرقابة على الصرف وخاصة الدول النامية من أجل علاج الاختلال فى موازين مدفوعاتها فضلاً عن مقتضيات سياسة الحماية لصناعاتها الناشئة.

إن فلسفة الصندوق هى توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل العجز المؤقت فى موازين المدفوعات وذلك حتى لا تلجأ تلك الدول إلى إجراءات من شأنها التأثير سلبياً على باقى الدول الأعضاء مثل الرقابة على الصرف الأجنبى أو تقييد التجارة الدولية . ولقد تغيرت مسئولية الصندوق من مجرد الإشراف على نظام المدفوعات وأسعار الصرف ومواجهة العجز المؤقت فى موازين المدفوعات إلى مساعدة الدول الأعضاء فى التغلب على مشاكل

[1] د.محمد رئيف سعد، العلاقات الاقتصادية الدولية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، عام ١٩٩٦، ص ص ١٥٥-١٥٧.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الاصلاح الهيكلى، وسنعرض هذه التسهيلات[1] التى يقدمها الصندوق كالآتى:

١ -التسهيلات الممتدة Extended Fund Facility

هذه التسهيلات تم إنشاءها فى عام ١٩٧٤ وتسمح للأعضاء بالاقتراض أو السحب حتى ١٤٠% من حصتهم على مدار ٣-٤ سنوات وذلك لتغلب على الاختلال الهيكلى.

٢ -تسهيلات التعديل الهيكلى Extended Adjustment Facility

والتى تم إنشاءها فى عام ١٩٨٦ لتقديم الدعم وفقاً لشروط ميسرة للدول النامية ذات الدخول المنخفضة والتى تتعرض لأزمة مدفوعات دولية وذلك من أجل مساعدتها فى الأجل المتوسط من خلال برامج إصلاح هيكلى.

٣ -تسهيلات التعديل الهيكلى المحسنة:

Enhanced Structural Adjustment Facility

والتى أنشئت فى عام ١٩٨٨ لمساندة أو تكمله تسهيلات التعديل الهيكلى.

[1] د.محمد سيد عابد، التجارة الدولية ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٢٤-٤٢٦.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٤ -تسهيلات التمويل التعويضى والطوارئ:

Compensatory and Contingency Financing Facility

لقد تم إنشاء هذه التسهيلات فى البداية فى عام ١٩٦٣ وذلك بغرض مساعدة الأعضاء على التغلب على العجز فى ميزان المدفوعات الناتج عن النقص المفاجئ فى حصيلة الصادرات من المواد الأولية أو الزيادة المفاجئة فى مدفوعات الواردات من الغذاء نتيجة لأى ظروف تخرج عن تحكم الدول الأعضاء.

٥ -تسهيلات تمويل المخزون السلعى:

Baffer Financing Facility Stock

تم إنشاء هذه التسهيلات فى عام ١٩٦٩ والتى تسمح للأعضاء بالاقتراض من الصندوق حتى ٥٠% من حجم الحصة للمساعدة فى تمويل تكوين الاحتياطى الدولى من السلع ولقد توقف استخدام هذه التسهيلات تقريباً منذ عام ١٩٨٤.

٦ -تسهيلات البترول:

Oil Facility

ولقد تم إنشاء هذه التسهيلات فى عام ١٩٧٤ ويمكن للأعضاء الحصول على قروض من الدول المصدرة للبترول عند أسعار فائدة منخفضة نسبياً . ولقد أنشئت هذه التسهيلات عقب الارتفاع الحاد فى اسعار البترول فى بداية السبعينات، ولقد استخدمت لهذه التسهيلات ٦,٦ مليار دولار فى نهاية ١٩٩١، حيث تم التوقف عنها فى نفس العام، بعد أن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

اتجهت أسعار البترول الحقيقية إلى الانخفاض.

٧-تسهيلات التحول الاقتصادى:

Systemic Transformation Facility

ولقد أنشئ هذا النوع فى عام ١٩٩٣ لتقديم الدعم المالى لروسيا وبعض الجمهوريات الروسية السابقة ودول أوروبا الشرقية والتى عانت من صعوبات فى موازين مدفوعاتها نتيجة للتغير المفاجئ والعنيف فى كل من هيكل المدفوعات والتجارة المصاحب لعملية التحول الاقتصادى إلى النظام الرأسمالى .

ولقد وجد أنه خلال العشرين سنة الأولى من حياة صندوق النقد الدولى استولت الدول الصناعية على أكثر من ٥٠% من موارد الصندوق وان القروض التى حصلت عليها كانت من أجل التغلب على صعوبات ميزان المدفوعات قصيرة الأجل . ومنذ الثمانينات اتجه أغلب التمويل الذى يقدمه الصندوق إلى الدول النامية وذلك لمواجهة متطلبات الاصلاح الهيكلى على المدى المتوسط والطويل. والجدير بالإشارة أن هيكل التسهلات التى قدمها الصندوق عام ١٩٩٦ قدرت بحوالى ٦١ مليار دولار قد وزعت على النحو التالى :

- ٢٩ مليار دولار لتسهيلات المساندة.
- ١٣ " " للتسهيلات الموسعة
- ٥ " " للتسهيلات التعويضية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- ٨ " " لتسهيلات الاصلاح الهيكلى والهيكلى المعدل
- ٦ " " لتسهيلات التحول الاقتصادى.

وكان للصندوق دور فى العديد من اتفاقيات إعادة الجدولة لديون كثير من الدول النامية فى تعرضها لأزمة المديونية الخارجية خلال الثمانينات خاصة فى أمريكا اللاتينية ، ولقد تضمنت أغلب هذه الاتفاقيات برامج للاصلاح الاقتصادى تتعهد فيها الحكومات المدينة إجراء تخفيض فى إنفاقها العام وتخفيض معدل نمو العرض النقدى وتخفيض معدل نمو الأجور المحلية وذلك من أجل الحد من نمو الطلب الكلى، وبالتالى السيطرة على معدل الواردات وتشجيع نمو الصادرات . يضاف إلى ذلك مجموعة من الاجراءات التصحيحية لتشوهات السعار المحلية والتى تتضمن تخفيض أو إلغاء الدعم السلعى وتحرير أسعار الخدمات والسلع الأساسية . كل هذه السياسات خلقت ضغوط إجتماعية شديدة فى العديد من دول العالم وتسببت فى بعض الأحيان فى إقالة الحكومات أو انقلابات أو أعمال عنف . والأمثلة على ذلك كثيرة منها ما حدث ف ى مصر فى ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ عندما قررت الحكومة المصرية بعد الاتفاق مع الصندوق على رفع أسعار المنتجات الغذائية الأساسية ، وكذلك تونس فى الثمانينات تعرضت لثورة شعبية عرفت بثورة الخبز، وفى الأردن عرفت بثورة المحروقات، وفى ماليزيا وإندونيسيا فى التسعينات وغيرها.

وهكذا فإن الصندوق قد اتهم بعدم الاهتمام بالبعد الاجتماعى لعملية الاصلاح الاقتصادى أو ما يمكن تسميته بالتكلفة الاجتماعية والسياسية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لسياسات الاصلاح. ولقد حاول الصندوق مواجهة هذه المشكلة من خـــلال استحداث أداة جديدة لامتصاص ردود الفعل الاجتماعية ، تعرف بالصندوق الاجتماعى Social Fund والذى يختص بتقديم القروض الميسرة لإقامـــة المشروعات الصغيرة التى تساعد المتـــضررين مـــن عمليـــة الاصـــلاح الاقتصادى.

ولقد تم تجربة هذه الأداة فى مصر بنجاح كبير حيث ساعد الصندوق الاجتماعى المصرى فى امتصاص قدراً هاماً من البطالة التـــى أفرزتهـــا عملية التحول الاقتصادى خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٧) . والرسم البيانى التالى يوضح التطور التاريخى للأهمية النسبية للبرامج المختلفة التى قدمها الصندوق خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٧).

دور صندوق النقد الدولى فى اختيار الدول النامية لسياسة الصرف الأجنبى:

حددت بنود اتفاقية صندوق النقد الدولى شروطاً معينـــة لاســـتخدام الأعضاء لموارده والتى تمثل حقوق السحب العاديـــة وحقـــوق الـــسحب الخاصة والتمويل التعويضى والتسهيلات البترولية والتسهيلات الموسعة أو الممتدة وتسهيلات صندوق الائتمان كما سبق دراسته ، على أن تخـــتص المصادر الأربعة الولى فى تسوية الاختلال المؤقت فى ميزان المدفوعات والذى يرجع لأسباب طارئة ، ولا يجوز استخدامها فى تمويل الاستثمارات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

طويلة الأجل ، ولعل ذلك ما يؤكد طبيعة نشاط الصندوق كمؤسسة مالية دولية تختص بتقديم الائتمان قصير الأجل[1].

وأن تمتع الدول الأعضاء بحق الاستفادة من تلك التسهيلات الائتمانية يشترط امتثالها لقواعد السلوك التى تقرها أحكام الصندوق وخاصة عدم جواز تغيير سعر الصرف إلا بموافقة الصندوق والتشاور معه فى ذلك الشأن، كذلك تجنب فرض القيود على المدفوعات الجارية فى المعاملات الدولية ، كما يجب على الدول الأعضاء تقديم المعلومات الكافية بصورة مستمرة للصندوق لكى يتمكن من رسم سياسته فى التعامل معها ولا سيما البيانات الخاصة بأرصدة العضو من الذهب والعملات الأجنبية وحجم تجارتها الخارجية وحجم الاستثمارات الأجنبية ومستوى الدخل القومى والسياسات المحلية للأسعار والأجور وسياسة الصرف الأجنبى . وبالنسبة للتسهيلات الموسعة وتسهيلات صندوق الائتمان التى استحدثها الصندوق عام ١٩٧٤ تختلف عن باقى التسهيلات الأخرى ، حيث لا يرتبط استخدامها بعلاج عجز مؤقت فى ميزان المدفوعات وإنما يشترط الصندوق الموافقة عليها أن يكون الاختلال فى ميزان المدفوعات يرجع لأسباب جوهرية ويحتاج لفترة زمنية طويلة نسبياً ، كأن يكون هناك اختلال فى هيكل الانتاج والتجارة مصحوباً بتشوهات فى كل من الأسعار والتكاليف وانخفاض معدل النمو الاقتصادى.

---

[1] د.رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، عام ١٩٧٨، ص ص ١٠٧-١٢٦.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كذلك يشترط الصندوق أن تقوم الدولة التى تطلب الحصول على تلك التسهيلات متوسطة الأجل بتقديم برنامج شامل وتفصيلى عن الاجـراءات التصحيحية فى الاقتصاد القومى والتى ينوى العـضو اتباعهـا لمواجهـة العجز الهيكلى فى ميزان مدفوعاته. وفى أغلب الأحيان يقترح الـصندوق على الدولة العضو ، ما يعرف ببرنامج الصندوق للاصلاح الاقتصادى أو الاستقرار الاقتصادى بعد عقد مشاورات مستمرة بينه وبين العضو . ولقد اعتمد الصندوق من الناحيـة النظريـة علـى لمـدخل النقـدى لميـزان المدفوعات[١] فى صياغة الإجراءات التى يتضمنها برنامجـه للإصـلاح الاقتصادى والتى تغطى كل من السياسة النقدية والمالية وسياسة القطـاع الخارجى .

وعناصر هذه السياسات يمكننا إيجازها كالآتى[٢]:

١-اتباع سياسة نقدية وإئتمانية إنكماشية تعتمد على أسقف ائتمانيـة للقطاعين الحكومى والعام مصحوباً برفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة .

٢-تخفيض العجز فى الموازنة العامـة وذلـك بزيـادة الايـرادات الحكومية من خلال توسيع نطاق تطبيـق الـضرائب ومكافحـة التهـرب الضريبى وتخفيض الانفاق الحكومى من خـلال تقليـل أو إلغـاء الـدعم تدريجياً، بجانب تخفيض معدل ارتفاع الأجور الحقيقية وتحرير الأسعار.

---

[١] A.D Crockett, Stabilization Programs in Developing Countries , IMF, Staff Papers, vol.28, No. 1, 1981, p.66.

[٢] د.يوسف بطرس غالى ، برنامج صندوق النقد الدول، بين النظرية والتطبيق، ندوة بمركـز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، جامعة القاهرة ، عام ١٩٨٨، ص ص ٣-٨.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٣-تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية وتوحيد أسعار الصرف وإلغاء كافة القيود على التعامل بالنقد الأجنبي والقيود على التجارة الخارجية.

على الرغم من أهمية هذه السياسات النقدية والمالية ، فإننا سنركز على مناقشة السياسات الخاصة بسعر الصرف ، حيث يسعى الصندوق من وراء إجراء التخفيض فى القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى تحقيق عدة أهداف منها رفع الأسعار المحلية للسلع الداخلة فى التجارة بما يحقق تحويل الإنفاق القومى بعيداً عنها وفى اتجاه السلع الوطنية ، وبذلك يتيح جزءاً أكبر من المعروض من السلع القابلة للتصدير ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يعمل على تقليل الواردات وبالتالى تقليل العجز فى ميزان المدفوعات وهو الدور الذى يعتبره صندوق النقد الدولى هاماً فى تحويل الانفاق القومى. كذلك يرى الصندوق فى التخفيض أداة لتقليل الانفاق وذلك من خلال ما يحدثه التخفيض من رفع المستوى العام للأسعار وبالتالى تخفيض القيمة الحقيقية للدخول والأصول المالية عن طريق أثر الأرصدة الحقيقية مما يساعد على تقليل الاستيعاب المحلى بما يتلائم مع الناتج القومى[١].

---

(١) A.D Crockett, Op. Cit., pp. ٦٩-٧٠.

وأيضاً :

Johnson J. Salop, Distributional Aspects of stabilization program in Developing Countries , IMF, Staff Papers, vol.27, No.1, 1980, pp.1-23.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كذلك يسعى الصندوق من وراء توحيد أسعار الصرف والسماح لقوى السوق الحرة بتحديد القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى علاج التشوهات السعرية الناتجة عن تعدد أسعار الصرف والتى تسبب سوء توزيع الموارد فى الاقتصاديات النامية ، كذلك يهدف إلى ترشيد استخدام الموارد النقدية الأجنبية النادرة من خلال تعبير السوق الحرة عن القيمة الحقيقية لتلك الموارد.

من خلال دراستنا للتطور التاريخى لبرنامج الاصلاح الاقتصادى للصندوق [١]، نلاحظ تبايناً فى طبيعة الإجراءات التى اتخذت ، فمثلاً فى الخمسينات والستينات تركزت سياسات التصحيح على التأثير على الطلب الكلى وتجنب السياسات الخاصة بتغيير سعر الصرف أو تعديل سياسة الصرف المتبعه، حيث كان هدف النظام النقدى الدولى استقرار وتثبيت أسعار الصرف فى ظل نظام بريتون وودز، ولكن عندما شهد عقد السبعينات والثمانينات عدم استقرار أسعار الصرف ، حرك صندوق النقد الدولى على أهمية وجود إجراءات خاصة بتصحيح سعر الصرف إلى جانب الاتجاه نحو سياسة التعويم فى أغلب برامج الصندوق . ومما يؤكد هذا الاتجاه فقد نشر الصندوق ٣٦ برنامجاً لإجراء تعديلات فى سياسة الصرف الأجنبى من بين ٨٥ برنامجاً عقدها للتسهيلات الممتدة وترتيبات المساندة خلال الفترة (٦٣-١٩٧٢) وهو ما يمثل ٣٢% من إجمالى عدد

---

(١) IMF, Formulation of Exchange Rat e Policies in Adjustment, IMF Occational Paper, No.٣٦،١٩٨٥,pp.٦-٨

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الدول التى عقدت البرنامج ، بينما فى الفترة (٧٣-١٩٨٠) وصلت هذه النسبة إلى ٥٩% ثم ٨٣% فى الفترة (٨١-١٩٨٣)[١].

وتجدر الإشارة إلى أن حصول الدول النامية غير البترولية على التمويل اللازم وبشروط ميسرة لمواجهة أزمات المدفوعات التى تعرضت لها خلال السبعينات هو ما جعلها تؤجل الإجراءات التصحيحية وخاصة فيما يتعلق بسعر الصرف ، مما تسبب فى إزدياد أهمية إجراءات تعديل سياسة الصرف فى هيكل إجراءات برنامج الصندوق وذلك فى ظل ظروف الثمانينات التى تغيرت فيها مصادر وطبيعة الاقتراض الخارجى حيث زادت الأهمية النسبية للقروض من مصادر خاصة وارتبطت بأسعار فائدة معومة، فكان من الطبيعى أن تشتد حدة مشكلة المديونية الخارجية وأن يتزايد عدد الدول التى حاولت إعادة جدولة ديونها الخارجية.

ففى خلال الفترة ٨١-١٩٨٣ قامت ٣٠ دولة بإجراء مفاوضات حول جدولة ديونها الخارجية ، وهى جميعها ضمن العينة التى اختارتها لدراسة سياسة الصرف الأجنبى الفعلية للدول النامية غير البترولية فيما عدا جاميكا[٢].

---

(١) IMF, Formulation of Exchange, op, cit,.

(٢) الدول الثلاثين هم : جمهورية أفريقيا الوسطى ، ليبريا ، مدغشقر، ملاوى ، السنغال، السودان، توجو، أوغندا، زائير، غانا، باكستان ، الأرجنتين ، بوليفيا، البرازيل ، شيلى ، كوستاريكا ، اكوادور، جاميكا، المكسيك، نيكاراجوا.

دونالد دوفان ، طبيعة مصاعب خدمة الدين ومنشأها ، التمويل والتنمية ، ديسمبر ، عام ١٩٨٤، ص ص ٢٢-٢٥.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ووضحت أيضاً أهمية دور الصندوق فى مفاوضات إعادة الجدولة التى تبدأ فى الغالب بطلب أو إعلان تتقدم به الدولة المدينة إلى الجهات الدائنة تطلب فيه وقف مدفوعات خدمة الدين والدخول فى مفاوضات إعادة الجدولة والتى تتم فى "نادى باريس" وهو نادى ليس صفة رسمية، ويجتمع فيه الدائنون ومراقبون من صندوق النقد الدولى،البنك الدولى للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة [١]. على أن الجهات الدائنة تشترط قيام الدول المدينة بعقد برنامجاً للاصلاح الاقتصادى حتى تضمن أن موافقتها على الدخول فى مفاوضات إعادة الجدولة سوف تقترن بتحسن الموقف المالى للدول المدينة بما يسمح لها بخدمة ديونها وسدادها فى المستقبل [٢].

وهكذا أصبحت ترتيبات الجدولة مرهونة بمدى التزام الدول المدينة بتنفيذ الإجراءات التى يتضمنها برنامج الاصلاح الاقتصادى بما فيها ضرورة "تعديل سياسة الصرف" بالإضافة إلى إجراء تخفيضاً رسمياً فى القيمة الخارجية للعملة الوطنية فضلاً عن توحيد أسعار الصرف والسماح لقوى الطلب والعرض الحرة بتحديدها، فقد اتضح لنا أن الصندوق يلعب دوراً هاماً فى اختيار الدول النامية لسياسة الصرف الأكثر مرونة.

---

[١] د. رمزى زكى ، التاريخ النقدى للتخلف ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٧، ص ٣١٦.

[٢] د. رمزى زكى ، إعادة جدول الديون الخارجية ومستقبل التنمية فى مصر ، المؤتمر العلمى الثانى للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، عام ١٩٧٨، ص ص ٤٠١-٤٠٢.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث

البنـــــك الـــــدولى

هو المؤسسة المالية الثانية التى أنشئت وفقاً لاتفاقية بريتـــون وودز، من أجل إعادة بناء اقتصاديات الدول التى تم تـــدميرها خـــلال الحـــرب العالمية الثانية، وتظهر هذه المهمة من الاسم الرسمى لهذا البنـــك وهـــو "البنك الدولى للإنشاء والتعمير" وبدأ يمارس نشاطه فى يونيو ١٩٤٦ وقوة مدينة واشنطن، وقد تم ربط البنك بالأمم المتحدة بمقتضى اتفاق فـــى ١٥ نوفمبر ١٩٤٧.

وكان أول قرض قدمه البنك فى نهاية عقد الأربعينات من أجل إعادة إعمار الدول الأوروبية، وبعد أن تمكنت الدول الأوربية من الوقوف على قدميها تحول البنك إلى مساندة الدول الفقيرة فى العـــالم وأهمهـــا الـــدول النامية، ولقد حصلت الدول النامية منذ نهاية عقد الأربعينات على أكثر من ٣٣٠ مليار دولار[١].

[١] د.محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٠٩-٤١١.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهكذا أصبح للبنك الدولى هدفاً أساسياً جديداً وهو تشجيع النمو الاقتصادى والاجتماعى فى الدول النامية من خلال مساعدتها فى زيادة انتاجيتها ورفع مستوى معيشتها .

أهداف البنك:

١-مساعدة الدول الأعضاء على التعمير والتنمية عن طريق القروض وتسهيل الاستثمار فى المشروعات الأساسية .

٢-تدعيم نشاط الاستثمار الأساسى سواء بتقديم الضمان اللازم أو الاقتراض بشروط ميسرة لأغراض الاستثمار المنتج إما من موارد البنك الخاصة أو الاقتراض من الغير.

٣-تنشيط وتنمية التجارة الدولية وحفظ توازن ميزان المدفوعات من خلال تشجيع الاستثمارات الدولية لتنمية الموارد الإنتاجية للأعضاء.

٤-تقديم المساعدات الفنية فى إعداد وتنفيذ برامج القروض وفى تنفيذ برامج الاستثمار طويلة الأجل .

وهكذا فإن عضوية البنك الدولى متاحة لجميع أعضاء صندوق النقد الدولى، حيث لا يقتصر البنك على دوره المالى ، بل يمارس مهاماً فنية ، مثال ذلك اللجنة الفنية التى شكلها البنك لتقديم المساعدات الفنية والمالية لتطوير وتنمية موارد حوض نهر الهندوس ، واللجنة الفنية الاستشارية لكل من السودان، تونس والمغرب وغانا ونيجيريا وكولومبيا وغيرها ، كما أسهم فى تنفيذ عدة مشروعات فى مصر مثل مشروعات مكافحة الأمراض

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المستوطنة (الملاريا، البلهارسيا،والانكلستوما) وإنشاء المعهد العالى للتمريض فى الاسكندرية، وتقديم الخبراء والفنيين للمعهد العالى للصحة العامة ، وإنشاء معهد التنمية الاقتصادية الذى يعمل تحت رعاية البنك بهدف تدريب موظفى الدول النامية على الأصول الفنية للتنمية.

ويقدم البنك قروضه إلى الدول الأعضاء[1] أو إلى الاقاليم التابعة لها، أو إلى المؤسسات الاقتصادية الخاصة فى هذه الأقاليم بشرط أن تكون لأغراض إنتاجية وحيث تتوفر الاحتمالات المعقولة للوفاء ، ولابد من ضمان الحكومة للعضو إذا لم يكن المقترض حكومة. وتسدد قروض البنك على مدار ٢٠ سنة تقريباً بفائدة سعرها حوالى ٧,٢٥% وباستثناء بعض الظروف الخاصة لا تمنح القروض إلا مرتبطة بمشروعات محددة ، وعلى البنك أن يستوثق من أن الاعتمادات اللازمة لا يتسنى تدبيرها من مصادر أخرى بشروط مناسبة. ولا يجوز قط استخدام القروض على الشراء من دولة معينة دون سواها من الدول الأعضاء أو من عدة دول على وجه التحديد.

وقد تحدد رأسمال البنك عند نشأته بمبلغ عشرة بلايين دولار ، تم تقسيمها على ١٠٠,٠٠٠ سهم قيمة كل منها ألف دولار ، ثم أصبح فى عام ١٩٦٩ سبعة وعشرين بليون دولار ويتكون رأس المال من حصص الدول

[1] يجوز قبول دول أخرى أعضاء فى الصندوق إذا وافق مجلس محافظى البنك بالأغلبية على ذلك ، وقد انضم إلى البنك ١٢٢ دولة، ويفقد أعضاء البنك عضويتهم إذا زالت عنهم صفة العضوية فى الصندوق ما لم يقرر مجلس المحافظين بأغلبية ثلاثة أرباع غير ذلك.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأعضاء التى يحددها مجلس محافظى البنك ، ويتم سدادها كـــالآتى ٢% تسدد بالذهب أو الدولارات ، ١٨% تسدد بعملة الدولـــة العـــضو ، ٨٠% تمثل احتياطى رأس المال الذى يبقى تحت الطلب إذا اضطر البنـــك إلـــى الوفاء بالتزامات ضرورية.

وينفرد البنك كهيئة تتعامل مع سائر الحكومات بملمح مميز يتمثـــل فى اعتماده فى موارده المالية على المستثمرين الأفراد ، وأغلب عمليـــات القروض التى يمنحها مستمدة من قروض يعقدها هو لحسابه فى مختلـــف أسواق المال الرئيسية.

مؤسسات البنك الدولى:

ينقسم البنك الدولى إلى قسمين رئيسيين هما البنك الـــدولى للإنـــشاء والتعمير ورابطة التنمية الدولية التى أنـــشئت فـــى عـــام ١٩٦٠ لتقـــديم المساعدة المالية للدول النامية الفقيرة التى لا تستطيع الوفاء بشروط البنك الدولى. وهناك بعض المؤسسات الأخرى مرفقة بهما – على الرغم مـــن انفصالهما قانونياً ومالياً – هم:

١-مؤسسة التمويل الدولى وهى مؤسسة تستهدف تحقيـــق الـــربح ، وأنشئت فى عام ١٩٥٦ لتشجيع تدفق رؤوس الأموال للاستثمار فى القطاع الخاص فى الدول النامية وتتكون هذه المؤسسة من ١٧٢ عضواً.

٢-المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار والذى أنشئ فى عـــام ١٩٦٦ وذلك بغرض تقديم وسائل فض المنازعات بين المستثمرين الجانب

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من ناحية والدول النامية من ناحية أخرى ، ويتكون المركز من ١٢٧ عضواً.

٣-هيئة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف والتى أنشئت فى عام ١٩٨٨ وذلك بغرض تشجيع الاستثمار المباشر فى الدول النامية من خلال تقديم الضمانات ضد المخاطر غير التجارية مثل الاضطرابات السياسية بالإضافة إلى تقديم خدمة التسويق الدولى للمشروعات الاستثمارية للدول النامية وتضم هذه الهيئة ١٤١ عضواً .

ويبلغ عدد العاملين فى البنك الدولى ٧٠٠٠ فرد وهو ثلاثة أمثال عدد العاملين فى صندوق النقد الدولى، ويتميز العاملين فى البنك بتنوع تخصصاتهم.

ويتكون رأس مال البنك من مساهمة الأعضاء ويدفع كل عضو ٢٠% من قيمة حصته نقداً والباقى يعتبر ضمان للقروض التى يحصل عليها البنك ، وتتحدد قدرة كل دولة عضو فى البنك على التصويت وفقاً لحصتها فى راس ماله، وتسيطر الدول الصناعية الكبرى (أمريكا ، اليابان فرنسا، انجلترا) على أكثر من ثلث رأس مال البنك وهو ما يجعلها تؤثر مباشرة على قرارات البنك واستراتيجيته. وتتكون موارد البنك من حصص الأعضاء ، بالإضافة إلى ما يقوم به البنك من اقتراض من الأسواق بالإضافة إلى استثماراته الخاصة ، وحيث أن موارد البنك يتم الحصول عليها بشروط تجارية من السواق المالية ، فإنه يتقاضى من المقترضين نسبة فوائد تبلغ حوالى ٨% ويتم تسديد القروض على آجال طويلة نسبياً قد

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تصل إلى ٢٠ سنة فى المتوسط.

ويمكن النظر إلى البنك الدولى على أنه بنك استثمار يقوم بدور الوسيط بين المستثمرين والمودعين ويقترض من طرف ويقرض الطرف الآخر ، والمساهمين فى البنك الدولى هم حكومات ١٧٩ دولة ، حيث تحتفظ كل دولة بنصيبها فى رأس مال البنك الذى يبلغ ١٧٦ مليار دولار فى عام ١٩٩٥. ويحصل البنك الدولى على أغلبية المال من خلال إصدار سندات (تحمل تصنيف AAA) وهى سندات مضمونة السداد من كافة الحكومات ، ويتم تسويق هذه السندات فى الأسواق الدولية سواء للأفراد أو المؤسسات الخاصة فى أكثر من ١٠٠ دولة على مستوى العالم. أما رابطة التنمية الدولية فتحصل على الأموال التى تقدمها للإقراض فى الغالب من تبرعات وهبات لدول الغنية.

القواعد التى تحكم عمليات البنك:

كلما كانت الدولة النامية فقيرة كلما كانت الشروط التى يتم بها تقديم القروض يسيره، ويحدد البنك الدولى متوسط دخل الفرد الذى عنده تستطيع الدول النامية الاقتراض من موارده وهو ١,٣٠٥ دولار فى السنة، حيث يتم الاقتراض بسعر فائدة يزيد قليلاً عن سعر الفائدة السوقى الذى يقترض به البنك الدولى من الأسواق الدولية، على ان يتم سداد القرض خلال فترة زمنية تتراوح بين ١٢-١٥ عاماً . ومن ناحية أخرى فإن رابطة التنمية الدولية تشترط أن يكون متوسط دخل الفرد للدول النامية التى تستفيد من

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

موارده أقل من ١,٣٠٥ دولار فى السنة، ولهذا فإن الائتمان المقدم تحصل عليه الدول الفقيرة التى يقل فيها متوسط دخل الفرد عن ٨٠٥ دولار فى السنة، حيث تتميز القروض التى تقدمها هذه الرابطة بأنها بدون فائدة وتمتد فترات السداد إلى ٣٥-٤٠ عاماً.

ويهمنا أن نوضح القواعد التى تحكم العمليات التى يقوم بها البنك:

١-قصر قروض البنك على الأغراض الإنتاجية وبناء على اعتبارات اقتصادية.

٢-يجب على الدولة المقترضة أن تقدم دراسة عن مقدرتها على السداد.

٣-أن يكون منح القروض لمشروعات محددة إلا فى الحالات الاستثنائية التى تتوافر فيها ظروف خاصة.

٤-عدم اشتراط استعمال القروض فى مشتريات من دول معينة.

٥-التحقق من أن الدولة طالبة القرض لا تستطيع الحصول بشروط معقولة من مصادر أخرى.

فقد اتضح أنه فى خلال العشرين عاماً الأولى من حياة البنك اتجهت ثلثى المساعدات التى قدمها البنك إلى مشروعات البنية الأساسية خاصة فى مجال الطاقة الكهربائية والنقل ، ثم اتجه البنك بعد ذلك إلى تنويع فى المجالات التى يقدمها إليها المساعدات، حيث تم توجيه التمويل إلى تنمية قطاعات الزراعة، التنمية الريفية ، الصناعات الصغيرة، وتطوير المدن. فضلاً عن مساعدة الدول الفقيرة للحصول على الاحتياجات الأساسية من

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الماء النظيف والصرف الصحى والرعاية الطبية وتخطيط وتنظيم الأسرة ، التغذية والتعليم والإسكان والسكان.

ومن أنشطة البنك الدولى والخبرة التى يتمتع بها خبراء البنك الدولى، فإنه يقوم بدور الهيئة التنفيذية للمعونة الفنية للمشروعات التى تقدمها الأمم المتحدة فى إطار برامجها للتنمية فى مجالات الزراعة والتنمية الريفية والطاقة، التخطيط الاقتصادى.

وحديثاً اتجه البنك أيضاً إلى تقديم الدعم الفنى فى مجال وضع السياسات الاقتصادية الكلية من أجل التصحيح الهيكلى. كذلك يقدم المعونة الفنية كدراسات الجدوى للمشروعات وإعداد خطط التنمية ورسم السياسات الاقتصادية كما يتوافر لديه معهد للتنمية الاقتصادية يتولى تدريب المسئولين من الدول النامية فى شئون التنمية بالإضافة إلى تنظيم دورات وبرامج أبحاث فى مجالات التخطيط الاقتصادى والتمويل والتجارة الدولية والتنمية الريفية. ومن فروع النشاط التمويلى التى انبعثت عن البنك الدولى هيئة التنمية الدولية التى توفر القروض للدول النامية الفقيرة جداً بشروط أكثر سهولة من شروط البنك الدولى، ومؤسسة التمويل الدولية التى تهدف للمساعدة فى التنمية الاقتصادية للبلاد الأقل تقدماً بتشجيع نمو القطاع الخاص بتمويل المشروعات الخاصة الصغيرة والمتوسطة وبشرط أن تكون مشروعات ذات ربحية مرتفعة من خلال أما تقديم قرضاً يتراوح مدته بين ٥-١٥ سنة أو تساهم بجانب من رأسمال المشروع . ومن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الغريب أن البنك الدولى من حيث المبدأ لا يقوم بإعادة جدولة الديون وأنه لم يخسر إطلاقاً قرضاً قدمه لأى دولة من الدول النامية. وقد لوحظ أن عدد الدول الذى تقدم للحصول على دعم رابطة التنمية الدولية فى سنواتها الأولى قد تناقص من ٣٤ دولة إلى ١٠ دول فقط ، حيث حققت تلك الدول قدراً من النمو الاقتصادى جعلها تستغنى عن هذا المصدر من التمويل وتتركه للدول الفقيرة الأخرى التى انضمت لعضوية البنك حديثاً . وبالمثل فإن ٢٠ دولة من الدول التى اعتمدت على الاقتراض من البنك الدولى قد توقفت عن ذلك بسبب ما حققته من نمو اقتصادى مرتفع مثل اليابان التى استمرت لمدة ١٤ عاماً تحصل على الدعم المالى من البنك وهى الآن تمثل مصدر مهم من مصادر التمويل له.

تقييم نشاط البنك الدولى ومؤسساته:

قدم البنك العديد من الالتزامات الخاصة بالإقراض والاستثمار حيث استفادت أكثر من ٩٠ دولة من موارده وتسهيلاته كما قدم مساعدات فنية للعديد من الدول فى المجالات المشار إليها ، على سبيل المثال لعب البنك دوراً فى حل بعض المشكلات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية، مثل توسطه فى تحديد أسس التعويضات المترتبة على تأميم مصر لشركة قناة السويس، ولكنه كان يخضع فى بعض الحالات لتأثير الدول ذات الحصص الكبيرة، كما حدث عندما قام بسحب عرضه بتمويل مشروع إنشاء السد العالى ، نتيجة الضغوط التى مارستها عليه الولايات المتحدة الأمريكية .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وعندما طلبت لجنة التنمية فى اجتماع لهـا فـى ينـاير ١٩٧٥ أن يفحص البنك إمكانية إنشاء " نافذة ثالثة " لتقديم مساعدات للتنمية، بشروط وسط بين تلك التى يقدمها البنك وتلك التى تقدمها الهيئة الدوليـة للتنميـة AID، وكان البنك إيجابياً لتوفير موارد مالية للدول النامية خـلال عـام بمبالغ قد تصل إلى ألف مليون دولار فى شكل مساعدات منفصلة عن تلك التى يقدمها البنك فى عملياته الأخرى، وسيكون أهم المستفيدين من عمليات النافذة الثالثة، الدول التى يقل معدل دخل الفرد فى مجمل إنتاجها القـومى عن ٣٧٥ دولار فى السنة وعلى الأخص تلك المنخفضة الـدخل منهـا، وتجدر الإشارة إلى أن البنك الدولى والهيئة الدولية للتنمية قد قدما لمـصر خلال السنة المالية ١٩٧٥ قرضاً مقداره ٢٢٧ مليون دولار ، وهـو مـا يعادل أربعة أضعاف مجموع أيه مبالغ قدمت فى أى عام مضى.

ولهذا تعتبر النافذة الثالثة أحد مظاهر استجابة المجتمع الدولى بهدف إعادة التوازن فى الاقتصاد العالمى المعاصر، إلا أن هناك مجموعة مـن الانتقادات وجهت لنظام البنك ومؤسساته من وجهة نظر البلـدان الناميـة تتمثل فى:

١-ارتفاع تكلفة الحصول على القروض من البنك ومؤسـساته مـع اعتبار أن نشاط البنك موجه أصلاً لمعاونة الدول الفقيـرة التـى تحتـاج للموارد المالية لإنجاز برامج التنمية ، لأن تكاليف القروض تبلغ من ٧,٥-٩% فضلاً عن أن شروطها تشكل عبئاً قاسياً على الدول الفقيرة سواء من حيث أجل السداد أم فترة السماح.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٢-إن إجمالى القروض والتسهيلات التى يقدمها البنك الدولى لدولة نامية لا يفى إلا بقدر ضئيل من الاحتياجات الحقيقية لبرامجها الإنمائية.

٣-لم يحقق البنك نجاحاً فى تشجيع الاستثمارات الدولية الخاصة وتحفيز انسيابها على الدول الغنية نحو الدول النامية.

٤-بالنسبة لتوزيع قروض البنك بحسب قطاعات النشاط الاقتصادى بالبلاد المقترضة، فقد لوحظ تركز القروض المتاحة على بعض القطاعات (المرافق والطاقة) فى حين أن قطاع الصناعة لا يلقى الاهتمام والتشجيع الكافى.

٥-يعاب على نظام البنك أنه يدقق فى مرحلة تقدير القروض ومن شروط الملائمة المالية والقدرة على السداد وما يتطلبه ذلك من التدخل فى الشئون الاقتصادية الداخلية للدول طالبة القروض ، وهذا لا يلقى ترحيب من قبل الدول النامية.

٦-وجد أن توزيع إمكانيات البنك التمويلية لا يكفى وفقاً للاعتبارات السياسية ورضاء مجموعة الدول الكبرى عن سياسة واتجاهات البلد طالب القرض تعد من الأمور الأساسية فى اتخاذ القرارات عند التصويت بمنح القروض وتقدير قيمة القرض أيضاً .

لقد أظهرت التجربة الفعلية خلال السبعينات وبداية الثمانينات أن الدول النامية التى تعرضت لأزمة المديونية الخارجية قد عانت من صعوبات كبيرة فى محاولة التوفيق بين متطلبات كل من البنك والصندوق، ففى بعض الحيان كان الاتفاق مع الصندوق لإعادة جدولة المديونية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخارجية للحصول على الدعم المالى لمواجهة اختلال ميزان المدفوعات يتطلب اتباع سياسات نقدية ومالية إنكماشية، الغرض منها تخفيض الطلب الكلى لكى يتلائم مع العرض الكلى. مثل هذه الإجراءات قد تتطلب تخفيض الإنفاق الحكومى بأشكاله المختلفة سواء كان إنفاقاً استهلاكى أو استثمارى وهو الأمر الذى يؤثر على تمويل الحكومة للمشروعات التى تم الاتفاق عليها مع البنك الدولى. تلك المشروعات يتم تمويلها بالمشاركة بين البنك الدولى الذى يقوم بتوفير النقد الأجنبى اللازم لها والحكومة التى تتعهد بتوفير النقد المحلى اللازم. فمن غير المفيد أن يقوم البنك الدولى مثلاً بتمويل مشروع طويل الأجل لتطوير نظم الرى فى أحد الدول وذلك لمساعدتها فى زراعة وتصدير القطن إذا كان ميزان مدفوعاتها من التدهور بحيث لا يشجع أحد على التعامل معها، ومن ناحية أخرى فإنه من غير المفيد بالنسبة للصندوق أن يحاول إقامة نطاقاً لأسعار الصرف المستقرة فى هذه الدولة إذا كان حجم الإنتاج من القطن لا يستجيب للتغيرات فى سعر الصرف خلال الأجل المتوسط أو الطويل.

ولهذا وبعد أن أدرك البنك الدولى الارتباط الوثيق بين النمو طويل الجل والاستقرار المالى وفى نفس الوقت تأكد الصندوق من أن عدم فعالية السياسات الاقتصادية إنما يرجع إلى عدم كفاءة استخدام الموارد على المدى الطويل، كان من الضرورى إقامة جسر من التعاون فيما بين المؤسستين على الرغم من استقلالهما وقد ساعدت ظروف الركود العالمى فى الثمانينات على التقارب والتعاون بينهما، حيث قام البنك بالتوسع فى

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تقديم القروض التى لا تتعلق بمشروع محدد وإنما بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد أو الإصلاح القطاعى. والغرض من الاقتراض للإصلاح الهيكلى للدول النامية هو تحقيق التنمية المستمرة، ولقد قام البنك بتوجيه هذه البرامج إلى الدول النامية خاصة فى أمريكا اللاتينية وجنوب الصحراء فى إفريقيا وهى أكثر الدول معاناة من أزمة المديونية.

كذلك فإن أزمة البترول فى السبعينات والركود المالى فى الثمانينات قد جعل الصندوق يعيد التفكير فى تقديم القروض قصيرة الأجل لمواجهة الاختلال المؤقت فى ميزان المدفوعات حيث قام الصندوق بتقديم تسهيلات يمتد آجال سدادها إلى ثمانية سنوات، من أهم هذه البرامج "تسهيلات التصحيح الهيكلى" ESAF التى تشترط أن يقوم العضو بتقديم ورقة عمل عن السياسات التى ينوى تنفيذها ويتم إعداد هذه الورقة من خلال التعاون بين الدولة العضو وخبراء من كل من البنك والصندوق. وهذا يعد اعترافاً ضمنياً بأن اختلال ميزان المدفوعات لا يرتبط فقط بظروف الأجل القصير، وإنما يرجع أيضاً إلى أسباب هيكلية. وهكذا فإن خبراء البنك الدولى يقدمون خبرتهم عن عملية التنمية طويلة الأجل ومعرفتهم العميقة للهياكل الاقتصادية فى الدول النامية ، بينما يقدم خبراء الصندوق خبرتهم عن الاستقرار المالى فى الأجل القصير وأساليب زيادة قدرة الاقتصاد على الوفاء بالالتزامات الخارجية فضلاً عن مساعدة الدول النامية على الاندماج مع الاقتصاد العالمى ، كما أصبحت هذه الدول فى وضع يحتاج منها إثبات وفائها بتعهداتها مع الصندوق والبنك الدولى فى آن واحد فيما يعرف

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بالاشتراطية المزدوجة ، حيث يطلب الصندوق من الـدول التـى تطلـب مساعدته أن تتفق فى البداية مع البنك ، وبالمثل يطلب البنك أن تقوم الدول بالاتفاق مع الصندوق ، كذلك فإن الهيئات التمويلية الخاصة لا تقدم علـى مساعدة الدول النامية إلا إذا أثبتت الخيرة نجاحها فى الوفاء بإلتزاماتها فى مواجهة المؤسستين معاً.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الرابع

منظمـــة التجـــارة العـــالمية

شهدت الثلاثينات من القرن العشرين تسابقاً فيما بين الـــدول علـــى الحماية حيث قامت كل دولة أثناء فترة الكساد العالمى بوضع مختلف القيود والقوانين التى تحد من استيراد السلع المختلفة للقضاء على مشاكل البطالة بها غير أن هذه الدول أدركت بعد الحرب العالمية الثانية أن استمرار هذه القيود له تأثيره الضار على هيكلها وبنيانها الاقتصادى ومعدلات التنمية بها لما قد تؤدى إلى نقص التجارة وبالتالى التأثير علـــى مـــستويات الـــدخول الحقيقية والرفاهية. لذلك اهتمت دول العالم خاصة الغنية منهـــا بتحريـــر التجارة الخارجية من القيود الجمركية التى تعترض طريق هـــذه التجـــارة عبر أسواق الدول المختلفة. وفى سبيل ذلك بذلت جهود كبيرة وعلى مدى زمنى طويل بغرض تحرير التجارة العالمية، ويعتبر تأسيس منظمة الاتفاق العام للتعريفات والتجارة والتى يطلق عليها الآن "الجات" هو ثمـــرة هـــذه الجهود.

ففى عام ١٩٤٨ عقد مؤتمر هافانا فى إطار الأمم المتحدة لمناقـــشة ميثاق منظمة التجارة الدولية (ITO) لغرض تنظيم التجارة العالمية، وكان

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من نتيجة ذلك أن اتفق على عقد اتفاقية أقل طموحاً من منظمة التجارة الدولية وهى التى عرفت بالاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (GATT) وكان الغرض منها هو العمل على إلغاء القيود الجمركية على التجارة الدولية والاستمرار فى إجراء المفاوضات متعددة الأطراف بصفة دورية لتحقيق هذا الغرض. وأخذت هذه الاتفاقية فى النمو منذ التوصل إليها دون توقف إلى أن اتسع نطاق عضويتها لتشمل ١٠٥ دولة تسيطر على اكثر من ٩٠% من التجارة السلعية، بالإضافة إلى ٣٤ دولة أخرى منتسبة العضوية وهى الدول التى تطبق أحكام ومبادئ الجات فى سياستها التجارية الخارجية دون أن تكون عضواً فى هذه الاتفاقية.

وتعد اتفاقية الجات بمثابة معاهدة دولية متعددة الأطراف تنشئ حقوقاً وإلتزامات على الدول الأعضاء فيها ، بهدف تحرير التجارة الدولية فى السلع على أساس مبادئ حرية التجارة وتضع الاتفاقية مجموعة من المبادئ متعددة الطراف التى تنظم السلوك التجارى للأطراف المتعاقدة كما تتيح مجالات للمفاوضات التجارية فى ظل مناخ يتسم بحرية التجارة وتسهيل وصول السلع للدول لأسواق بعضها البعض.

المبادئ التى تقوم عليها اتفاقية الجات:

هناك ثلاثة مبادئ أساسية بنيت عليها هذه الاتفاقية وهى :

المبدأ الأول: الدولة الأولى (الأحق) بالرعاية، حيث يعد من المبادئ الأساسية التى تقوم عليها فلسفة حرية التجارة الدولية فى إطار

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجات والمقصود بهذا المبدأ هو منح كل طرف من الأطـراف المتعاقـدة نفس المعاملة الممنوحة من مزايا وإعفاءات يتمتع بها أى طرف آخر فـى سوق الدولة دون قيد أو شرط وون تمييز ويستثنى مـن ذلـك الترتيبـات الإقليمية والتى تمنح الدول المنضمة إليها تخفيضات أو تيسيرات.

من الاستثناءات أيضاً التبادل التجارى بين الـدول الناميـة بهـدف تشجيع التجارة البينية للدول النامية حيث يحق لها إبرام اتفاقيات فيما بينها للتجارة التفضيلية دون الالتزام بمنح هذه المعاملة لدول أخرى لا تـصنف كدول نامية . هناك ترتيبات الحماية فى الدول النامية التى تتخذها الـدول النامية لحماية الصناعات الناشئة حيث تعف من شـرط الدولـة الأولـى بالرعاية إلى أن تصل صناعاتها الوليدة إلى القدرة التنافسية فى الأسـواق العالمية. كذلك المزايا الممنوحة للدول النامية من قبل الـدول الـصناعية المتقدمة والتى يطلق عليها اسم النظام المعمم للافضليات التجارية حيـث تحصل الدول النامية بموجبه على شروط تجارية ميسرة لتسهيل وصـول صادراتها إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة.

وعلى هذا أن كل دولة عضو فى الجات تحصل على كافة المزايـا التى يتم الاتفاق عليها بين باقى الأعضاء على المستوى الثنائى ، ما عـدا المزايا التى تمنحها أى دولتين لبعضهما البعض فى إطار أى شـكل مـن أشكال التكامل الاقتصادى مثل الاتحاد الجمركى،وفى هذه الحالة فقـط لا تنتقل هذه المزايا إلى باقى أعضاء الجات.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبدأ الثانى : مبدأ الشفافية ، والمقصود بـــه أن تقتـــصر حمايـــة الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية على استخدام الرسوم الجمركية فقط دون اللجوء إلى الإجراءات غير الجمركية كحظر الاستيراد أو تقييد كمياته من خلال الحصص. وذلك لإزالة كافة القيود على التجارة سواء كانت تلك القيود جمركية أو غير جمركية مثل الحصص الكمية ولكن يستثنى من ذلك تجارة السلع الزراعية وتجارة الدول التى تعـــانى مـــن عجـــز جـــوهرى ومستمر فى ميزان المدفوعات حيث يحق لها فى هذه الحالة فرض القيود اللازمة على تجارتها.

المبدأ الثالث: مبدأ المعاملة الوطنية، ويعنى التـــزام كافـــة الـــدول الأعضاء بمنح المنتج أو السلعة الأجنبية المستوردة نفس المعاملة الممنوحة للسلع المنتجة محلياً سواء فـــى مجـــال التـــداول أو التوزيـــع والتـــسفير والضرائب دون تمييز ضد سلع دولة دون أخرى، واللجوء إلى التفـــاوض وذلك بغرض فض المنازعات التجارية الدولية بـــدلاً مـــن اللجـــوء إلـــى الإجراءات الانتقامية التى تتسبب فى تقليل حجم التجارة الدولية .

ولما كان الغرض الأساسى من الاتفاقية هو تحقيق قدر مـــن حريـــة سهولة تدفق التجارة الدولية ، فقد كان من الضرورى تحققاً لهذا الهـــدف إجراء سلسلة من المفاوضات فى صورة جولات متعاقبة شارك فيها الدول الأعضاء بغرض توسيع نطاق المشاركة وحجـــم التنـــازلات الجمركيـــة المتبادلة بين الأطراف المتعاقدة وكنتيجة لـــذلك أجريـــت ســـبع جـــولات للمفاوضات متعددة الأطراف لتحريـــر التجـــارة الدوليـــة ســـبقت جولـــة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أورجواى، الجولة الثامنة والأخيرة.

وقد ترتب على دورات المفاوضات المتعاقبة فى إطار الجات تخفيض كبير فى التعريفات الجمركية وزادت التدفقات السلعية الدولية خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٨٠) بمعدل ٨% سنوياً ، ورغم أهمية الانجازات التى تمت فى إطار الجات خلال الفترة التى سبقت دورة أوروجواى فى عام ١٩٨٦، فإن عملية التحرير ظلت قاصرة بسبب الآتى:

أولاً: أن عملية التحرير انصبت بصفة أساسية على السلع ذات الأهمية الخاصة فى التجارة بين البلاد الصناعية، أما السلع ذات الأهمية الخاصة فى التجارة بين البلاد النامية والبلاد الصناعية، فإنها لم تحظ بنفس الدرجة من العناية وذلك لأن البلدان النامية لم تكن مستعدة لإجراء تخفيضات هامة فى القيود الجمركية التعريفية وغير التعريفية التى تطبقها على وارداتها.

ثانياً : إن وجه القصور الأكبر لعملية التحرير من وجهة نظر البلاد النامية يتمثل فى معاملة سلعة المنسوجات والملابس فإنه منذ ١٩٦٢ خرجت هذه السلعة تماماً من نظام الجات وخضعت التجارة الدولية فيها لاتفاقية خاصة هى اتفاقية المنسوجات وهى تقوم على أساس تحديد حصة لكل بلد مصدر وحصة لكل بلد مستورد، أى أنها تقوم على نظام القيود الكمية. ولا تخفى أهمية صناعة المنسوجات والملابس بالنسبة للبلاد النامية، فهى السلعة التى تتمتع فيها بأكبر ميزة نسبية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثالثاً: فشل الجات فى علاج مشكلة القيود التعريفية وغير التعريفية التى تعوق التجارة الدولية فى السلع الزراعية حيث بقيت الزراعة خارج نطاق المفاوضات التجارية بسبب المكانة الخاصة التى تمثلها الزراعة فى النظام الاقتصادى والقوة السياسية التى يتمتع بها المنتجون الزراعيون فى بعض البلاد الصناعية خاصة بلاد السوق الأوروبية غير أن التراجع الكبير الذى طرأ على عملية التحرير وعلى دور الجات بصفة عامة جاء مع الاضطرابات التى عرفها الاقتصاد العالمى منذ عقد السبعينات والتى بلغت ذروتها فى النصف الأول من عقد الثمانينات متمثلة فى انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة والأخذ بنظام الأسعار القائمة ، حيث صاحب ذلك ارتفاع شديد فى أسعار الطاقة وتقلبات حادة فى أسعار العملات الرئيسية وإرتفاع كبير فى أسعار الفائدة الدولية، إلى أن تفجرت مشكلة المديونية الخارجية عام ١٩٨٢ وانتشرت موجة الكساد التضخمى فى البلاد الصناعية والنامية. ولم تكن هذه البيئة صالحة لمزيد من تحرير التجارة الدولية، بل على العكس من ذلك أدت إلى تعاظم النزعة الحماية فاى البلاد الصناعية وتجاهل مبادئ الجات مما هدد بانهيار النظام التجارى العالمى. ومن هنا كان التفكير فى دورة جديدة تبعث الحياة فى النظام التجارى العالمى وتعكس التغييرات العميقة التى طرأت على الاقتصاد العالمى.

جولات المفاوضات

خلال الفترة من عام ١٩٤٧-١٩٦٢ تم عقد خمسة جولات للمفاوضات كان من أهمها جولة جنيف والتى عقدت فى عام ١٩٤٧،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وكانت ناجحة مقارنة بالجولات الأربعة التى تلتها حيث تم الاتفاق علـــى تخفيض الرسوم الجمركية على عدد كبير من السلع الداخلة فى التجـــارة. ولقد شارك فى هذه الجولة ٢٣ دولة وتضمنت نتائج المفاوضات ٤٥,٠٠٠ عن الرسوم الجمركية تؤثر على ما قيمته ١٠ مليار دولار أو ما يقرب من ٢٠% من حجم التجارة العالمية.

جولة كيندى (٦٤- ١٩٦٧)

لقد حاولت أمريكا فى عام ١٩٦٢ قيادة جولة جديـــدة للمفاوضـــات عقب موافقة الكونجرس الأمريكى على السماح للرئيس الأمريكى بالدخول فى مفاوضات تخفيض الرسوم الجمركية إلى ما يقرب من ٥٠% على أن يتم التفاوض على مجموعة كبيرة من السلع، وقد أقر الكونجرس لأول مرة مساعدات تعديل التجارة (TAA) تلك المساعدات التى تقـــدم للـــصناعات Trade Adjustment Assistance الأمريكية التى تواجه صعوبات بسبب تحرير التجارة ويستخدم الدعم المقدم للمساعدة فى إعادة التدريب وتغييـــر هيكل الصناعة للتأقلم مع ظروف التجارة .

ولقد شاركت ٦٢ دولة فى مفاوضات جولة كينـــدى، وكانـــت أهـــم الموضوعات التى تناولتها هى إجراء تخفيضات فى الرســـوم الجمركيـــة وإقرار إجراءات مكافحة الإغراق، وبالنسبة للرسوم الجمركيـــة فقـــد تـــم الاتفاق على إجراء تخفيض جوهرى وصل إلى ٣٥% فى مقدار التعريفة الجمركية على السلع المصنعة وقد غطت هذه التخفيضات أكثر من ٦٤%

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من السلع المصنعة التى تصدرها الدول المتقدمة. وعلى النقيض من ذلك فإن الجولة لم تحقق أى تخفيض يذكر فى القيود التجارية على الصادرات من المنتجات الزراعية التى تصدرها الدول النامية، كذلك لم تتعرض للقيود غير الجمركية مثل القيود الكمية، ولقد تحددت فترة خمسة سنوات يتم خلالها إجراء التخفيضات فى الرسوم الجمركية على السلع المصنعة.

وعلى الرغم من الدراسات التى أعدتها سكرتارية هذا المؤتمر والتوصيات، إلا أنها لم تأخذ شكل الإلزام للدول الأعضاء ، كما اتخذت على أساس مبدأ التوفيق وليس التصويت (خوفاً من أن تصبح الدول المتقدمة أقلية)، مما أضعف من جهود هذا المؤتمر، بالإضافة إلى أن الدول الغنية كانت مهتمه بعدم زعزعة منظمة "الجات" فى مسئوليتها عن تولى مهام تنظيم التبادل التجارى.

جولة طوكيو (١٩٧٣ - ١٩٧٩)

وهى الدورة السابعة والتى عقدت أيضاً فى جنيف وكان عدد المشاركين ١٠٢ دولة، وقد اهتمت بجانب مشاكل التعريفات بالمشاكل غير التعريفية، حيث تناولت هذه الجولة القيود غير الجمركية ، لأنه لوحظ أنه على الرغم من أن الرسوم الجمركية بدأت فى الانخفاض على السلع المصنعة إلا أن القيود غير الجمركية بدأت فى التزايد مما تسبب فى إلغاء بعض المزايا التى تحققت من التخفيض الذى تم فى الرسوم الجمركية.

علاوة على موضوع القيود غير الكمية، فضلاً عن مناقشة إطار

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الاتفاقيات المختلفة مثل الدعم وإجراءات الرد علـــى دعـــم الـــصادرات ، الحواجز الفنية على التجارة، الإلزام الحكومى المعوق للاستيراد، أســـلوب تقييم الرسوم الجمركية، إجراءات مكافحة الإغراق . ولقد نجحـــت جولـــة طوكيو فى تحقيق النتائج الآتية :

١-تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المصنعة إلى الثلث خـــلال فترة تنفيذ تمتد إلى ثمانية سنوات.

٢-المعاملة التفضيلية للدول النامية التى تصدر السلع المصنعة على ألا تلتزم الدول النامية بالمعاملة بالمثل للدول المتقدمة ، ويعد هذا إعترافـــاً واضحاً بالحاجة إلى معاملة الدول النامية بصورة تمييزية نظراً لانخفاض متوسط دخل الفرد فيها مقارنة بالدول المتقدمة ، ولكن للأسف اســـتبعدت من صادرات الدول النامية التى تعامل معاملة تفضيلية مجموعة هامة من السلع مثل المنسوجات ، الأحذية الصناعات الالكترونية وغيرهـــا، الأمـــر الذى قلل من أهمية هذا الاتفاق .

٣-لم يتم الاتفاق على إجراء أى تخفيضات على القيود المفروضـــة على الصادرات الزراعية التى تهم الدول النامية.

ثم تسببت ظروف الركود العالمى الذى أصاب الدول المتقدمة فـــى عام ١٩٨١ والذى صاحبة عجز ضخم فى الميزان التجارى الأمريكى فى تراجع تلك الدول عن تنفيذ التعهد بالمعاملة التفضيلية لـــصادرات الـــدول النامية من السلع المصنعة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جولة أوروجواى (١٩٨٦-١٩٩٣)

أعربت الدول النامية الأعضاء فى الجات عن موقفها لعقد جولة جديدة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتحقيق التوازن فى العلاقات التجارية بين الدول النامية والمتقدمة ، ووقف الممارسات المخالفة لأحكام اتفاقية الجات وتناول عدد من القضايا الهامة للدول النامية تتضمن تجارة المنسوجات والملابس والتجارة فى المحاصيل الزراعية وإزالة القيود الكمية ومكافحة الدعم والإغراق وضرورة النظر فى إصلاح النظام النقدى والمالى بشكل متوازن مع إجراءات إصلاح النظام التجارى ، كما رفضت الدول النامية إدراج الخدمات فى المفاوضات . ومن ثم يتضح أنه كان هناك توافق دولى عام على البدء فى عقد جولة جديدة للمفاوضات على المستوى الوزارى للأطراف المتعاقدة فى الجات فى مدينة بونتاديل ايست بأوروجواى فى سبتمبر عام ١٩٨٦، حيث بدأت الجولة الأخيرة فى مفاوضات الجات والتى ضمت ١٢٣ دولة ، حيث كان الهدف هو تحقيق بعض الأهداف الأساسية وهى [١]:

- تخفيض القيود غير الجمركية.
- تشجيع تحرير تجارة الخدمات بالإضافة إلى التجارة السلعية.
- تخفيض القيود على الواردات من المنتجات الزراعية.

[١] د.أسامة المجدوب ، الجات ومصر والبلدان العربية ، الدار المصرية اللبنانية عام ١٩٩٦، ص ص ٣٨-٦٣.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولقد تم تحديد ١٥ مجموعة عمل لكل مهمة من هذه المهمات ، كما تعرضت موضوعات تجارة الخدمات والزراعة والملكية الفكرية لمناقشات وخلافات حادة ، خاصة موضوع الملكية الفكرية لأن الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت فى إدراج هذا الموضوع فى المناقشات على مستوى الجات وذلك لأنها المتضرر الأساسى من غياب أى تنظيم دولى لحقوق الملكية الفكرية ، وقد قدرت خسائر الولايات المتحدة الأمريكية سنوياً بـ ٦٠ مليار دولار نتيجة قيام الأجانب بنسخ برامج الكمبيوتر أو تقليد الأدوية ، حيث يؤدى ذلك إلى تخفيض قيمة الربح العائد على أصحاب هذه الحقوق.

ومن ناحية أخرى فإن تخفيض القيود على الواردات من المنتجات الزراعية كانت غاية فى الصعوبة لأن أغلب دول العالم تستخدم العديد من السياسات لمساعدة ودعم القطاع الزراعى بها سواء كان ذلك فى صورة دعم سعرى أو دعم للتصدير أو حصص كمية على الواردات إلى آخره، الأمر الذى تسبب فى تشوه هيكل أسعار تلك المنتجات . ولقد كان الاتحاد الأوروبى من أشد المعارضين لأى إلغاء للقيود على الواردات من المنتجات الزراعية أو إلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين.

وهكذا انتهت الأربع سنوات الأول من جولة أوروجواى (١٩٨٦-١٩٩٠) دون التوصل إلى أى اتفاق يتعلق بتحرير التجارة.

ثم بدأت المفاوضات مرة أخرى فى أوروجواى (١٩٩١-١٩٩٣) بغرض الوصول إلى حل وسط بين الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والاتحاد الأوروبى من ناحية أخرى حول دعم المنتجات الزراعية، حيث انتقدت الولايات المتحدة وذلك بتأييد من أعضاء الجات بعض البرامج الأوروبية التى تساند المنتجين الزراعيين وفى نفس الوقت تؤثر سلبياً على التجارة الدولية بصفة عامة وعلى تجارة الولايات المتحدة بصفة خاصة (مثل تجارة الفول الصويا) وعلى أثرها هددت الولايات المتحدة بفرض رسوم جمركية قدرها ٢٠٠% على وارداتها من الاتحاد الأوروبى فى حدود ما قيمته ٣٠٠مليون دولار[١]. فإذا قام الاتحاد الأوروبى بالرد على هذه الإجراءات فإن الولايات المتحدة كانت على استعداد لفرض رسوم جمركية قدرها ٢٠٠% على وارداتها من الاتحاد الأوروبى فى حدود ٧٠٠ مليون دولار[٢] . ولقد ساعد هذا التهديد على استئناف المفاوضات مرة أخرى فى مجال الزراعة، حيث تم الاتفاق حول نقطة الخلاف السابقة حيث تعهد الاتحاد الأوروبى بتخفيض الدعم للبذور الزراعية بنسبة ٣٦% من القيمة و ٢١% من الكمية وذلك خلال ٦ سنوات[٣].

وفى عام ١٩٩٣ عقد وزراء التجارة لكل من الاتحاد الأوروبى وكندا واليابان وأمريكا اجتماعاً تم فيه اتفاق على دراسة المشاكل المعلقة فى جولة أوروجواى الأولى، وقد تم بالفعل حل هذه المشكلات ليتم توقيع

---

(١) Economic Report of the President, Jan. ١٩٩٣, Washington DC., U.S.Government Printing Office, ١٩٩٣,p.٣١٩.

(٢) Bob Davis, " Tough Trade Issues Remain as Ec, U.S. Agree on Adriculture ", The Wall Street Journal, No.٢٣،١٩٩٢,p.A٦.

(٣) Economic Report of The President, op,cit., jan ١٩٩٣ P.٣٢٠.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الاتفاق النهائى فى مراكش فى المغرب فى أبريل ١٩٩٤، شـــاركت فـــى أعماله ١٢٥ دولة عضو بالجات وقد اعتمد المؤتمر ســـبع وثـــائق تمثـــل حصيلة سبع سنوات من المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف أهمها إنشاء منظمة التجارة العالمية (W.T.O) والتى تمثل تحولاً جوهرياً فى طبيعـــة النظام التجارى الدولى حيث تتمتع كافة الدول الأعضاء بمجموعة متجانسة من الحقوق والالتزامات المتكافئة تتساوى فيها الحقوق بغض النظر عـــن حجم الدولة وقدرتها الاقتصادية أو نصيبها فى التجارة العالمية وتختلـــف الالتزامات باختلاف مستويات التنمية فيها، حيث يتم التمييز بـــين الـــدول المتقدمة والدول النامية والأقل نمواً بالنسبة لحجم الالتزامات والمدد الزمنية اللازمة لتنفيذها.

وتضمنت الوثائق النهائية لمفاوضات جولة أوروجواى نصوصاً تقع فى ٥٠٠صفحة تعالج كل الموضوعات للتفاوض بتفاصيلها الفنية الدقيقة ، حيث بلغت هذه الوثائق نحو ٤٠ وثيقة تجارية مختلفة تغطى مجالات تبدأ من تحرير تجارة السلع الزراعية لأول مرة ، وتصل إلـــى خلـــق ســـوق لتجارة حقوق الملكية الفكرية من خلال إلزام الدول الموقعة على الوثـــائق بحماية هذه الحقوق ووضع التشريعات الكفيلة بذلك كما تتضمن الاتفاقـــات الخاصة بتحرير تجارة الخدمات من اتصالات وخدمات مصرفية وتـــأمين وفتح باب المنافسة الدولية فى مجالات العقود والمناقصات الحكومية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وظائف منظمة التجارة العالمية WTO

تضمنت أحكام الجات ، وايضاً أحكاماً جديدة تخص أنشطة تجارية بخلاف التجارة الدولية السلعية فى منظمة التجارة العالمية ، بحيث لم تشمل أحكام اتفاقات هذه المنظمة التجارة والاستثمار وحركة رؤوس الأموال والعمالة فقط بل تضمنت أيضاً أحكاماً خاصة بالخدمات والملكية الفكرية ومراجعة السياسات التجارية وستعمل المنظمة مع كل من البنك الدولى للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى لإقرار وتنفيذ معالم النظام الاقتصادى العالمى الجديد الذى يتميز بوحده السوق العالمية وليس انقسامها ويخضع لإدارة وإشراف مؤسسات دولية تعمل بصورة متناسقة .

وتمثل المنظمة العالمية للتجارة الاطار التنظيمى والمؤسسى الذى يحتوى على كافة الاتفاقات ، كما يتضمن النظام الجديد لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء ومراجعة سياساتهم التجارية.

ويتلخص أهم ما تضمنته اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة والتى تلحق بها اتفاقية الجات لعام ١٩٤٧ بعد تعديلها وتنظيمها وكافة الاتفاقات التى أسفرت عنها جولة أوروجواى فيما يلى:

١- عضوية المنظمة مكفولة لأعضاء اتفاقية الجات لعام ١٩٤٧ الذين يستوفون تقديم تنازلاتهم الجمركية والتزاماتهم بتحرير قطاعات الخدمات.

٢-حددت الاتفاقية أسلوب التعاون والعلاقة مع المنظمات الدولية الأخرى، وخاصة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٣-يشرف على الاتفاقية ما سمى بالمؤتمر الوزارى الذى ينعقد مرة كل عامين ويحل محله "المجلس العام" الذى يقوم بمهام المؤتمر فى الفترات ما بين دورات انعقاد المؤتمر الوزارى ، كما أنشأت الاتفاقية ثلاثة مجالس للسلع والخدمات والملكية الفكرية إلى جانب اللجان التى ستنشأ للإشراف على تنفيذ الاتفاقات المختلفة.

٤-يتم اتخاذ القرارات على أساس توافق الآراء ، ويعنى عدم الاعتراض الرسمى من جانب أى عضو يكون حاضراً فى الاجتماع الذى يتم فيه اتخاذ قرار حول موضوع ما بعد اتخاذ القرار.

٥-تضمنت الاتفاقية أحكاماً خاصة بمنح الدول استثناءات للتحلل من بعض التزاماتها بصفة مؤقتة ، وتعديلات أحكام الاتفاقات ، وعدم تطبيق الاتفاقية فى الحالات التى تقتضى ذلك.

وظائف منظمة التجارة العالمية:

١-تسهيل تنفيذ كافة الاتفاقات المتعلقة بالتجارة العالمية ، بغية تحقيق الغايات المرجوة والمتمثلة فى رفع مستويات المعيشة وتحقيق التوظف الكامل المصحوب بنمو متواصل.

٢-توفير محفل دولى مناسب لإجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن الاتفاقات الحالية ولإجراء مزيد من المفاوضات فى جولات جديدة.

٣-تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء بأسلوب أكثر فاعلية يضمن تلقائية التسوية والبت فيها بالسرعة المناسبة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٤-إدارة آلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصورة دورية.

٥-تحقيق قدر أكبر من التنسيق فى وضع السياسة الاقتصادية العالمية بتعاون المنظمة مع كل من البنك والصندوق الدوليين فى المسائل التجارية والنقدية والتمويلية.

مشاركة مصر فى جولة أوروجواى:

وإذا كانت المنظمة العالمية متعددة الأطراف تهدف بصفة أساسية إلى تحرير عمليات التجارة الدولية من كافة القيود الجمركية والإدارية ، وعلى ذلك فإننا نكون أمام نظام عالمى ينهج عملية التحرير فى كافة جوانبه النقدية والتنموية والتجارة الدولية .

وقد سارعت مصر إلى المشاركة فى مفاوضات أوروجواى منذ أن فتح الباب أمام الدول النامية للمشاركة فى جولات ومفاوضات أوروجواى إيماناً منها بأن الدخول فى المفاوضات كطرف ومعرفة ما يتحقق لها من مزايا وما يلقى عليها من تبعات (التزامات) خير لها من عدم المشاركة فى هذه المفاوضات . وعلى هذا فقد شاركت مصر منذ بدء الجولة فى مدينة بونتاديل ايست فى سبتمبر ١٩٨٦ والمؤتمر الذى عقد فى مونتريال عام ١٩٨٨ ، وعلى المستوى الوزارى شاركت مصر فى اجتماع بروكسل عام ١٩٩٠، وعلى مستوى المفاوضات التى دارت فى جنيف فى الفترة الماضية شاركت مصر فى كافة الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية فيما

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يتعلق بموضوعات التفاوض وتنسيق المواقف بين وفود كافة الدول النامية المشاركة فى المفاوضات ، هذا بالإضافة إلى مشاركتها المستمرة فى اجتماعات التنسيق التى تعقدها الجات لمجموعة الدول النامية والتى بلغ عددها خمس وثمانين دولة.

وقد شهدت القاهرة العديد من تنظيم الندوات واللقاءات حول موضوعات الزراعة والخدمات والملكية الفكرية ، الأمر الذى أتاح للمشاركين فى هذه الندوات التعبير عن وجهة نظرهم فى الموضوعات السابقة ، مما ترتب عليه توحيد المواقف والاتجاهات للدول ذات المصالح المتشابهة فى مواجهة مواقف الدول المتقدمة والتى غالباً ما كانت تتسم بطابع التشدد والضغط على الدول النامية فى مراحل المفاوضات حيث لعبت مصر دوراً هاماً فى المفاوضات والمشاورات الثنائية أو متعددة الأطراف وفى تقديم المقترحات الرسمية بالاشتراك والتنسيق مع الدول النامية ذات المصالح المتشابهة والمتماثلة مع مصر. وكان أهم المجالات التى ساهمت فيها مصر بفاعلية تلك المتعلقة بمجالات الغذاء والزراعة وتنبيه الأذهان إلى ضرورة مراعاة ظروف الدول المستوردة للغذاء والتى يمكن أن تتضرر من ارتفاع الأسعار للغذاء نتيجة لإزالة الدعم فى الدول الكبرى ووضع برنامج محدد لتعويض هذه الدول من خلال المنح والإعانات والمعونات الغذائية والحصول على المبيعات الميسرة من خلال القروض التى تعمل على زيادة الانتاج . كما نجح المفاوض المصرى فى تحقيق إنجازات كبيرة فى مجالات النفاذ إلى السواق وتنمية الصادرات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خصوصاً المنسوجات وتجارة الخدمات وغيرها من الموضوعات التى كان لمصر دوراً هاماً فى وضع المقترحات التى تحقق صالح الدول النامية بصفة عامة ومصالح الاقتصاد المصرى بصفة خاصة .

أهم المزايا التى حصلت عليها مصر من مفاوضات جولة أوروجواى والالتزامات التى تعهدت بها مصر فى هذا المجال كالآتى:

أولاً : الالتزامات التى قدمتها مصر فى إطار نتائج مفاوضات جولة أوروجواى

قدمت مصر مجموعة من الالتزامات فى مجالات مختلفة تعهدت بتنفيذها خلال فترة انتقالية محددة على أن يتم تنفيذ هذه الالتزامات من خلال برنامج زمنى يتم على مراحل ، أهم هذه الالتزامات هى:

١ - النفاذ إلى الأسواق:

فى مجال السلع الصناعية قدمت مصر مشروع جدول يتضمن تثبيت الرسوم الجمركية على بعض بنود المنسوجات وتخفيضها على مدى عشرة سنوات اعتباراً من ١٩٩٥/١/١ وحتى عام ٢٠٠٥ وعلى أربع مراحل ، كما التزمت بتثبيت رسومها الجمركية على السلع الصناعية الأخرى بتعريفة جمركية تتراوح ما بين ٥٠% و١٠٠% .

أما فى مجال السلع الزراعية ، فقد قدمت مصر التزاماً بتثبيت فئات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الرسوم لسياسة حماية المنتجات المحلية ، وسيتم الوصول لمعدلات التثبيت على مراحل تنتهى فى ٢٠٠٠/١/١ . وتطبيق مصر لهذه الالتزامات لا يتعارض البته مع برنامج الاصلاح الاقتصادى بل إن فترات تنفيذها فى إطار نتائج جولة أوروجواى تطول عن فترات تنفيذها فى برنامج الاصلاح الاقتصادى.

٢ - اتفاق الزراعة:

فى مجال الزراعة قدمت مصر التزاماً بربط وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع الزراعية يتم تنفيذها على مدى عشر سنوات وهى أقصر فترة ممكن تنفيذ تلك الالتزامات ، هذا ولا يوجد واردات مصرية خاضعة لقيود غير جمركية حظر استيراد مثلاً أو حصص استيراد ، اللهم سوى عدد قليل من السلع مثل الزيوت النباتية غير المجهزة للبيع بالتجزئة وقد تم تنفيذ ما ورد فى المفاوضات فى هذا الشأن وتم تحويل هذه القيود إلى رسوم جمركية تتناسب وحماية الانتاج المحلى من الواردات المثيلة.

أما فى مجال الدعم الزراعى فقد التزمت مصر بإلغاء الدعم المباشر للمنتجات الزراعية – إذا وجد – وزاد هذا الدعم عن نسبة ١٠% من إجمالى قيمة السلع الزراعية ، أما إذا لم يتعد الدعم نسبة ١٠% من قيمة السلع الزراعية فإنه لا يخضع لالتزام التخفيض ، هذا على الرغم من أنه يمكن للدعم أن يأخذ أشكالاً أخرى غير مباشرة مثل مكافحة الحشرات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والإقراض والاستشارات والتسويق والبنية الأساسية وهى كلها غير خاضعة للإلغاء.

٣ - اتفاق الخدمات:

فى مجال الخدمات قدمت مصر مجموعة من الالتزامات فى مجموعة محددة من القطاعات والتى تتناسب مع مقدرتها التنافسية أو التى تم تحريرها فعلاً منذ سنوات وذلك طبقاً للقواعد والقوانين التى تحكم أنشطة هذه القطاعات ، وقد تم تحرير هذه القطاعات بمشاركة الخبراء والمتخصصون فى هذه المجالات . وقبل تقديم هذه الالتزامات أجرت مصر مجموعة من المفاوضات الثنائية مع الدول المتقدمة بحيث لا يتم فتح (تحرير) قطاعات الخدمات إلا بعد التأكد من قدرتها التنافسية فى هذا المجال، وقد طالبت مصر بضرورة أن تقدم الدول الأخرى التزاماً بأن نفتح أسواقها أمام الخدمات المصرية خصوصاً فى مجالات الأيدى العاملة والمهنيين. وقد روعى فى تقديم هذه الخدمات أن تكون متوافقة مع القواعد والقوانين المصرية التى تحكم تجارة الخدمات. هذا وقد قدمت مصر التزامات متعددة فى قطاعات الخدمات التالية:

أ - الخدمات المالية

-البنوك وذلك بإنشاء بنوك مشتركة والتزام الشريك الأجنبى بتدريب العاملين فى البنك.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

-السماح بإنشاء فروع البنوك الأجنبية وفقاً للشروط التـــى يحـــددها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.

-التأمين وإعادة التأمين سواء كانت شركات أجنبية أو مشتركة.

-خدمات سوق المال حيث تم السماح بممارسة العديد من الأنـــشطة الواردة فى قانون سوق المال الجديد.

ب-الخدمات السياحية

حيث تم السماح بإنشاء الفنادق والمطاعم بعد الحصول على ترخيص ووفقاً لحاجة السوق المصرية ، كذلك الوكالات السياحية ومعاهد التدريب السياحى والمؤتمرات السياحية وأى خدمات سياحية أخرى.

ج-خدمات النقل البحرى

فى هذا الشأن تم الاتفاق على إنشاء شركات لنقل الركاب والبـــضائع برأس مال مصرى لا يقل عن ٥١% وإنشاء شركات مـــشتركة لتطهيـــر الموانى برأس مال لا يقل عن ٢٥%.

د-خدمات الانشاءات والاستشارات الهندسية

يتم إنشاء شركات مشتركة لا يقل رأس المال المصرى فيهـــا عـــن ٥١% فى مجال المشروعات الكبرى وقد روعى فى هذه الالتزامـــات ألا تزيد العمالة الأجنبية عن نسبة ١٠% من إجمالى عدد العاملين فى المنشأة مهما تعددت فروعها ووفقاً لقانون العمل المصرى .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٤ - اتفاق المنسوجات

تلتزم مصر بربط وتخفيض الرسوم الجمركية على الألياف والمنسوجات والملابس على مستويات مرتفعة تصل إلى ٦٥% فى عام ٢٠٠٥.

٥ - اتفاق الوقاية

يسمح لمصر باتخاذ إجراءات وقائية لحماية صناعتها المحلية، ومن الزيادة المفاجئة فى الواردات بشكل يسبب ضرراً كبيراً لهذه الصناعة لفترة تصل إلى عشر سنوات ، وحصلت مصر على ميزة فى الاتفاق تتمثل فى إعفاء الصادرات المصرية من الإجراءات الوقائية التى تعترضها الدول المتقدمة أمامها.

٦ - اتفاق الدعم

طبقاً لهذا الاتفاق تلتزم مصر بإزالة أى دعم نقدى مباشر يمنح للصادرات المصرية.

ثانياً : المزايا التى حصلت عليها مصر من مفاوضات جولة أوروجواى:

بدخول مصر فى مفاوضات جولة أوروجواى ومساهمتها فى موضوعات التفاوض حصلت على مجموعة من المزايا فى مجالات متعددة يمكن بلورتها فى الآتى :

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

-فيما يتعلق بالتخفيضات التى تلتزم بها الدول المشاركة فى جولة أوروجواى من الناحية الجمركية، سوف تستفيد مصر من ذلك وخصوصاً بالنسبة لصادراتها إلى الدول المتقدمة التى تمثل أسواقاً هامة أمام الصادرات المصرية الزراعية والصناعية ، كما تستفيد أيضاً من تحويل القيود الغير جمركية إلى قيود جمركية، وفيما يتعلق من المزايا التفضيلية التى تحصل عليها الصادرات المصرية ، سواء فى إطار بروتوكول التعاون الاقتصادى والمالى مع المجموعة الأوروبية أو النظام المعمم من المزايا التى تمنحه الدول المتقدمة الصناعية ودول شرق أوروبا ، فإنه يمكن بحث توسيع نطاق هذه المزايا.

-بالنسبة لاتفاق الزراعة فسوف تستفيد صادرات مصر من السلع الزراعية من التخفيضات الجمركية وتحويل القيود الغير جمركية إلى قيود جمركية وكذلك تخفيض دعم الانتاج والتصدير وفقاً لالتزامات الدول المستوردة . وفيما يتعلق بما يمكن أن يواجه الدول النامية المستوردة للغذاء والسلع الزراعية من ارتفاع فى أسعارها نتيجة لرفع الدعم عنها ، فإن مصر سوف تستفيد فى هذا الصدد من المنح والقروض الميسرة التى تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية والمضارة من جراء تطبيق هذا الاتفاق .

-فى مجال قطاع الخدمات ، يمكن لمصر أن تستفيد من تحرير هذا القطاع وخصوصاً بعد إلتزام الدول الأعضاء فى جولة أوروجواى بفتح أسواقها أمام العمالة المهنية والفنية ، هذا بالإضافة إلى السماح بإقامة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأنشطة الأخرى مثل السياحة والنقل والانشاءات مما يتيح معه فرصاً أكبر أمام العمالة المصرية.

-وفى مجال الخدمات أيضاً فإن مصر يتاح لها الحصول على التكنولوجيا الجديدة والوصول إلى قنوات الاتصال ومراكز المعلومات المتعلقة بأنشطة وتجاة الخدمات فى الدول المختلفة ، فضلاً عن استفادة مصر من قوانين الدول الأخرى فى تنظيم قطاعات الخدمات فيها ، ومن تجارب تلك الدول من حيث الاطلاع على كافة النظم والقواعد التى تطبقها الدول المختلفة المتقدمة والنامية على السواء.

-وفى مجال اتفاق المنسوجات حصلت مصر على ميزة تتمثل فى زيادة الحصص الحالية خلال السنوات العشر باعتبارها دولة صغيرة الحجم فى التصدير وهذه ميزة لا تحصل عليها بعض الدول المنافسة من كبار ومتوسطى المصدرين.

-أما فيما يتعلق بالإجراءات الوقائية فقد حصلت مصر على ميزة فى الاتفاق تتمثل فى إعفاء الصادرات المصرية من تطبيق إجراءات وقائية ضدها إذا كانت تلك الصادرات لا تتجاوز ٣% من إجمالى واردات الدولة التى تتخذ الإجراءات الوقائية.

-بينما فى اتفاق الدعم حصلت مصر على ميزة تتمثل فى إعفاء الصادرات المصرية من اتخاذ الدول المستوردة لهذه الصادرات من الإجراءات التعويضية حيث أن الناتج القومى للفرد فى مصر يقل عن ألف دولار سنوياً.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مما سبق يتضح أن أمام مصر العديد من فرص الاستفادة التى يمكن أن يحصل عليها من نتائج مفاوضات دولة أوروجواى ، لأن المسألة ليست عملية منح مزايا وإنما الأهم من ذلك هو كيفية الاستفادة بهذه المزايا ، فمصر ما زالت حتى الآن لم تغط العديد من جوانب حصصها التصديرية ومن ثم فتصبح الأهمية التالية للحصول على المزايا هى عملية البحث عن العوامل الداخلية بتنمية الصادرات المصرية كما أن الاهتمام بمقاييس الجودة عملية غاية فى الأهمية.

إن ما تستفيد به مصر من ميزات نتيجة جولة أوروجواى يلقى عليها تبعات تتمثل فى النهوض بصناعاتها وإحلال ما يلى منها، كما تستلزم عملية المنافسة فى السواق الدولية تطوير الفنون الانتاجية هذا بالإضافة إلى إصلاح الهياكل المالية والجمركية ، بالإضافة إلى إعادة النظر فى السياسات المباشرة والغير مباشرة بما يخدم عملية التصدير ، وبما لا يتعارض مع مسار الإصلاح الاقتصادى الذى انتهجته مصر منذ عام ١٩٩١.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قـــائمة المـــراجع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قـــائمة المـــراجع

أولاً : المراجع العربية:

- إجلال رابت العقيل، منظمة الاتفاق العام للتعريفـــات والتجـــارة (الجات) وتطورها ، معهد التخطيط القومى، عام ١٩٩٥.
- د. أحمد النجار ، التجارة الدولية ، إشراف د.رضا فودة ، سلسلة المعارف، عام ١٩٩٥.
- د. أسامة المجدوب ، الجات ومصر والبلـــدان العربيـــة، الـــدار المصرية اللبنانية ، عام ١٩٩٦.
- أبو بكر متولى ، مبادئ النظرية الاقتصادية، مكتبة عين شمس ، القاهرة ١٩٨١.
- _____ ، الاقتصاد الخارجى ، مكتبة عين شمس، القاهرة ١٩٨٠.
- أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٥.
- العشرى حسين درويش ، السياسات الاقتصادية ، مكتبة وهبـــة، القاهرة ،١٩٨٢.
- _____، التجارة الخارجية ، مكتبة عين شـــمس ، القاهرة ، ١٩٧٨.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- المجالس القومية المتخصصة ، تقرير عام ١٩٩٤/٩٣.

- جودة عبد الخالق ، مدخل الى الاقتصاد الدولى، الطبعة الاولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨.

- دونالد دوفان، طبيعة مصاعب خدمة الدين ومنشأها ، التمويل والتنمية ، ديسمبر عام ١٩٨٤.

- د.رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، عام ١٩٧٨.

- د.رمزى زكى، التاريخ النقدى للتخلف ، عالم المعرفة، الكويت، عالم ١٩٨٧.

- د.رمزى زكى، إعادة جدولة الديون الخارجية ومستقبل التنمية فى مصر ، المؤتمر العلمى الثانى للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء ، عام ١٩٧٨.

- سامى عفيفى حاتم، نظرية التجارة الخارجية ، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٤.

- _____، العلاقات النقدية الدولية، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٦.

- د.سعيد النجار ، الأهرام فى ١٩٩٤/١/٢١.

- سعيد النجار، التجارة الدولية، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- صندوق النقد الدولى ،تقرير عن تجارة مصر الخارجية فى السلع الزراعية، عام ١٩٩٥.

- عبد الفتاح مراد ، شرح النصوص العربية لاتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، القاهرة عام ١٩٩٧.

- د.على صادق أبو هيف، القانون الدولى العام ، الاسكندرية ، عام ١٩٧١.

- د.فؤاد هاشم، التجارة الخارجية والدخل القومى ، دار النهضة العربية.

- فؤاد هاشم عوض، التجارة الخارجية والدخل القومى، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠.

- فوزى منصور ، محاضرات فى العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٧٢/١٩٧١.

- د.محمد رئيف مسعد، العلاقات الاقتصادية الدولية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، عام ١٩٩٦.

- د.محمد رئيف مسعد، التجارة الخارجية فى ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، دار الثقافة العربية ، عام ٢٠٠٢.

- محمد زكى شافعى، مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٥٧.

- د.محمد سيد عابد ، التجارة الدولية ، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية ، عام ٢٠٠١.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- محمد لبيب شقير، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٥٨.

- محمد سلطان أبو على ، التجارة الدولية: نظرياتها وسياساتها ، مكتبة المدينة بالزقازيق، الزقازيق، ١٩٨١.

- د.مفيد شهاب ، المنظمات الدولية ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة.

- د.مفيد شهاب ، الدولة الفيدرالية فى القانون الدولى، سلسلة دراسات القانون الدولى ، الجمعية المصرية للقانون الدولى ، عام ١٩٦٩.

- وجيه شندى، المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٧٥.

- د.يوسف بطرس غالى ، برنامج صندوق النقد الدولى ، بين النظرية والتطبيق، ندوة بمركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، جامعة القاهرة ، عام ١٩٨٨.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثانياً : المراجع الأجنبية

- B. J. Cohen, Balance – of- Payments Policy Penguin Books Ltd., England, 1969.
- Bob Davis, "Tough Trade Issues Remain as EC, U.S. Agree on Agriculture", The Wall street journal, 1992.
- Crockell, A.D., Stabilization Programs in Developing Countries, IMF, Staff Papers, 1981.
- Economic Report of the President , Jan. 1993, Washington Dc., U.S. Government Printing office,1993.
- H. G. Johnson, Comparative Cost and Commercial Policy Lectures, 1968, Stockholm, 1968.
- _____, "Technology and The Theory of International Trade" , in : R. Vernon (ED.), The Technology Factor in International Trade, National Bureau of Economic Research , New York ,1970
- H. R. Heller , International Trade : Theory and Empirical Evidence, Prentice – hall, Inc., Englewood Cliffs,New Jersey, 1974.
- IMF, Formulation of Exchange Rate Policies in Adjustment, IMF Occational Paper, No. 36, 1985.
- J. L. Ford, The Ohlin- Heckscher Theory : Basis and Effects of Commodity Trade , Asia Publishing House, New York , 1965.
- Johnson , J. salop, Distribution Aspects of Stabilization Program in Developing Countries, IMF, 1980.
- K. E. Meade, The Balance – of – Payments, London

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

–New York-Toronto, 1963.

- Martin W. Alan Winters L., The Urganuay Round, Washington , D. C. The World Bank, 1995.
- P. Host- Madsen, Balance – of Payments : Its Meaning and Uses , International Monetary Fund , Washington , D.C. 1967.
- P. T. Ellsworth, J. C. Leith, The International Economy , Sixth Edition, Macmillan , New York, 1984.
- R. E. Caves , Trade and Economic Structure : Models and Methods, Cambridge , Mass., Harvard University Press, 1960.
- R. Vernon, (ED.), The Technology Factor in International Trade, Columbia University Press, New York,1970.
- Reuter , P., Institutions Internationals, Paris, 1967.
- Reuter , P., Les Organizations Europeennes , Universite et Paris, 1958.
- United Nation , Yearbook of International Trade statistics , 1981 New York,1990.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com